المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓ ⴰⵎⴰⵏⵓⵔ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

التقرير السنوي

عن حصيلة وآفاق عمل المجلس

2024

التقرير السنوي

عن حصيلة وآفاق عمل المجلس

2024

يناير 2026

الإيداع القانوني: 2026PE0006

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«وللنهوض بالقطاع التربوي والتعليمي، بما يقتضيه الأمر من شراكة ومسؤولية، فإنه يتعين الإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور، بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في صيغته الجديدة، على أن تساهم هذه الهيأة في إنجاح هذا التحول الجوهري والمصيري، ليس بالنسبة لمستقبل الشباب فحسب، بل ولمستقبل المغرب، بلدا وأمة.»

مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب (20 غشت 2012)

الفهرس

توطئة 11

مقدمة 15

الجزء الأول : عرض تركيبي لحصيلة الأعمال الاقتراحية والتقييمية للمجلس برسم سنة 2024 21

1. معالم المدرسة المغربية المنشودة ورهانات التحول التربوي الشامل 23

الرهان الأول: الاستعداد للتحديات التربوية المستقبلية 23

الرهان الثاني: إرساء الاستقلالية الذاتية لمؤسسات التربية والتكوين 24

الرهان الثالث: تعزيز دعم المجتمع المحلي للمدرسة 25

الرهان الرابع: إرساء هياكل فعالة للدعم والتوجيه والضبط 26

الرهان الخامس: تجديد النموذج البيداغوجي، والارتقاء بمهن التربية والتكوين 27

الرهان السادس: تعزيز التقائية السياسات العمومية في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي. 28

الرهان السابع: اعتماد قيادة ناجعة للتغيير 29

2. جودة البنية التحتية المدرسية: رافعة أساسية لاحتضان المتعلم في شموليته وإرساء إطار ملائم للفعل التربوي 31

تحسن عام في جودة البنية التحتية المدرسية بين 2007 و2022 32

تفاوتات في جودة البنية التحتية المدرسية بين الأسلاك التعليمية الثلاثة 32

تفاوتات كبيرة داخل التعليم الابتدائي حسب نوع المؤسسة 32

استمرار الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي، رغم تقلص الفجوة بينهما 33

تفوق الإعداديات القروية على المدارس الابتدائية الحضرية 34

تفاوتات ترابية تزداد بشكل ملحوظ في المستويين الإقليمي والجماعاتي 34

المدارس الجماعاتية: نموذجٌ غير كافٍ لتحسين جودة البنية التحتية المدرسية في الوسط القروي.. 35

إشكالية الموازنة بين قرب المدرسة وجودة بنيتها التحتية 35

3. التوجيه في منظومة التربية والتكوين: دعامة أساسية في مسار التحول التربوي 36

غلبة التوجيه نحو الشعب والمسالك العامة، ولاسيما العلمية منها 37

تأثير نوع الباكالوريا على الاختيار، ومحدودية الممرات في التعليم العالي 38

تأثير الوضعية السوسيو-اقتصادية للمتعلمين (ات) على توجيههم 39

اختلافات بين اختيارات التلميذ (ة) وتوجيهه الفعلي 39

إكراهات ميدانية تحد من فعالية النصوص التنظيمية 40

اعتماد مجلس القسم على النقطة كمعيار أساسي «لتوزيع» المتعلمين (ات) على الشعب 40

دور غير مُمَعْيَر لمستشار (ة) التوجيه في مجالس الأقسام 41

إكراهات مرتبطة بعدد أطر الاستشارة في التوجيه 41
تأخر في تجديد مناهج وأدوات التوجيه 41
محدودية التنسيق بين الشعب والفاعلين المعنيين بالتوجيه 41
استفادةٌ محدودةٌ من خدمات التوجيه 42

4. المساواة بين الجنسين: قضية مركزية في دينامية التحول 44

تصورات الأسر ومواقفها 44
الولوج إلى التعليم والمشاركة في المنظومة التربوية 45
المناصفة في التعليم العالي: تقدم ملحوظ وتحديات مستمرة 45
مكتسبات المتعلمين والنوع الاجتماعي 46
البيئة والمناخ المدرسي: العنف في الوسط المدرسي من منظور النوع الاجتماعي 47
المردودية الخارجية للمنظومة التربوية من منظور النوع الاجتماعي 47
البعد الترابي للمساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية: فوارق واختلالات مجالية 48

الجزء الثاني : من أجل مواكبة التحول التربوي الشامل: قضايا استراتيجية أخرى قيد الدراسة والتقييم 51

1. إحالات ذاتية بشأن قضايا مهيكِلة في مسار التحول 53

محور التربية والتكوين للجميع 53
محور حكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين 53
محور المناهج والبرامج 54
محور البحث العلمي والتقني والابتكار 54
محور مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث 55
محور الخدمات الاجتماعية والثقافية 55

2. تتبع خارجي لدينامية التحول: تقييمات موضوعاتية في طور الإنجاز 56

الدراسة الدولية حول التعليم والتعلم (TALIS) 56
البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2025 56
تقييم المرحلة التجريبية لمشروع « مدارس الريادة » 57
تقييم التعليم الأولي 57

الجزء الثالث : حصيلة أنشطة المجلس خلال سنة 2024 59

1. حصيلة أنشطة الجمعية العامة والهيئات المنبثقة عنها 61

دورات الجمعية العامة للمجلس 61
اجتماعات مكتب المجلس 62

أنشطة اللجان الدائمة ومجموعة العمل الخاصة 63
اللجنة الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية 64
اللجنة الدائمة لحكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين 64
اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية 65
اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار 65
اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير 66
اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها .. 66

2. أنشطة الهيئة الوطنية للتقييم 66

بالنسبة للدراسة الدولية حول التعليم والتعلم (TALIS) 66
في إطار البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2025 66
بخصوص تقييم المرحلة التجريبية لمشروع « مدارس الريادة » 67
بالنسبة لتقييم التعليم الأولي 67

3. حصيلة الأنشطة العلمية والإشعاعية 67

يوم دراسي في موضوع «مقاربة النوع الاجتماعي في المنظومة التربوية: نحو تحول يعزز المساواة وتكافؤ الفرص التربوية بين الجنسين» 68
ندوة دولية حول الذكاء الاصطناعي، باعتباره أداة لتحسين التعليم والتعلم 68
ندوة حول التكوين في مهن محاربة الأمية 68
ورشة عمل حول التحول الرقمي في التربية والتعليم بالمغرب 69
يوم دراسي حول التعلم مدى الحياة 69
مشاركة المجلس في المعرض الدولي للنشر والكتاب 70
مشاركة المجلس في لقاءات وندوات دولية 71

4. حصيلة الشراكات الوطنية والتعاون الدولي 72

اتفاقيات للشراكة والتعاون، على المستويين الوطني والدولي 72
تعزيز التنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي والثقافة 73
لقاءات عمل على مستوى رئاسة المجلس 74

5. حصيلة الأنشطة التواصلية 75

الجزء الرابع : آفاق عمل المجلس برسم سنة 2025 77

1. آفاق عمل المجلس المتعلق بالمهمة الاستشارية و المهمة الاقتراحية 79

المشاريع المتعلقة بالتربية والتكوين للجميع 79
المشاريع المتعلقة بحكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين 80

المشاريع المتعلقة بالنموذج البيداغوجي للمدرسة المغربية 81
المشاريع المتعلقة بمهن التربية والتكوين والتدبير 81
المشاريع المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار 82
المشاريع المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها 82

2. آفاق عمل المجلس المتعلقة بالمهمة التقييمية 83

تقييم إصلاحات التعليم العالي والبحث العلمي 83
تقييم السياسة العمومية في مجال محو الأمية 84
تقييم النجاعة المالية لمنظومة التربية والتعليم العالي 84
تطوير الإطار الوطني لقياس أداء تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 84
الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 84
تقييم حصيلة عشر سنوات من الإصلاح على ضوء الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 85

خاتمة 87

ملاحق 91

ملحق 1: حصيلة عمل البنيات الإدارية للمجلس 93

ملحق 2: حصيلة وآفاق الأنشطة التواصلية 103

ملحق 3: آفاق عمل البنيات الإدارية للمجلس 107

توطئة

يُعتبر تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لحظة سنوية، يتم فيها الوقوف على حصيلة آراء وتقارير المجلس التقييمية، والاقتراحية، والاستشارية، وأعماله التواصلية، وكذا على المرامي التي يتوخاها في مسار اضطلاعه بمهامه الدستورية. كما يسعى من وراء ذلك، إلى الإسهام في النهوض بالمنظومة التربوية، مع استجلاء واقعها، من جهة، وإبراز المستجدات، من جهة ثانية، وذلك من خلال الأعمال التي كانت موضوع تفكيره، ومحط انشغاله، سعيا في أن تُشكِّل قيمة مضافة في سيرورة تتبع الإصلاح.

تكمُن فلسفة هذا التقرير السنوي لسنة 2024، الذي صادقت عليه الجمعية العامة المنعقدة في دورتها الحادية عشرة، في مواصلة المجلس القيامَ بأدواره التي تستمد فعاليتها والوقع المنتظر منها، من المسافة الاستراتيجية التي يخولها له وضعه الدستوري، لاسيما في تتبع مسار المنظومة التربوية، وتحليل نجاعتها وأدائها، بغرض الإسهام في تنوير السياسات العمومية ذات الصلة بها وبإصلاحها.

فضمن الاضطلاع بهذه الأدوار، دأب المجلس على استحضار التحديات التي تواجه المنظومة، وكذلك الرهانات الأساسية التي لا مناص من العمل على كسبها لاكتمال الإصلاح، وبلوغ المنظومة مستويات الجودة المطلوبة، وغايات الإنصاف والارتقاء الفردي والمجتمعي التي حددت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 مستلزماتها، وينص القانون-الإطار 51.17 على الأحكام الناظمة لها ولتفعيلها.

وكان المجلس قد انتهى، في تقريره الصادر في دجنبر 2024 في موضوع «المدرسة الجديدة: تعاقد مجتمعي جديد من أجل التربية والتكوين- من الرؤية الاستراتيجية إلى الرهانات التربوية المستقبلية»، إلى سبع رهانات وجب إحراز مكاسب فعلية فيها قصد تحقيق التحول التربوي، ومن ثم، إرساء معالم المنظومة التربوية المغربية المنشودة، واستعادة ثقة المجتمع في مدرسته.

إنها رهانات تتصل، من جهة، برافعات التغيير الواردة في مرجعيات الإصلاح، وتتعلق، من جهة أخرى، بإعداد المدرسة المغربية لمواجهة التحديات التربوية المستقبلية؛ وتحقيق استقلالية مؤسسات التربية والتكوين؛ والدعم الفعلي والمتواصل للمدرسة من قبل محيطها الترابي؛ وتوفير هياكل للدعم والتوجيه والضبط قائمة على الفعالية؛ وإرساء نموذج بيداغوجي جديد يكون بمقدوره إحداث التحول الفعلي في المنظومة التربوية بأكملها؛ وتطوير المهن التربوية؛ وضمان سياسات عمومية مستندة عمليا إلى منطق الالتقائية؛ ومسنودة ميدانيا بريادة فعلية، وبقيادة ناجعة للتغيير.

مقدمة

يأتي هذا التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي برسم سنة 2024 في سياق يواصل فيه المجلس أداء مهامه الدستورية الاستشارية والاقتراحية والتقييمية، انسجاما مع أحكام الفصل 160 من الدستور ومقتضيات القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس (المادة 5)، التي تجعل من إعداد التقرير السنوي ونشره عملا إلزاميا، من خلال رفع حصيلة أنشطة المجلس وآفاق عمله إلى صاحب الجلالة نصره الله، وتوجيهه بعد ذلك إلى كل من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، وهو يضمن إطلاع مختلف الفاعلين والعموم على منجزاته وتوجهاته في ارتباط بتتبع إصلاح المنظومة التربوية.

فبعد أن شكلت أنشطة سنة 2023 أولى لبنات انطلاقة الولاية الثانية للمجلس؛ حيث تم التركيز على تأهيل هياكله المؤسساتية، وضبط أولوياته، واعتماد استراتيجيته للفترة 2023-2027، أتت أعمال سنة 2024 لتجسد الانتقال من مرحلة تجديد الهياكل وضبط التوجهات، إلى مرحلة الإنتاج، وإعطاء دفعة نوعية لمشاريع التفكير الاستراتيجي وأوراش العمل.

وقد تميزت سنة 2024، على الخصوص، بمواصلة المجلس ترسيخ موقعه كفضاء استراتيجي للتفكير الجماعي والاقتراح البَنّاء، عبر الانخراط في معالجة قضايا جوهرية، أظهرت التقارير والتقييمات السابقة تأثيرها البنيوي على أداء المنظومة ومسارات التعلم وجودة التعلمات، وذلك قصد الإسهام في مواكبة سيرورة الإصلاح، والتحول في المنظومة التربوية، وفق مقاربة قائمة على التحليل الموضوعي، والاستشراف، وتغذية النقاش العمومي المبني على المعطيات.

في هذا الإطار، انكبّ المجلس خلال سنة 2024 على إنجاز واستكمال مجموعة من الأعمال التقييمية والاستشرافية المرتبطة بقضايا أساسية بالنسبة لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتشكل الأعمال الإقتراحية التي صادقت عليها الجمعية العامة، والأعمال التقييمية التي عُرضت عليها من أجل المناقشة والبت في مآلها، موضوع الجزء الأول من هذا التقرير، الذي لا يهدف إلى إعادة عرض كل مضامين إصدارات المجلس أو التفصيل في خلاصاتها، بقدر ما يتعلق بإبراز خطوطها الناظمة، ومنطلقاتها المنهجية، وأهم رهاناتها، بما يتيح الوقوف على أهم خلاصاتها ونتائجها.

ينبني عرض هذه الأعمال على قراءة تركيبية مزدوجة، تجمع بين بعدين متكاملين في اشتغال المجلس، هما البعد الاقتراحي والبعد التقييمي. إذ يتجسد البعد الاقتراحي أساسًا في تقرير «المدرسة الجديدة: تعاقد مجتمعي جديد من أجل التربية والتكوين»، الذي يقدم رؤية نسقية لرهانات التحول التربوي المنشود، انطلاقًا من المرجعيات الوطنية المؤطرة للإصلاح، لاسيما الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون-الإطار رقم 51.17، وخيارات النموذج التنموي الجديد.

أما البعد التقييمي، فيتجسد من خلال تقريرين موضوعاتيين، وأطلسين ترابيين، أنجزتهم الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، حول ثلاث قضايا محورية في دينامية التحول التربوي، تتمثل في المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية، وجودة البنية التحتية المدرسية، وإشكاليات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي؛ مما مكن من تسليط الضوء على جوانب دقيقة من المنظومة، ورصد مظاهر التفاوت والاختلال التي تؤثر بعمق في نجاعة إصلاحها.

ويعكس الجمع بين هذين البعدين، الحرصَ على اعتماد مقاربة تكاملية، تتيح قراءة متعددة الزوايا لإشكاليات المنظومة التربوية، وتربط بين التحليل التقييمي والقوة الاقتراحية للمجلس. كما يُبرِز هذا النهج حرص المجلس على تعزيز انسجام عمله، والانتقال من منطق المعالجة الجزئية للقضايا، إلى مقاربة شمولية تعتبر المدرسة رافعة مركزية لمشروع مجتمعي متجدد، قوامه تثمين الرأسمال البشري الوطني، واحتضان المتعلم في شموليته، والاستجابة للتحولات المجتمعية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

فوفق هذا المنظور، إذا كانت الأعمال الصادرة خلال هذه السنة قد تناولت، في ظاهرها، قضايا متعددة ومتنوعة، فإنها تلتقي جميعها عند خيط ناظم واحد يتمثل في الإسهام في تسريع وتيرة التحول التربوي ومواكبته، بما يؤدي إلى تجديد المدرسة المغربية، وتعزيز قدرتها على الاضطلاع الأمثل بأدوارها الاستراتيجية.

فسواء تعلق الأمر بتعميق التفكير في مقومات المدرسة المغربية الجديدة ورهانات بنائها، باعتبارها تجسيدا لتعاقدٍ مجتمعي جديد، أو بدراسة التفاوتات بين الجنسين، أو بوضعية البنيات التحتية المدرسية، أو بوظيفة التوجيه، فإن الهدف الجامع لهذه الإصدارات، هو بلورة رؤية مندمجة تجعل من المدرسة رافعة لتثمين الرأسمال البشري لبلادنا، ولتحقيق العدالة والتنمية البشرية والمجالية.

وفق هذا المنظور النسقي والتكاملي، يقدم الجزء الثاني كذلك القضايا التي شرع المجلس في معالجتها، أو واصل الاشتغال عليها سنة 2024، وهي قضايا ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للمنظومة، يترجم الانكباب عليها انخراط المجلس في دعم مسار التحول التربوي، من خلال الجمع بين الرؤية الاستشرافية والدراسة الميدانية، وبين التشاور مع مختلف الفاعلين، في أفق صياغة مقترحات عملية قابلة للتنفيذ بشأن هذه القضايا، التي تهم مواضيع مختلفة من قبيل التمييز الإيجابي في التعليم المدرسي، وضمان استمرارية التعلم وقتَ الأزمات، ومهن التربية والتكوين، وغيرها من القضايا.

من جهة أخرى، تشكل هذه الحصيلة ثمرة سيرورة ممتدة من التخطيط والتنفيذ والتتبع والمناقشة والتداول، تساهم فيها مختلف هيئات المجلس وبنياته الإدارية، كلّ واحدة ضمن الأدوار المحددة لها، وفي إطار المهام الموكَّلة إليها بموجب القانون المنظم للمجلس ونظامه الداخلي. لذلك، يعرض هذا التقرير، ضمن جزئه الثالث حصيلة إجمالية لأنشطة هيئات المجلس وبنياته الإدارية برسم سنة 2024، بما في ذلك الأنشطة العلمية والإشعاعية والتواصلية، وأنشطة التعاون على المستويين الوطني والدولي، التي تشكل رافدا من روافد الأشغال التحضيرية لمختلف إنتاجات المجلس.

في محطة أخيرة، يتناول الجزء الرابع من هذا التقرير آفاق عمل المجلس، انطلاقاً من موقعه كمؤسسة دستورية مستقلة تضطلع بمهام التفكير الجماعي والمواكبة الاستباقية لمسار الإصلاح؛ حيث تُعَد سنة 2025 محطة مفصلية في الولاية الحالية للمجلس، ستصل فيها أغلب الدراسات التي أطلقتها اللجان الدائمة في النصف الأول من الولاية الثانية إلى مرحلة المصادقة من طرف الجمعية العامة بعد استكمال التقارير، مما سيستدعي إطلاق دينامية تتعلق بالتواصل حول نتائج هذه التقارير، واستكمال حلقة أولى من العمل

الاستشرافي للمجلس، في انسجام تام مع الأطر المرجعية الموجهة لعمله، وعلى رأسها التوجيهات الملكية السامية، والقانون-الإطار، والرؤية الاستراتيجية للإصلاح، واستحضاراً لطبيعة المرحلة، وما تطرحه من تحديات.

الجزء الأول

عرض تركيبي لحصيلة
الأعمال الاقتراحية والتقييمية
للمجلس برسم سنة 2024

1. معالم المدرسة المغربية المنشودة ورهانات التحول التربوي الشامل

انطلاقا من قناعة راسخة بينتها الدراسات العلمية، مفادها أن تثمين الرأسمال البشري الوطني، باعتباره الركيزة المحورية لدينامية التنمية، والمحدد الأساسي لقدرة البلاد على إنتاج الثروة، والانخراط في مجتمع المعرفة، يقتضي إحداث تحول فعلي، شامل وعميق في المنظومة التربوية الوطنية، يفضي إلى بناء مدرسة مغربية جديدة، تستجيب لمقتضيات القانون-الإطار رقم 51.17، وتوجهات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وخيارات النموذج التنموي الجديد؛

وفي ظل التأخر الذي عرفته السياسات العمومية في هذا المجال، والذي نبه إليه المجلس في تقريره السنوي برسم سنة 2023، في إطار مواكبته اليقظة والاستباقية لمسار الإصلاح التربوي ببلادنا؛

وبُغْية الإسهام في تجاوز المعوِّقات والعوامل التي تعرقل إرساء المدرسة المغربية المنشودة، بوصفها تجسيدا لتعاقد مجتمعي جديد بين الأمة ومدرستها؛

بادر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إلى إطلاق دينامية داخلية لتعميق التفكير الجماعي في ماهية المدرسة الجديدة، ومقوماتها، وملامحها، ومستلزمات تحقيقها، وذلك وفق مقاربة نسقية واستشرافية تستند إلى مرجعيات الإصلاح المشتركة والملزِمة، وتأخذ بعين الاعتبار التحديات المستقبلية وتجارب المنظومات التربوية الناجحة.

وقد تكللت هذه الدينامية بإعداد تقرير تركيبي يرتكز على توجهات الرؤية الاستراتيجية والقانون- الإطار، من جهة، والتوصيات المتضمَّنة في تقارير المجلس، والتقارير الوطنية والدولية ذات الصلة من جهة ثانية، من أجل الوقوف على الإشكاليات العرضانية التي تعوق إرساء المدرسة المغربية المنشودة، وتقديم خيارات من شأنها المساهمة في بلورة سياسات منسجمة ومتسقة، لتحقيق أهداف الإصلاح على المدى القصير، مع استحضار الرهانات والتحديات المستقبلية التي تستوجب تفكيرًا استراتيجيًا بعيد المدى.

يقدم التقرير المذكور، الصادر تحت عنوان «المدرسة الجديدة: تعاقد مجتمعي جديد من أجل التربية والتكوين – من الرؤية الاستراتيجية إلى الرهانات التربوية المستقبلية»، أجوبةً يراها المجلس ملائمة للحسم في بعض القضايا العالقة، والقيام بالاستدراكات اللازمة في أوانها، والانفتاح على المستجدات والاستعداد لها، بما يساعد جميع الأطراف المعنية بإرساء المدرسة المغربية الجديدة، على تملك هذا المفهوم، وعلى المشاركة الفاعلة في تحقيقه على أرض الواقع.

في هذا الإطار، يبرز التقرير سبع رهانات رئيسية مترابطة، يشكل كسبها، من منظور المجلس، مفتاحًا لإرساء تحول تربوي حقيقي بالمغرب.

◄ الرهان الأول: الاستعداد للتحديات التربوية المستقبلية

إن التغيرات المناخية، والثورة الرقمية بما تطرحه من تحديات، والاتجاهات القيمية الجديدة، وتحولات سوق الشغل، والتطورات الديمغرافية، تمثل جميعها تحولات عميقة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية، من شأنها أن تترك آثاراً مباشرة وغير مباشرة على التربية والتعليم، سواء على مستوى المناهج،

والمضامين التعليمية، ومؤهلات المتعلمين، أو على مستوى مهام المنظومة التربوية وطبيعة العرض الذي تقدمه.

من ثم، فإن المدرسة المغربية الجديدة ينبغي أن تكون قادرة على مواجهة رهانات متعددة ومتشابكة. فبيداغوجيًا، يتعين عليها تهيئة المتعلمين للتكيف مع التغيرات المتسارعة، وإكسابهم القابلية للتكوين في وظائف لم تنشأ بعد، والقدرة على مواجهة تحديات مجتمعية لا يمكن توقعها، واستعمال التكنولوجيات المُستجَدة. ومن الناحية القيمية، يتوجب عليها إدماج القيم الإنسانية والأخلاقية في التربية بشكل صريح، باعتبارها أهدافًا وممارسات تربوية يومية. أما من منظور الإنصاف، فالمدرسة مدعوة إلى المساهمة في ترسيخ نموذج تنموي يقوم على استثمار الطاقات البشرية، بما يفضي إلى اقتصاد أكثر فعالية ومجتمع أكثر إدماجًا. وعلى مستوى الحكامة، يشكل التغيير الهيكلي الملازم لهذه الرهانات تحديًا حقيقيًا، إذ لا يمكن فرضه من الأعلى فقط، ولا يمكن أن ينبع من القاعدة وحدها، بل يقتضي تفاعلًا متوازنًا بين مختلف الفاعلين. وفي السياق نفسه، ينبغي أن تتمتع المدرسة الجديدة بالقدرة على إدماج الرقمنة والذكاء الاصطناعي، والتحكم في استغلالهما وتأطيره.

والحال أن الاستعداد للرهانات التربوية المستقبلية وتعزيز قدرة المدرسة المغربية على التكيف مع التغيرات الكبرى الجارية عالمياً، واستيعاب آثارها المتوقعة، رهين بإحداث التحول العميق الذي تؤسس له الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 في المنظومة التربوية الوطنية، بوصفها رؤيةً تحويلية تقدم أجوبة مناسبة للرهانات الحالية، وتفتح آفاقا واسعة للاستعداد لمواجهة رهانات المستقبل في أبعادها البيداغوجية، والقيمية، والبنيوية، والتدبيرية، والرقمية.

ذلك أن هذه الرؤية لا تكتفي بإدخال ترميمات جزئية على المنظومة القائمة، بل ترسم معالم مدرسةٍ جديدةٍ في وظائفها وغاياتها وتنظيمها ونموذجها التربوي؛ مدرسة توفر إطارا ملائما للفعل التربوي، وتحتضن المتعلم في شموليته، وتضع نجاحه في صلب اهتماماتها؛ مدرسة تسعى إلى تكوين مواطنين يتمتعون بكفاءة عالية، وبحس المسؤولية والنزاهة، وفخورين بانتمائهم إلى المجتمع المغربي، ومهتمين بمستقبل بلدهم، وقادرين على التطور والتقدم باستمرار في عالم دائم التغير.

ولن يتأتى إعمال هذا التحول المصيري في المنظومة التربوية، دون وضع هذه الأخيرة في صلب المشروع المجتمعي لبلادنا، وتأطير اشتغالها بتعاقد مجتمعي جديد بين الأمة ومدرستها، من أجل مستقبل أفضل؛ تعاقد يقوم على ضمان الحق في تعليم ذي جودة للجميع، وعلى اعتبار التربية مشروعا مجتمعيا ومنفعة مشتركة، تمكن من بناء تصورات وقيم مشتركة لمستقبلنا معا.

◄ الرهان الثاني: إرساء الاستقلالية الذاتية لمؤسسات التربية والتكوين

يظل تحقيق التحول المنشود في المنظومة التربوية رهينا بمدى تفعيل مرتكزات الحكامة الجيدة داخل المنظومة، كما حددتها الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، ولاسيما ما يتعلق بإرساء الاستقلالية الذاتية لمؤسسات التربية والتكوين؛ حيث أقرت الرؤية بكون القرارات والمبادرات الواردة من الأعلى، غير كافية لإحداث التحولات العميقة اللازمة في المنظومات التربوية، معتبرة المؤسسة التعليمية «مؤسسة قائمة

الذات»، وليست فقط آخر حلقة في التسلسل الإداري الهرمي، تنفذ التعليمات الواردة عليها من أعلى الهرم. وهو ما لا يعني، بأي حال من الأحوال، التقليل من الدور الاستراتيجي والناظم للدولة.

إن حكامة مؤسسات التربية والتكوين، وفق المرجعيات المشتركة للإصلاح، ينبغي أن تقوم على تجاوز النماذج التقليدية القائمة على التسلسل الهرمي الصارم، واعتماد مقاربة تجديدية تحرر الطاقات الخلاقة، وتجعل من المؤسسة التعليمية مجموعة تربوية حقيقية، قائمة على روح المبادرة وتحمل المسؤولية. وهو ما يتطلب إقرار نموذج قيادة ينطلق من القاعدة، ويعترف بخصوصية كل مؤسسة وبقدرتها على بلورة مشروعها التربوي المندمج، في إطار استقلالية فعلية ومؤطَّرة، تُمكِّن الفاعلين التربويين من الابتكار وتحسين الممارسات، واستثمار الثقة الممنوحة لهم في إحداث تغيير تربوي ملموس.

وهكذا، ينبغي أن ترتكز الحكامة الجديدة لمؤسسات التربية والتكوين على توسيع هامش الاستقلالية الذاتية للمؤسسات التعليمية، وفق التوجهات والمبادئ التي حددتها الرؤية الاستراتيجية ونص عليها القانون-الإطار، مع تعزيز ثقافة التعاون والعمل الجماعي بين مختلف الفاعلين داخل المؤسسة وفي محيطها، بما يرسخ العمل بمنطق المهنية التعاونية، ويجعل المؤسسة التعليمية «مؤسسة متعلِّمة»، قادرة على تحليل ممارساتها، وتقييم أدائها، والتعلم من أخطائها في أفق التحسين المستمر.

كما يتعين أن تستند حكامة مؤسسات التربية والتكوين، إلى تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو ما يقتضي اعتماد نظام مستقل للتقييم الدوري، يمكِّن من قياس النتائج والإنجازات، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع المؤسسات وخصوصياتها.

◄ الرهان الثالث: تعزيز دعم المجتمع المحلي للمدرسة

وإذ يقتضي إنجاح التحول المنشود في المنظومة التربوية تفعيل مرتكزات الحكامة الجديدة لمؤسسات التربية والتكوين، كما نصت عليها الرؤية الاستراتيجية والقانون-الإطار، فإن فِعلية التحول في هذه المؤسسات، لن تتحقق دون وجود مجتمع محلي منخرط وفاعل في دعم المنظومة التربوية، ومواكبة عملها، بما يجعل من مؤسسة التربية والتكوين مؤسسة اجتماعية قوية، ذات روابط متينة مع محيطها. فهي وإن تحولت إلى «مؤسسة قائمة الذات»، فإنها في الوقت نفسه لا تنفصل عن محيطها، بل تحتاج إلى دعمه وتعبئته، حتى تتمكن من الاضطلاع بأدوارها على نحو أمثل.

ذلك، أن نجاح التحول التربوي يقتضي انخراط مختلف الفاعلين التربويين، والمؤسساتيين، والمجتمعيين على المستوى المحلي، كل من موقعه وفي نطاق الأدوار المناطة به، في إرساء بيئات تربوية داعمة للتعلم والنجاح، تقوم على منظومة متكاملة قوامها الارتقاء بعمل المدرسين وتوطيد التعاون بينهم (ومعهم)، وتستجيب للحاجيات التربوية والجسدية والاجتماعية والوجدانية للمتعلمين.

في هذا السياق، يتعين استغلال الإمكانات التي توفرها الجهوية المتقدمة، لتعزيز مشاركة الجماعات الترابية في أجرأة التحول التربوي، عبر نقل الصلاحيات المتعلقة بصيانة وحراسة ونظافة المؤسسات التعليمية، والنقل المدرسي، والإيواء، والمطاعم المدرسية، في مرحلة أولى، وتوسيع الصلاحيات المشتركة

بين الدولة والجماعات الترابية، على أن يكون نقل الصلاحيات مصحوبا بنقل الموارد، وأن يشكل مجلس المؤسسة نقطة تلاقي دينامية اللامركزية واللاتمركز والاستقلال الذاتي والانفتاح، ويكون الهيئة المثلى لتنفيذ التوجهات الوطنية وبناء المشروع التربوي المحلي، بمختلف أبعاده.

كما تفرض الرهانات التربوية الحالية والمستقبلية، والحاجة إلى حكامة تربوية محلية ناجعة، الانتقال، فيما بعد، إلى مرحلة ثانية تشارك فيها الجماعات الترابية في بلورة المشاريع التربوية الجهوية، وتنفيذها في إطار الشراكة حول مشروع تربوي يجمع بين الشِّقين؛ الوطني والجهوي. وهو ما يستلزم إرادة سياسية قوية تدعم الانتقال إلى مراحل جديدة من اللامركزية، تجعل من الجماعات الترابية طرفا مسؤولا في السياسات التربوية، وفق مسؤوليات وصلاحيات ذاتية، كما يتطلب التغلب على القيود المرتبطة بالتمثلات الثقافية التي تحول دون انفتاح المدارس على محيطها، والاعتراف بدور الجماعات الترابية في النهوض بالشأن التربوي.

◄ الرهان الرابع: إرساء هياكل فعالة للدعم والتوجيه والضبط

إضافة إلى ما سبق، يتطلب نجاح مسار التحول في منظومة التربية والتكوين، تبني حكامة فعّالة ومنسجمة، قوامها تعزيز كفاءة الإدارة، وتشجيع المشاركة، وضمان الشفافية، وتكريس المسؤولية، وإرساء آليات التقييم وتقديم الحساب، استنادا إلى مبدأ التفريع، الذي يسمح بتوسيع هامش اتخاذ القرار وتنفيذه في نطاق المستوى الأنجع، لضمان أداء عمومي مرِن وفعال.

في هذا الصدد، يتعين ترسيخ الدور الاستراتيجي والناظم للدولة في تحديد التوجهات الكبرى والاختيارات الاستراتيجية، ووضع المعايير الضرورية، وإرساء الآليات المؤسساتية والقانونية الكفيلة بضمان تنفيذها، فضلاً عن التدخل من أجل التتبع والتقييم، وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. وتبعا لذلك، فإن الدولة تضطلع بمسؤولية تنفيذ عدد من الإجراءات المهيكلة التي أناطتها بها الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين ومقتضيات القانون-الإطار، والتي تشمل، على الخصوص، تفعيل مبادئ وقواعد الحكامة، وإعمال مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتعميم التعليم الأولي، وإرساء إطار مرجعي وطني للجودة، وإحداث منظومة وطنية مندمجة لمعلومات التربية والتكوين والبحث العلمي، وتعزيز آليات الرصد والتتبع والتقييم والافتحاص.

في المقابل، يتعين إجراء إصلاح شامل للقانون المنظم للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية والقانون-الإطار والنموذج التنموي الجديد، ويمكِّن من بروز جيل جديد من الأكاديميات العالية الأداء، ومن تعزيز الدور الأساسي والمحوري للمديريات الإقليمية. كما يتعين مراجعة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي لملاءمته مع متطلبات التحول التربوي، ودراسة أفضل السبل لتعزيز استقلاليتها، وإعطائها مرونة أكبر في استخدام الموارد المخصصة لها، مع العمل على مهننة الإدارة التربوية والتغلب على الخصاص المزمن في صفوف العاملين فيها.

وعلى مستوى التعليم العالي، والتكوين المهني، تقتضي نتائج التقييمات، المنجزة حول التعليم العالي، والتكوين المهني، إعمال انعطافات ومراجعات وقطائع جوهرية، من شأنها إرساء جامعة القرن الحادي

والعشرين، القادرة على توفير عرض تكويني ذي جودة لفائدة جميع الطلبة. كما تقتضي إرساء حكامة جديدة لمنظومة التكوين المهني، تقوم على التمييز بين ثلاث مهام، يتعين ضبط حدودها وتوزيعها بشكل واضح، تتمثل في: التوجيه الاستراتيجي لسياسة التكوين، ومسؤولية تطبيق هذه السياسة على المستوى الترابي، فضلاً عن الفاعلين المباشرين في عملية التكوين، مع إعادة النظر في السياسة الترابية في مجال التكوين المهني لتعزيز انسجامها، عبر دمج المندوبيات الجهوية للتكوين المهني في الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بما يكفل تكاملاً حقيقياً بين التعليم العام ومسارات التكوين المهني ما قبل البكالوريا.

◄ الرهان الخامس: تجديد النموذج البيداغوجي، والارتقاء بمهن التربية والتكوين

يظلّ التحول التربوي العميق المنشود في المنظومة التربوية مشروطًا بإعادة النظر في النموذج البيداغوجي القائم، تماشيا مع توصيات الرؤية الاستراتيجية، وطبقا لمقتضيات القانون-الإطار 51.17، وذلك في إطار رؤية شمولية ومندمجة تراعي العلاقات التفاعلية بين مختلف عناصر هذا النموذج، وتضمن فعاليته وانسجامه الداخلي والخارجي.

ذلك أن استراتيجيات التعلم المبنية أساسا على الحفظ والتكرار، لم تعد ذات جدوى لإعداد جيل يمتلك الكفايات المطلوبة في القرن الحادي والعشرين. بل أصبحت الحاجة ملحة لاعتماد مناهج تهتم بجودة التعلمات، لا بكَمها؛ مناهج تركز على تطوير مهارات التفكير العليا، وتعزيز الفهم العميق للمعارف بدل الاكتفاء بالحفظ؛ مناهج تستند إلى فهم دقيق لمسار نمو التلميذ(ة) وكيفية تطور التعلمات، وتقوم على تفاعل المواد والمعارف وتكامل التخصصات، بما يعزز قدرة المتعلم (ة) على معالجة المشكلات من زوايا متعددة واستثمار المعرفة بفعالية، علما أن تطبيق أنجع المناهج الدراسية، وأنسب الطرق التدريسية، يبقى مرتبطا بمدى التزام الفاعلين التربويين، ومستوى تأهيلهم، وقدرتهم على الانخراط في مجموعات تربوية، وبناء علاقات تستند إلى الثقة وإرساء بيئات ملائمة للتعلم، داخل الفصول الدراسية وخارجها.

في التعليم العالي، وعلى الرغم من المكتسبات التي تحققت بعد تبني نظام الإجازة-ماستر-دكتوراه، لا تزال الجامعات المغربية تواجه عدة تحديات في استكمال تنفيذ هذا النظام. من أبرز هذه التحديات: ضعف استقلالية الجامعات على المستويات البيداغوجية والإدارية والمالية، ما يحد من قدرتها على التكيف وإقامة شراكات محلية ودولية. كما أن غياب نظام معلوماتي وطني مندمج يعوق تيسير الحركية الطلابية بما يتماشى مع نظام الأرصدة القياسية. إضافة إلى ذلك، يشكل نقص الموارد البشرية والمالية عائقًا أمام توفير التأطير الكافي ضمن مجموعات صغيرة ومتنوعة بما يتوافق مع فلسفة النظام. ورغم الجهود المبذولة لتنويع مسارات التكوين، لم تصل الهندسة البيداغوجية الجامعية بعدُ إلى مستوى المرونة والتكيف المطلوبين لتلبية خصوصيات هذا النظام، كما أن اللجوء إلى آلية التعويض بين الوحدات والفصول والسنوات يُفرغ النظام من مضمونه الأساسي.

ولما كانت جودة أي منظومة تربوية تعتمد على كفاءة ومواهب أساتذتها، فإن قضية المدرس تقع في صلب التحول التربوي ببلادنا؛ حيث تواجه المنظومة التربوية تحدياً يتمثل في جعل التدريس مهنةً لأطر مؤهلة وذات كفاءة عالية، حريصة على نجاح المتعلمين، وتتمتع بالشغف، وبالقدرة على العمل ضمن

فرق تربوية ودعم التعلم التعاوني. وهو طموح يظل تحقيقه رهيناً بتحسين ظروف عمل هؤلاء الأطر، وتحديث النموذج التنظيمي لمؤسسات التربية والتكوين، والتخلي عن الرقابة البيروقراطية لصالح المهنَنَة، وتعزيز جودة التكوين الأساسي والمستمر. بتعبير آخر، لا يمكن تحقيق هذه الغاية دون تثمين مهن التدريس وتعزيز جاذبيتها على المستويات الفكرية، والاجتماعية، والمادية، وفق ما ورد في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 والنموذج التنموي الجديد.

في كل الأحوال، لا يمكن للمدرسة الجديدة أن تضطلع بمهامها وأدوارها، إلا باعتبارها فضاء يسمح لجميع المتدخلين بتطوير عملهم، في إطار مناخ تسود فيه الثقة: الثقة في التربية، وفي المؤسسات التربوية، وفي المدارس والمدرسين، وفي المتعلمين والمجتمعات المحلية.

لذلك، دعت الرؤية الاستراتيجية إلى إرساء تعاقد ثقة وارتقاء حول الحقوق والواجبات والقيم المهنية. هذا التعاقد ، الذي يحدد حقوق وواجبات كل طرف، ينبغي أن يشمل جميع الأطراف المعنية بالمدرسة، بهدف تعبئتها وإشراكها وتعزيز التزامها بمهامها وأدوارها، وأن يعكس توافق إرادات الفاعلين التربويين حول رؤية واضحة للمدرسة الجديدة وأهداف قابلة للتقييم، على أن تصاغ الحقوق والواجبات المنصوص عليها في التعاقد على أساس منهجية تشاركية وحوار موسع ومفتوح، يساهم فيه الفاعلون التربويون وهيئاتهم النقابية والمهنية، بما يجعل هذا التعاقد ثمرة إسهام كل المعنيين، ويؤدي إلى التزام الجميع بمقتضياته.

◄ الرهان السادس: تعزيز التقائية السياسات العمومية في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي

تفرض أهمية الترابط بين مختلف مستويات وأنماط التعليم على السياسات العمومية، اعتماد مقاربة شمولية للتعلّم، تتجاوز التقسيمات القطاعية لمنظومة التربية والتكوين؛ حيث اعتبرت الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 أن التنسيق بين مختلف مكوّنات المنظومة التربوية، يُعدّ أمراً حاسماً من أجل تحقيق مزيد من التنويع والتكامل والتنسيق في التكوين والتأهيل، ومن أجل تمكين المتعلمين من متابعة مسارهم الدراسي والتكويني لأطول مدة ممكنة، والرفع من مستوى التأهيل، والإشهاد، والقابلية للاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

غير أن مكونات التربية والتكوين ما زالت تطرح إشكالية مركزية تتمثل في كونها منغلقة ومجزأة، ولا ينظر إليها على أنها منظومة متماسكة ومنسجمة، ما يؤدي إلى ضعف الفعَّالية، وإلى هدر كبير في الموارد البشرية والمادية، وإلى التخلي عن مئات الآلاف من شبابنا دون آفاق. فالمكونات الأساسية للمنظومة، من تعليم مدرسي، وتكوين مهني، وتعليم عالٍ، تظل تعمل بشكل منفصل ومعزول، دون تكامل ولا تعاضد في سياسات قطاعية منغلقة. وهو ما يقتضي تعزيز دور الدولة الناظم والاستراتيجي في إزالة الحواجز العمودية، والتخلي عن الهياكل المنغلقة والمجزأة، التي لا تمثل منظومة متجانسة، واعتماد أسلوب جديد للحكامة، كفيل بتوفير شروط العرضانية، والتنسيق بين مختلف مكونات المنظومة.

في هذا السياق، يظل تحقيق أهداف التحول التربوي، رهينا بإجراء عدد من الإصلاحات المهيكلة لتعزيز الالتقائية في المنظومة، منها:

- تقوية التمفصل وتعزيز آليات الدمج بين التعليم الإعدادي والثانوي التأهيلي من جهة، ومسارات التكوين المهني ما قبل البكالوريا بمستوياته الأربعة (التدرج المهني، التخصص، التأهيل، التقني) من جهة أخرى؛

- الإصلاح العميق للأسلاك الجامعية الأولى بالتعليم العالي، من خلال إعادة النظر في هيكلة السنتين الأُولتين، ودمج التكوين المهني ما بعد البكالوريا، باعتباره مكونا أساسيا من مكونات التعليم العالي، مع مراعاة خصوصيات كل مكون من حيث الحكامة والتدبير، واعتماد المرونة اللازمة في تنظيم التعلمات، من خلال المزاوجة، على الخصوص، بين التعلم الحضوري والتعلم عن بُعد؛

- تعزيز الاندماج والتكامل بين مدارس تكوين الأطر والجامعات، عبر إرساء المزيد من الجسور، وفق تصور يقر بالتنوع داخل الوحدة؛

- إيلاء عناية خاصة بالتعليم الأولي وبأهداف هذه المرحلة التعليمية ومضمونها وأنماطها التربوية، وتحديد دور كل من الدولة والشركاء المعنيين في تعميم هذا النوع من التعليم وتطويره، لتوطيد المجهودات المبذولة؛

- مقاربة مدارس الفرصة الثانية باعتبارها مسؤولية مجتمعية مشتركة وغير قطاعية، تستدعي تعاون القطاعات الحكومية والجماعات الترابية ومختلف الفاعلين المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر، مع ربط الجهود المبذولة بالقطاعات ذات القدرة العالية على خلق فرص العمل، من خلال اعتماد حكامة جديدة أكثر فعالية. فالمسألة تتعلق بمستقبل مئات الآلاف من الشباب، لإدماجهم في النسيج المجتمعي والاقتصادي، ومنحهم فرصًا وآفاقًا واعدة؛

- إحداث تحول في النموذج المعتمد في مجال التربية الدامجة، يشمل، على الخصوص، إنشاء وحدات صحية متعددة التخصصات قادرة على تشخيص وتتبع حالات الإعاقة في صفوف المتعلمين والمتعلمات، وضمان التكفل الطبي بهم، وهو ما يفترض إرساء مبدأ تحمّل المسؤولية وفق اختصاصات وصلاحيات واضحة، وإشراك الجماعات الترابية والمجتمع المدني والأسر، كما يستلزم اهتماما خاصا من جانب المدرسين، والمربين المتخصصين، ومديري المؤسسات التعليمية.

◄ الرهان السابع: اعتماد قيادة ناجعة للتغيير

إذا كانت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، التي تمت ترجمتها إلى قانون-إطار، تمثل رؤيةً إصلاحية بعيدة المدى، تروم إحداث تحول عميق في منظومة التربية والتكوين، فإن تعدد الفاعلين وتشعب مسارات الفعل العمومي المرتبطة بتنزيل هذه الرؤية، تُبرِز الحاجة القصوى إلى سياسة متكاملة لقيادة التغيير، ترتكز على فهم مشترك للتحول المنشود، وعلى تعزيز الانخراط في أهدافه، وتهيئة السياق السياسي الملائم، وإرساء آليات فعّالة لترجمة التحول على المستوى العملي.

ذلك أن نجاح التغيير المنشود رهين بتقاسمه بين جميع المتدخلين، من حيث أهدافه ومبرراته ومشروعيته وجدواه وآليات تنزيله، من المؤسسة التعليمية إلى أعلى مستويات اتخاذ القرار، بما يجعل التحول ثمرة عمل جماعي، لا نتيجة توجيه فوقي. وفي هذا السياق، تستلزم الرؤية الاستراتيجية والقانون-الإطار تحولًا عميقًا في منظومة التربية والتكوين، يقوم على قطائع وتحولات كبرى، لا يمكن إنجازها إلا بنفَسٍ طويل واستمرارية في العمل، رغم ما قد يترتب عنها من زعزعة لبعض العادات الراسخة والتوازنات القائمة، وفي مقدمتها إعادة النظر في الأدوار وتوزيع المهام بين الفاعلين، عبر تركيز الإدارات المركزية على وظائفها الاستراتيجية والتنظيمية، ونقل مسؤوليات التنفيذ إلى بنيات التدبير الترابي والفاعلين المحليين، مع تطوير ثقافة وممارسات المدرسين، من خلال تعزيز المهننة والانخراط الفعلي في المجتمع التربوي المحلي.

وباعتبار أن التربية والتكوين ليست قضية قطاعية، بل مسؤولية وطنية مشتركة تتصدر أولويات وانشغالات الدولة والمجتمع، فإن توسيع وتعزيز مشاركة مختلف الفاعلين، من مجتمع مدني، ومقاولات، وهيئات مهنية، وجماعات ترابية وقطاعات وزارية، يشكل رافعة أساسية لدعم الإنصاف وتحسين جودة التعليم وتعزيز ملاءمته.

في هذا السياق، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز دور الجماعات الترابية، باعتباره تحولًا محوريًا وشرطًا لا غنى عنه لإحداث التحول التربوي. كما ينبغي تجاوز منطق المنظومة المجزأة، الذي يطبع بنية النظام التعليمي القائم على قطاعات مغلقة، لكونه لا يتيح الانسجام والتقارب بين السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين، ولا الاستخدام العقلاني والفعال للموارد البشرية والمادية، علما أن تفكيك الحواجز القطاعية، ولاسيما بين التكوين المهني والتعليم العام، يُعد قطيعة كبرى، تستلزم قيادة قوية وإرادة سياسية صلبة قادرة على إرساء التكامل والتنسيق بين مختلف مكونات المنظومة.

كما أن التحول التربوي المنشود، لن يتحقق دون سياق سياسي ملائم قائم على إجماع وطني مستدام، يرسخ اعتبار التربية قضية وطنية مرتبطة بمشروع مجتمعي، وبمستقبل البلاد. وهو ما يقتضي جعل المدرسة أولوية وطنية تحظى بتعبئة إرادة سياسية قوية، ودعم مجتمعي واسع، وقيادة مشتركة للتغيير تجمع بين المقاربتين من الأعلى إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى الأعلى، في إطار تعبئة منظمة وطويلة المدى تتجاوز الخطاب إلى دعم فعلي لتنزيل الإصلاح وإنجاحه.

وعلاوة على الفهم المشترك للإصلاح، والانخراط الجماعي في تطبيقه، وتهيئة السياق السياسي الملائم لذلك، ترتبط فعالية قيادة التغيير أيضاً بمدى إرساء الآليات الضرورية لتفعيله وبحسن ترتيب هذه الآليات، عبر ترجمة توجهاته إلى استراتيجيات قطاعية، ومخططات تنفيذية، وبرامج ومشاريع للإنجاز، وتحيين الإطار القانوني والمؤسساتي، لملاءمته مع مقتضيات التغيير، وتوفير الإمكانات البشرية، والمستلزمات المادية، واللوجستيكية، والتواصلية، والتشريعية التي يتطلبها تفعيل الإصلاح، وغيرها من الآليات.

من الضروري أن تُصاغ جميع التدابير التنفيذية بمشاركة كافة الأطراف المعنية على مختلف المستويات والقطاعات، ضمن مقاربة تشاركية تجمع بين الخبرة المهنية، والمعرفة الميدانية، والمشروعية السياسية. فعلى الرغم من أن المقاربة التشاركية تستغرق وقتا، وتتطلب مفاوضات، إلا أن لها تأثيرًا طويل المدى: فعندما يكون الفاعلون منخرطين، تزداد قدرتهم على العمل أثناء التنزيل، مما يعزز الالتزام بالإصلاح، ويسهم في فهم واستيعاب القضايا والأساليب، ويضمن استدامة الجهود والاستعداد للتحديات المستقبلية.

إن كسب هذه الرهانات السبعة يظل شرطا أساسيا لإعادة بناء الثقة في المدرسة المغربية، والارتقاء بجودة التعلمات، وتعزيز الإنصاف والنجاعة، بما يمكن المنظومة التربوية من الاضطلاع بدورها المحوري في تثمين الرأسمال البشري، ودعم النموذج التنموي الجديد، ومواجهة تحديات الحاضر والاستعداد لرهانات المستقبل.

وتتطلب هذه الرهانات اعتماد حلول مبتكرة لمعالجة الإشكاليات العرضانية، وإطلاق نهضة تربوية شاملة، وهو ما يقتضي تغييرا نسقيا، ومقاربة قضايا المدرسة بكل جرأة، وإجراء القطائع والانعطافات اللازمة كلما دعت الضرورة إلى ذلك. فالتحول المنشود لا يُختزَل في إصلاحات جزئية أو إجراءات ظرفية، بل يستدعي تغييرا بنيويا ومندمجا، قوامه رؤية استراتيجية واضحة، وحكامة ناجعة، وتعبئة جماعية مستدامة لمختلف الفاعلين، في إطار تعاقد مجتمعي جديد يجعل من التربية والتكوين أولوية وطنية ومشروعا مجتمعيا بامتياز.

2. جودة البنية التحتية المدرسية: رافعة أساسية لاحتضان المتعلم في شموليته وإرساء إطار ملائم للفعل التربوي

في ضوء الرهانات السبعة التي وقف عليها المجلس في تقرير «المدرسة الجديدة: تعاقد مجتمعي جديد من أجل التربية والتكوين - من الرؤية الاستراتيجية إلى الرهانات التربوية المستقبلية»، يتبين أن التحول التربوي المنشود هو إذن تحول متعدد الأبعاد، يشمل مختلف عناصر المنظومة.

وتبرز، في هذا السياق، وضعية البنية التحتية المدرسية في المؤسسات التعليمية، كأحد المحددات الحاسمة في هذا المسار؛ إذ يمكن أن تشكل هذه الوضعية أحيانًا عقبة حقيقية أمام سيرورات التعليم والتعلم، سواء بالنسبة للمتعلمين، أو للأطر التربوية والإدارية. فالمؤسسات ذات البنية التحتية والمعدات الضعيفة قد تؤثر سلبًا على تقدير المدرسين لبيئة العمل، ومن ثم، على حافزيتهم وجودة أدائهم، بينما تعزز البنية التحتية الجيدة والبيئة المدرسية ذات الجاذبية انخراط جميع الفاعلين، وتدعم جودة التعلمات، وترسخ شعور المتعلم بالانتماء لمؤسسته، منذ مرحلة التعليم الأولي، على نحو يساهم في الحد من الهدر المبكر.

لذلك، أكدت الرافعة السادسة في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 على أهمية إعادة تأهيل المؤسسات، لاسيما تلك الواقعة في المناطق النائية، والقروية، والشبه حضرية، للحد من الفوارق المجالية وتعزيز الإنصاف في العرض التعليمي. كما نص الفصل 20 من القانون-الإطار 51.17، المنبثق

عن الرؤية، على تعزيز الفضاءات الملائمة للتمدرس وتزويدها بالتجهيزات الضرورية بما فيها الولوجيات والمرافق الرياضية والثقافية، بما يسهم في تعميم التعليم الإلزامي بالنسبة لجميع الأطفال البالغين سن التمدرس، وذلك خلال أجل لا يتعدى ست سنوات من تاريخ صدور القانون-الإطار.

من تم، فإن البنية التحتية المدرسية تقع في صلب رهانات التحول التربوي المنشود في المنظومة التربوية الوطنية، وتشكّل أحد الأعمدة الأساسية لهذا التحول. فالمدرسة المغربية الجديدة، كما تصورتها الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، تسعى إلى توفير إطار ملائم للفعل التربوي يحتضن المتعلم في شموليته، ويضمن له بيئة آمنة ومحفزة على التعلم. وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال بنية تحتية مدرسية ملائمة، تمكّن المؤسسات التعليمية من الاضطلاع بمهامها في أحسن الظروف، وتضمن استجابة فعّالة لتنوع احتياجات المتعلمين واختلافاتهم.

اعتبارا لذلك، ومن أجل تقييم وضعية البنية التحتية بالمؤسسات التعليمية ببلادنا، أعدّت الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، في إطار مهامها التقييمية، «أطلسًا مجالياً ترابيًا للبنية التحتية المدرسية»، بهدف قياس جودة ومدى توافر البنى التحتية الضرورية لتطوير المؤسسات التعليمية وضمان اشتغالها بشكل سليم، على المستويات الإقليمية والجهوية والمحلية.

اعتمدت الهيئة في هذا التقييم على مؤشر مركّب، استخدمت في احتسابه بيانات تغطّي مجموعة واسعة من الجوانب، من بينها الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، والكهرباء، والمرافق الصحية، ومساحات الفضاءات التعليمية، والمساحات الخضراء، والملاعب الرياضية، والموارد التكنولوجية، وغيرها من المنشآت الضرورية. وتتلخص أهم نتائج الأطلس فيما يلي:

◄ تحسن عام في جودة البنية التحتية المدرسية بين 2007 و2022

عرفت جميع الأسلاك التعليمية المدرسية، تحسنًا في جودة البنيات التحتية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2022، وإن كانت وتيرة هذا التحسن متفاوتة؛ إذ كان أكبرها في السلك الابتدائي، وأضعفها في الثانوي التأهيلي.

◄ تفاوتات في جودة البنية التحتية المدرسية بين الأسلاك التعليمية الثلاثة

هناك تفاوت واضح في جودة البنيات التحتية المدرسية حسب الأسلاك التعليمية، حيث تتحسن الجودة كلما ارتفع السلك التعليمي. ففي سنة 2022، سجلت المدارس الابتدائية أدنى مؤشر للبنية التحتية (53 نقطة)، مقابل 77 نقطة في السلك الثانوي الإعدادي و81 نقطة في الثانوي التأهيلي، مع فارق كبير بين الابتدائي والإعدادي مقارنة بالفارق المحدود بين الإعدادي والتأهيلي.

◄ تفاوتات كبيرة داخل التعليم الابتدائي حسب نوع المؤسسة

تسجل المدارس الابتدائية المستقلة، التي توجد عادة في المجال الحضري، أعلى المؤشرات، مقابل مستويات متدنية جدًا في المدارس الفرعية. إذ وصل الفارق بين هذين النوعين من المؤسسات 41 نقطة

سنة 2022، مما يبرز حجم التحديات التي تواجه تلامذة المدارس الفرعية ويؤكد الحاجة إلى تحسين ظروف التعلم والتجهيزات فيها.

تبرز كذلك فوارق بين البنية التحتية للمدارس الفرعية والبنية التحتية للمدارس الابتدائية في الوسط القروي، وفقًا لمتوسط حجم المؤسسة؛ فعلى سبيل المثال، يصل الفارق بين المدارس الابتدائية القروية والمدارس الفرعية إلى 15 نقطة، بالنسبة للمؤسسات التي تستقبل أقل من 100 تلميذ وتلميذة (38 نقطة للمدارس الابتدائية القروية مقابل 23 نقطة فقط للمدارس الفرعية)، و16 نقطة بالنسبة للمؤسسات التي تضم ما بين 500 و1000 تلميذ وتلميذة (57 نقطة للمدارس الابتدائية القروية و41 نقطة للمدارس الفرعية).

وتواجه المدارس الفرعية بالفعل العديد من المشاكل على مستوى بنيتها التحتية الأساسية، بما في ذلك نقص في الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي أو الكهرباء، بل قد تفتقر بعض المدارس إلى هذه الشبكات في محيطها المباشر، بالإضافة إلى غياب أسوار واقية، ونقص في المنشآت الصحية. وفقًا لهذه المعايير، فإن 99 % من المدارس الفرعية بالوسط القروي تعاني من نقص في الربط بشبكات الصرف الصحي، بينما 68 % منها غير متصلة بشبكات المياه الصالحة للشرب، و45 % منها تفتقر إلى أسوار واقية ملائمة، و38 % تواجه مشاكل تتعلق بمنشآتها الصحية.

◄ استمرار الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي، رغم تقلص الفجوة بينهما

يكشف تحليل المعطيات عن تباين كبير في جودة البنية التحتية المدرسية بين الوسطين الحضري والقروي (66 نقطة في الوسط الحضري، مقابل 45 نقطة فقط في الوسط القروي، سنة 2022)، وإن كان النظر إلى الفجوة بين الوسطين في كل سلك دراسي، يكشف عن اتجاه عام نحو التقلص التدريجي لهذه الفجوة بين سنتي 2007 و2022؛ حيث سجل السلك الثانوي الإعدادي أكبر تقليص للفجوة بين الوسطين مقارنةً بجميع الأسلاك الدراسية؛ إذ تم تقليص الفجوة في هذا السلك بنسبة 30 %، مقابل 45 % في الثانوي الإعدادي، و18 % في الثانوي التأهيلي.

ورغم التغطية شبه الكاملة للتعليم الابتدائي في الجماعات القروية (99 %) وتحسن مؤشر البنية التحتية المدرسية بين 2007 و2022، حيث ارتفع من 32 نقطة إلى 45 نقطة، فإن هناك نقصا مستمرا في هذه المناطق فيما يتعلق بالبنية التحتية المدرسية. على سبيل المثال، 80 % من المدارس في الوسط الحضري متصلة بشبكة الصرف الصحي، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 8 % في الوسط القروي. وبالمثل، 97 % من المدارس في الوسط الحضري تتمتع بالربط بالمياه الصالحة للشرب، مقارنة بـ58 % في الوسط القروي. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدارس المركزية، وملحقات المدارس المستقلة، والمدارس الفرعية تسجل مؤشرات للبنية التحتية المدرسية تبلغ 43 و28 و25 نقطة على التوالي. وعلى الرغم من أن مؤشر المدارس الفرعية قد سجل تحسنًا بمقدار 10 نقاط خلال هذه الفترة، إلا أن هناك إمكانيات كبيرة لمزيد من التحسين.

◄ تفوق الإعداديات القروية على المدارس الابتدائية الحضرية

بينما كانت جودة البنية التحتية في المدارس الابتدائية الحضرية أفضل من تلك الموجودة في الإعداديات القروية سنة 2007، تغير هذا الاتجاه بحلول سنة 2022. فقد تحولت الفجوة التي كانت تبلغ 3 نقاط لصالح المدارس الابتدائية الحضرية سنة 2007، إلى 4 نقاط لصالح الإعداديات القروية سنة 2022.

ويكمن الفرق الملحوظ بين الإعداديات القروية مقارنة بالمدارس الابتدائية الحضرية، التي بُذل فيها مجهود تقوية البنية التحتية، تتجلى في توافر المساحات الحيوية داخل هذه الإعداديات، مثل الملاعب الرياضية. على سبيل المثال، 68 % من الإعداديات القروية تتوافر فيها ملاعب لكرة اليد، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 15 % في المدارس الابتدائية الحضرية. وبالمثل، بالنسبة للملاعب الخاصة بكرة السلة والكرة الطائرة، فإن النسب هي 57 % و42 % على التوالي في الإعداديات القروية، بينما لا تتجاوز 10 % و3 % فقط بالمدارس الابتدائية الحضرية.

◄ تفاوتات ترابية تزداد بشكل ملحوظ في المستويين الإقليمي والجماعاتي

تصدرت جهتا العيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب بشكل ملحوظ المركزين الأولين في التصنيف الجهوي للبنية التحتية المدرسية في التعليم الابتدائي برسم سنة 2022؛ حيث سجلت مؤشرات بنية تحتية تبلغ 68 و63 نقطة على التوالي. ومن المهم أن نلاحظ أن هاتين الجهتين يغلب عليهما الطابع الحضري، مما يفسر قلة المدارس الفرعية، حيث يدرُس 98 % و97 % من تلامذة السلك الابتدائي في هاتين الجهتين في الوسط الحضري. كما أن أغلب المؤسسات هي عبارة عن مدارس مستقلة.

بالنسبة للسلك الثانوي الإعدادي، لم تتمكن سوى جهتي الرباط-سلا-القنيطرة والعيون-الساقية الحمراء من الوصول إلى عتبة 80 نقطة في مؤشر البنية التحتية للمدارس، بينما سُجلت أدنى قيمة لهذا المؤشر (71 نقطة) في جهة طنجة- تطوان-الحسيمة. وفيما يتعلق بالسلك الثانوي التأهيلي، تبرز جهتا الشرق وفاس-مكناس بتوفير أفضل بنية تحتية مدرسية على المستوى الجهوي في مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي، حيث سجلتا مؤشرًا قدره 84 نقطة. وتجدر الإشارة إلى أن جهتي الداخلة-وادي الذهب وطنجة-تطوان-الحسيمة هما الوحيدتان اللتان لم تتمكنا من الوصول إلى عتبة 80 نقطة في التعليم الثانوي التأهيلي، حيث سجلت الأولى 73 نقطة والثانية 75 نقطة، بينما سجلت جميع الجهات الأخرى مؤشرات تتراوح بين 80 و84 نقطة.

وتظهر التفاوتات في البنية التحتية المدرسية بشكل أكثر وضوحًا على المستوى الإقليمي مقارنة، بالمستوى الجهوي. فعلى المستوى الجهوي، يتراوح مؤشر البنية التحتية المدرسية في السلك الابتدائي بين 47 و68 نقطة، مما يعكس بالفعل تفاوتًا نسبيًا. غير أن التفاوت يصبح أكثر وضوحًا على المستوى الإقليمي، حيث تتراوح القيم بين 31 و70 نقطة. وقد احتل إقليم شفشاون سنة 2022 المركز الأخير في التصنيف الإقليمي ب 31 نقطة، يليه مباشرة الفحص - أنجرة ب 39 نقطة. كما أن أقاليم الحوز، تاونات، وتارودانت توجد أيضًا في أسفل التصنيف ب 43 نقطة لكل منها. من المهم أيضًا الإشارة إلى أن

أقاليم شفشاون والفحص-أنجرة تقعان أيضًا في المراتب الأخيرة بالنسبة للسلكين الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.

وتتضح التفاوتات بشكل أكبر على مستوى الجماعات مقارنة بالمستوى الإقليمي. فبينما تستفيد بعض الجماعات من بنية تحتية مدرسية مجهزة وحديثة، تواجه جماعات أخرى تحديات كبيرة في هذا مجال، مما يزيد من الفوارق في جودة المنشآت المتاحة للتعليم. ففي التعليم الابتدائي، من بين 1524 جماعة يغطيها التعليم الابتدائي، تسجل حوالي 600 جماعة مؤشر بنية تحتية مدرسية فوق عتبة 50 نقطة، ما يمثل 29 % من الجماعات. بالمقارنة مع المستوى الإقليمي، يسجل 50 من أصل 75 إقليما مؤشرا يتجاوز هذه العتبة، أي ما يعادل 67 % من الأقاليم. وتجدر الإشارة إلى أن أربع جماعات من بين العشر الأخيرة في السلك الابتدائي تقع في إقليم شفشاون.

◄ المدارس الجماعاتية: نموذجٌ غير كافٍ لتحسين جودة البنية التحتية المدرسية في الوسط القروي

في إطار تحسين جودة البنية التحتية للمدارس الابتدائية، تبنّت وزارة التربية الوطنية منذ سنة 2008 توجّهًا يقوم على الاستبدال التدريجي لنموذج المدارس الفرعية بنموذج المدارس الجماعاتية، بهدف تجميع تلامذة نفس الجماعة في مؤسسات أفضل تجهيزًا وتوفير دعم اجتماعي يشجع على التمدرس. وقد عرف هذا النموذج توسعًا ملحوظًا، إذ ارتفع عدد المدارس الجماعاتية من 19 مدرسة سنة 2012 إلى 226 مدرسة سنة 2022، مع هدف بلوغ حوالي 500 مدرسة في أفق 2025. ورغم كل الجهود المبذولة، تُظهر المعطيات أن الأثر الكمي للمدارس الجماعاتية لا يزال محدودًا، إذ لا تستقبل سوى 3 % من تلاميذ التعليم الابتدائي في الوسط القروي سنة 2022، مقابل 47 % لا يزالون متمدرسين في المدارس الفرعية، أي ما يقارب مليون تلميذ وتلميذة. وحتى في حال تحقيق الهدف المعلن (500 مدرسة في أفق 2025)، لن تتجاوز نسبة المستفيدين من المدارس الجماعاتية 6 % من مجموع تلاميذ الابتدائي القروي، في حين ستظل المدارس الفرعية تستوعب ما لا يقل عن 43 % من التلاميذ.

وبالنظر إلى هذا الوزن الكبير للمدارس الفرعية، فإن الاعتماد الحصري على نموذج المدارس الجماعاتية غير كافٍ لتحسين جودة التعليم والبنية التحتية في الوسط القروي. كما أن اختلالات البنية التحتية الأساسية، مثل غياب الماء الصالح للشرب، أو الصرف الصحي، أو الكهرباء، تتجاوز غالبا المدرسة لتشمل القرى نفسها. لذلك، من الضروري أن يتم التعامل مع تحسين البنية التحتية المدرسية من خلال مبادرة مشتركة بين الوزارات، تشمل ليس فقط وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ولكن أيضًا القطاعات الحكومية الأخرى المعنية، وكذلك الفاعلين المحليين في الوسط القروي من أجل تنسيق المبادرات وتوجيهها في نفس الاتجاه.

◄ إشكالية الموازنة بين قرب المدرسة وجودة بنيتها التحتية

بينما تتجه البنية التحتية إلى التحسّن كلما تقدم المتعلمون في المسار الدراسي، يجد هؤلاء المتعلمون أنفسهم في الغالب مضطرين إلى قطع مسافات أطول نحو المدرسة، عند انتقالهم إلى السلك الموالي. فعلى

الرغم من كون المدارس الابتدائية عادةً ما تكون أقل تجهيزًا من حيث البنية التحتية مقارنة بالمؤسسات التعليمية في الأسلاك الأخرى، إلا أنها متاحة في معظم الجماعات المغربية (نسبة تغطية تصل إلى 99 % من الجماعات، مقابل 78 % في الإعدادي و43 % في التأهيلي). وعلى الرغم من كون جودة البنية التحتية في المدارس الفرعية تتراوح بين المتوسط والضعيف، فإنها منتشرة على نطاق واسع في التراب الوطني، مما يتيح قربًا كبيرًا من مؤسسات التعليم الابتدائي التي تحظى بطلب اجتماعي كبير محليا.

وهذا ما يجعل من إشكالية المفاضلة بين جودة البنية التحتية المدرسية، وتقريب العرض التعليمي من الساكنة تحديًا حقيقيا في المنظومة التربوية ببلادنا؛ إذ غالبا ما تجد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين نفسها مضطرة للاختيار بين تقريب العرض من الأطفال، ولو بجودة أقل على مستوى البنية التحتية المدرسية، أو توفير بنية تحتية أفضل في مؤسسات أبعد.

يتضح، في ضوء هذه المعطيات، أن البنية التحتية المدرسية عرفت، خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، تحسنًا عامًا وملحوظًا في مختلف الأسلاك التعليمية، خاصة في التعليم الابتدائي وفي بعض الجهات والأقاليم، بما يعكس أثر الاستثمارات العمومية في هذا المجال. كما سُجّل تقلص نسبي للفجوة بين الوسطين الحضري والقروي، خصوصًا في السلك الثانوي الإعدادي، وتحسن جودة التجهيزات في مؤسسات معينة كالإعداديات القروية والمدارس الجماعاتية.

غير أن هذه المكتسبات تظل مصحوبة بتحديات بنيوية عميقة، في مقدمتها استمرار التفاوتات الترابية الحادة، خاصة في التعليم الابتدائي والمدارس الفرعية؛ حيث تكشف المعطيات عن استمرار العجز في البنية التحتية في هذا النوع من المدارس. وهو ما يؤكد الحاجة إلى اهتمام مستمر وجهود مركزة لتحسين بنيتها التحتية، لضمان بيئات تعليمية آمنة ومواتية للتعلم لجميع الأطفال.

إن من شأن إيلاء العناية اللازمة بهذه التحديات، أن يمكن من الارتقاء بجودة الفضاءات المدرسية وتوفير التجهيزات الأساسية، باعتبارها شرطًا لازمًا لتوفير إطار ملائم للفعل التربوي، من شأنه دعم سيرورات التعليم والتعلم، وتعزيز انخراط الأطر التربوية والإدارية، وترسيخ شعور المتعلم بالأمان والانتماء لمؤسسته، بما يسمح باحتضانه في شموليته المعرفية والنفسية والاجتماعية، ويجعل من البنية التحتية المدرسية رافعة حقيقية للتحول التربوي المنشود.

3. التوجيه في منظومة التربية والتكوين: دعامة أساسية في مسار التحول التربوي

في ارتباط بما خلص إليه التفكير بشأن الرهانات الأساسية، التي يتعين كسبها لإرساء المدرسة المغربية الجديدة، كما تصورتها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، ولاسيما الرهان الخامس المتعلق بإعادة النظر في النموذج البيداغوجي والارتقاء بمهن التربية والتكوين، والرهان السادس المتعلق بتعزيز التقائية السياسات العمومية في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي (وخاصة ما يهم الربط بين مكونات المنظومة)، يشكل التوجيه المدرسي والمهني والجامعي آلية محورية لضمان نجاعة التحول التربوي المنشود.

ذلك أن التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، باعتباره مكونا من مكونات النموذج البيداغوجي، يمثل أحد الركائز الأساسية لمدرسة الجودة والإنصاف والارتقاء، ومدخلا حقيقيا للربط بين التعليم المدرسي، والتكوين المهني، والتعليم العالي. وبالتالي، فإن تحقيق أي تحول دال في المنظومة التربوية لن يتأتى دون إيلاء هذا المكون المكانة الاستراتيجية التي يستحقها، بوصفه رافعة حاسمة لمواكبة المتعلمين في بناء مساراتهم الدراسية والمهنية، وللمساهمة في الحد من الهدر المدرسي، وتعزيز تكافؤ الفرص، ومواءمة اختيارات المتعلمين مع قدراتهم وميولاتهم وحاجات المجتمع وسوق الشغل.

بهذا المعنى، لا يمكن اعتبار التوجيه مجرد عملية تقنية يتم فيها انتقاء التلميذات والتلاميذ لتوجيههم إلى الشعب والمسالك التي يبدو أن لديهم متطلباتها الأساسية اللازمة، بل قضية مركزية لا يمكن معالجتها بمعزل عن قضايا التحول التربوي الشامل، ولا يمكن فصلها عن المجهودات الرامية إلى إصلاح النموذج البيداغوجي، وتعزيز اندماج المنظومة بمختلف مكوناتها.

من هذا المنطلق، أكدت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 على أهمية التوجيه المبكر، وعلى ضرورة تعزيز حرية الاختيار لدى المتعلم طوال مسيرته الدراسية، وإنشاء الهياكل المناسبة لذلك وتجديد الأدوات اللازمة، مع التخلي عن الاعتماد الحصري على المعدلات الدراسية، وإعطاء أهمية أكبر للتطلعات والقدرات والمشاريع الشخصية للمتعلمين، وإدراج وقت مخصص للأنشطة التوجيهية ضمن الحياة المدرسية.

في هذا السياق، أعدَّت الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس، في إطار مهامها التقييمية، تقريرا موضوعاتيا حول نظام التوجيه في منظومة التربية والتكوين ببلادنا، وذلك بهدف تحليل العوائق التي تحول دون تنفيذ الإصلاحات المتتالية في هذا النظام، وتقييم التدابير الجديدة المتخذة، خصوصًا من حيث شروط نجاحها والرهانات المرتبطة بتفعيلها على أرض الواقع، مع تحديد محاور التفكير والعمل المستقبلية التي تستوجب اهتمامًا خاصًا.

علاوة على الوثائق التنظيمية والإدارية والبحث البيبليوغرافي، اعتمد هذا التقييم على معطيات البرنامج الدولي لتتبع مكتسبات التلميذات والتلاميذ PISA-2018 و PISA-2022، والبرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA-2019، بالإضافة إلى البيانات المستخلصة من قاعدة مسار MASSAR لسنة 2020 الصادرة عن وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وكذا نتائج المجموعات البؤرية التي تم تنظيمها مع فاعلين في نظام التوجيه المدرسي. وقد مكن تحليل هذه المعطيات من الوقوف على جملة من الخلاصات، أبرزها:

◄ غلبة التوجيه نحو الشعب والمسالك العامة، ولاسيما العلمية منها

من أجل فهم سيرورات توجيه تلميذات وتلاميذ السلك الثانوي الإعدادي، واختيارهم للشعب، تم تتبّع وتحليل معطيات عيّنة من تلميذات وتلاميذ السنة الثالثة إعدادي، المنتمين إلى فوج الموسم الدراسي 2018-2019؛ حيث تبين أنه، بعد النجاح في نهاية السلك الإعدادي سنة 2019، ووفقًا لاختياراتهم في التوجيه المدرسي والمهني، واصل 41.2 % من أفراد العينة دراستهم في الجذع المشترك العلمي بالتعليم

الثانوي التأهيلي. في المقابل، اختار 19 % منهم الجذع المشترك الأدبي، بينما لم تتجاوز نسبة الذين توجهوا نحو الجذع المشترك التكنولوجي أو المهني أو الأصيل 2.4 % من مجموع العينة.

ويلاحظ أن إعادة التوجيه، وبالتالي تغيير الشعبة في نهاية الجذع المشترك، همّت 11 % من المسجلين في الجذع المشترك العلمي والأصيل دون تكرار، مقابل 2 % فقط من المسجلين في الجذع المشترك الأدبي. في المقابل، تبدو إعادة التوجيه أكثر بروزًا لدى تلميذات وتلاميذ الجذع المشترك التكنولوجي والمهني، إذ بلغت نسبة إعادة التوجيه 29 % في نهاية الجذع المشترك التكنولوجي، و22 % في نهاية الجذع المشترك المهني، حيث يتم تغيير الشعبة مع بداية السنة الأولى من سلك البكالوريا.

يمكن إرجاع المكانة المتقدمة التي تحظى بها الشعب العلمية إلى مجموعة من العوامل، من بينها التمثلات الاجتماعية الإيجابية المرتبطة بها، وكذا فرص الولوج إلى التعليم العالي التي تتيحها مقارنة بباقي الشعب. غير أن نتائج البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات (PNEA 2019)، التي أظهرت تباينًا كبيرًا في مستوى استيعاب برامج الرياضيات وعلوم الحياة والأرض لدى المتعلمين، تطرح تساؤلات مهمة بخصوص تهيئ جميع التلاميذ الذين يتم توجيههم لهذه الشعب لمتابعة دراستهم فيها.

◄ تأثير نوع الباكالوريا على الاختيار، ومحدودية الممرات في التعليم العالي

عموما، تؤكد المعطيات أن نظام التوجيه، سواء في مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود أو المفتوح، يعتمد أساسًا على قدرٍ من التطابق بين نوع شهادة البكالوريا وشعبة أو تخصص السنة الأولى من التعليم العالي، مع اعتبار خاص للبكالوريا العلمية التي تتيح الولوج إلى جميع الشعب، عكس البكالوريا الأدبية.

والحال أن التعليم العالي يتعين أن يتمتع بالقدرة على تقديم عرض متنوع من الاختيارات والإمكانيات، التي لا يجب أن يتم تقييدها بمعايير انتقاء معينة، من قبيل نوع شهادة البكالوريا المحصَّل عليها. فالمفترض أن تتيح شهادة البكالوريا للطلبة والطالبات إمكان متابعة دراساتهم العليا في التخصصات التي تنسجم مع احتياجاتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم ومهاراتهم، مع توفير هامش من المرونة، يسمح لهم بإعادة النظر في اختياراتهم، أو تغييرها كليا بعد الحصول على البكالوريا.

من جهة أخرى، ينبغي أن تُشكّل إمكانية متابعة الدراسة العليا في مجال أو تخصص مغاير للتخصص الأصلي، فرصة حقيقية للطلبة والطالبات لإعادة توجيه مساراتهم الدراسية؛ حيث يُعدُّ اعتماد نظام فعّال للممرات والجسور بين مختلف مكونات نظام التعليم العالي، آلية أساسية تتيح لهم إمكانات جديدة لإعادة التوجيه، حتى وإن جاءت بعد اختيار دراسي أولي. والواقع أن نظام التعليم العالي يشتغل وفق منطق يقوم، إلى حدٍّ كبير، على الفصل بين الشعب والمسالك، باستثناء بعض الممرات المتاحة، على سبيل المثال، بين كليات العلوم ومدارس ومعاهد المهندسين، وبين كليات العلوم وكليات العلوم والتكنولوجيا وكليات الطب والصيدلة، وبين الأقسام التحضيرية وكليات العلوم.

◄ تأثير الوضعية السوسيو-اقتصادية للمتعلمين (ات) على توجيههم

يبدو أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للتلاميذ والتلميذات لا يؤثر فقط على أدائهم الدراسي، بل يؤثر أيضًا على تطلعاتهم واختياراتهم في التوجيه. فقد كشف تحليل مسارات تلاميذ وتلميذات نهاية السنة الثالثة إعدادي أن التوجيه نحو شعب الجذع المشترك يختلف باختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمتعلمين والمتعلمات. إذ إن التلاميذ والتلميذات من المستوى الاجتماعي والاقتصادي الميسور هم أكثر تمثيلاً في الشعب العلمية (40 %) مقارنة بأولئك الذين ينتمون إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأدنى، وذلك بفارق 24 نقطة. وتحظى الشعب العلمية بإقبال كبير لارتباطها بشعب ومسارات التميز، كالأقسام التحضيرية، ولكونها تتيح آفاقاً مهنية مهمة. وهذا ما يجعلها جذابة بشكل خاص بالنسبة إلى التلميذات والتلاميذ من خلفيات اجتماعية واقتصادية محظوظة. في المقابل، تستقبل الشعب الأدبية عددًا أكبر من التلميذات والتلاميذ المحرومين اجتماعيا واقتصاديا (30 %) مقارنة بالتلميذات والتلاميذ الميسورين (15 %).

وعلى الرغم من ضعف نسبة التلميذات والتلاميذ الذين يختارون الجذع المشترك التكنولوجي، فإن هذا الجذع المشترك يبقى هو الآخر اختيارا للفئات الأكثر حظا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي (54 %)، بينما تشكل نسبة المسجلين فيه من أصول اجتماعية متواضعة 7 % فقط. ويبقى الفرق الأقل أهمية بين الفئتين هو ذلك المسجل في اختيار الجذع المهني، بنسبة 7 نقط مئوية.

◄ اختلافات بين اختيارات التلميذ (ة) وتوجيهه الفعلي

يبين تحليل البيانات أن 30 % من التلميذات والتلاميذ الذين وُجِّهوا نحو الجذع المشترك الأدبي عبروا عن رغبات توجيه مختلفة، منهم 13 % عبروا عن رغبتهم في التوجيه نحو الجذع المشترك العلمي خيار اللغة الفرنسية. أما فيما يخص التوجيه الفعلي نحو الجذع المشترك العلمي، فقد التحق به 56 % من التلميذات والتلاميذ الذين رأوا أن اختيارهم حظي بالاحترام، في حين فضل 31 % منهم في البداية الجذع المشترك العلمي خيار اللغة الفرنسية. وأخيرا، فإن 8 % من التلميذات والتلاميذ الذين اختاروا، في البداية الجذع المشترك الأدبي، غيروا التوجيه نحو الجذع المشترك العلمي.

ويخص الاختلاف بين اختيار التلميذات والتلاميذ والتوجيه الفعلي، إلى حد كبير، الجذع المشترك التكنولوجي والمهني؛ حيث لم يُبْدِ أي تلميذ وتلميذة رغبته في متابعة الدراسة في هذين المسارين. ويمكن تفسير ذلك بنقص المعلومات بين التلميذات والتلاميذ حول التخصصات المهنية والتكنولوجية، لأنهم على دراية بالشعب العامة بشكل رئيسي، مثل شعب العلوم والآداب. وهو ما يبرز الدور الهام لأولياء الأمور والفاعلين التربويين في نهاية السلك الإعدادي خلال فترة التوجيه، من جهة، ويؤكد أن التوجيه لم يصل بعد لمستوى السيرورة التي تُبْنى على مدى سنوات دراسية عديدة، من جهة ثانية.

◄ إكراهات ميدانية تحد من فعالية النصوص التنظيمية

تطرح النصوص التنظيمية ذات الصلة، مجموعة من الملاحظات والتحديات المرتبطة بتطبيقها في الميدان، لاسيما فيما يتعلق بالمشروع الشخصي للمتعلم، وعمل الأستاذ الرئيس، والانفتاح على عالم الأعمال. ومن هذه الملاحظات أنه، في السلك الابتدائي، لم يتم بَعْدُ دمج بُعْد الانفتاح على عالم الشغل بشكل نسقي في المنهاج الدراسي، بالطريقة الملائمة. وفي السلك الثانوي الإعدادي، لا يمكن أن تكون عملية «تعلم منهجية بناء المشاريع وتطوير كفايات اتخاذ القرار» ممكنة إلا إذا سمح المنهاج بذلك في مجمل محطاته. إذ إن اكتساب كفاية اتخاذ القرار تفترض منهاجًا مفتوحًا يقدم خيارات متعددة للاختيار، وليس منهاجا يكاد يكون مغلقا من حيث أساليبه التعليمية- التعلمية ومضامينه المدرسية. كما أن بناء المنهاج يقوم حول الأداء التخصصي في المادة المدرسية الذي يجعل «تعميق معرفة الذات» هدفا ثانويا أمام هدف الحصول على أفضل نقطة أو معدل. أما بالنسبة إلى هدف استكشاف «المجالات الاقتصادية والمهنية بما في ذلك عالم الأعمال»، فإن أبرز الصعوبات تتمثل في كون الإجراءات والخدمات اللوجستية المرتبطة بالرحلات والزيارات الميدانية لا تسهل بلوغ هذا المسعى.

وفي السلك الثانوي التأهيلي، تعترض مهمة الأستاذ الرئيس صعوبات في التنسيق مع مستشاري التوجيه، وإكراهات استعمالات الزمن، ونقص أدوات ووسائل العمل والتدخل، وعدم انخراط بعض الفاعلين، إلخ.

◄ اعتماد مجلس القسم على النقطة كمعيار أساسي «لتوزيع» المتعلمين (ات) على الشعب

كشف البحث الميداني الذي أُجري في إطار إعداد هذا التقييم، وشارك فيه أطر التوجيه ومدرسون، أن مجلس القسم يضطلع بعمليتين أساسيتين: فصل التلميذات والتلاميذ الذين سيتم توجيههم في نهاية الدورة، عن أولئك الذين سيكررون السنة، أو سيُطردون، وذلك بناءً على المعدلات التي حصلوا عليها واستنفاذهم لسنوات الاحتياط الخاصة بالتكرار، وتوزيع التلميذات والتلاميذ على الشعب المختلفة وفق نتائجهم الدراسية.

هكذا، تبقى النقطة هي العنصر الحاسم في القرار النهائي لمجلس القسم، والمعيار الأساسي في التوجيه وفي تحديد تراتبية الشعب والتلميذات والتلاميذ. وبهذا التركيز في المقام الأول على النقط، ترسخ إجراءات وممارسات التوجيه الطبيعة الهرمية للشعب والمسالك الدراسية وتوصم التلميذات والتلاميذ، الذين بدلاً من اختيار توجهاتهم ينصاعون للواقع. وهو ما يجعل هذه العملية أقرب إلى الانتقاء منها إلى التوجيه.

ويتخذ التسلسل التراتبي بين الشعب شكلاً ثنائيًا، إذ يتم، وفق معيار المعدل، توجيه أفضل التلميذات والتلاميذ نحو الشعب العلمية، في حين يُوجه الأقل أداءً (الذين لا يُسمح لهم بالتوجيه إلى الشعب العلمية والتقنية) إلى الشعبة الأدبية. وتشير نتائج البحث الميداني إلى أن هذا التوجيه، نادراً ما يُناقش داخل مجالس الأقسام، ناهيك عن مناقشته من قبل المعنيين الرئيسيين، وهم التلميذات والتلاميذ وأسرهم.

◄ دور غير مُمَعْيَر لمستشار(ة) التوجيه في مجالس الأقسام

يتميز دور مستشار(ة) التوجيه في مجلس القسم بكونه غير موحد وغير مُمَعْيَر؛ إذ يختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب طريقة مشاركة أعضاء هيئة التدريس وشخصية المستشار في التوجيه نفسه. وهو ما يسائل دور نظام التوجيه في تقليص فجوة عدم المساواة بين التلميذات والتلاميذ المستفيدين من مساعدة في التوجيه وأولئك الذين يُتْركون لأنفسهم، والذين قد ينتهي بهم الأمر في شعبة مفروضة بحكم الواقع، أكثر منها شعبة مختارة.

◄ إكراهات مرتبطة بعدد أطر الاستشارة في التوجيه

على الرغم من القدم النسبي للمركز المختص في تكوين مهنيّي الاستشارة في التوجيه، فقد ظل عدد مفتشي ومستشاري التوجيه الذين تكونوا في المركز، غير كاف لتلبية حاجة جل مؤسسات وتلاميذ المنظومة التربوية بمكوناتها المدرسية، والجامعية، والمهنية. إذ كوَّن المركز ما بين سنة 1984 و 2024 ما يقارب 2696 مستشار ومستشارة في التوجيه التربوي. كما كوَّن حوالي 110 مفتش ومفتشة توجيه ما بين 1989 و 2014.

◄ تأخر في تجديد مناهج وأدوات التوجيه

على الرغم من أن الرؤية الإستراتيجية للإصلاح أعطت مكانة مهمة لتجديد أساليب وأدوات التوجيه المدرسي، فلا يزال أطر التوجيه يعانون من نقص في أدوات العمل المناسبة والحديثة. ذلك أن تكوينهم الأساس لا يؤهلهم دائما، على الرغم من أهمية وغنى وحداته، لوضع معارفهم وكفاياتهم المكتسبة في سياق الإكراهات الميدانية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الجهوي، والإبداع والابتكار في هذا المجال.

تجدر الإشارة إلى أنه، لمعالجة هذا الوضع، اعتمدت الوزارة الوصية سنة 2019، عبر القرار الوزاري رقم 19 - 062، نظاما جديدا يهدف إلى تكييف الأساليب والأدوات مع الآليات الجديدة، وهي المشروع الشخصي للمتعلمين والمتعلمات والأستاذ الرئيس. إذ يؤكد هذا القرار أن المساعدة على التوجيه تبدأ من السنة الخامسة من السلك الابتدائي، وتستمر مدى الحياة. وهو ما يتطلب دمج التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي في التكوين الأساس للأساتذة، وأطر التفتيش، والإدارة التربوية، بهدف تعزيز قدراتهم على أداء دورهم بشكل أفضل في مجال التوجيه.

◄ محدودية التنسيق بين الشعب والفاعلين المعنيين بالتوجيه

رغم تأكيد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 والقانون-الإطار 51.17 على ضرورة إرساء آلية تنسيق وظيفية وفعالة بين مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين بالتوجيه، يشير الواقع إلى أن نظام التوجيه التربوي والمهني في المغرب يفتقر إلى الطابع الرسمي المهيكَل، إذ تفتقد مساطر وصيغ التعاون بين الفاعلين المعنيين بالتوجيه للتنظيم القانوني الواضح، مما يترك المجال مفتوحاً للتأويلات الفردية داخل كل قطاع، ويضعف التنسيق الداخلي والخارجي في مجال التوجيه.

في هذا الإطار، بَيَّن البحث الميداني، الذي أُجْري مع أطر التوجيه المدرسي وباقي الفاعلين التربويين، أن التعاون، على سبيل المثال، بين مستشاري التوجيه وباقي الفاعلين ضعيف، بل غائب في كثير من الأحيان، وأن الأسر لا تشارك في عملية التوجيه داخل التعليم العمومي سواء في الوسط الحضري أو القروي، وأن دور جمعيات الآباء يظل غالبا محدود جدا.

كما كشف هذا التقييم عن قصور واضح في التوجيه نحو الشعب المهنية، بسبب عوامل مختلفة، من بينها قلة التنسيق بين أطر التوجيه بوزارة التربية الوطنية والمسؤولين عن قطاع التكوين المهني، ونقص المعلومات عن العرض المتاح، والتمثلات السلبية التي ترافق التوجيه نحو التكوين المهني، وغياب التدابير الاجتماعية المتعلقة بالتنقل والإقامة بالنسبة لتلاميذ وتلميذات الوسط القروي، إلخ. مما يؤكد أهمية الرهان المتعلق بتعزيز التقائية السياسات العمومية في ميادين التربية والتكوين، الذي وقف عليه المجلس في تقرير «المدرسة الجديدة: تعاقد مجتمعي جديد من أجل التربية والتكوين»، ولاسيما ما يتعلق بضرورة تقوية التمفصل وتعزيز آليات الدمج بين التعليم الإعدادي والثانوي التأهيلي من جهة، ومسارات التكوين المهني ما قبل البكالوريا، من جهة ثانية.

◄ استفادةٌ محدودةٌ من خدمات التوجيه

تبين المعطيات أن خدمات التوجيه لا تستخدم إلا قليلاً. إذ كشف التقييم الوطني لمكتسبات تلاميذ وتلميذات الجذوع المشتركة (PNEA 2016) أن 25 % فقط من التلميذات والتلاميذ أعلنوا أنهم تلقوا من مستشار(ة) التوجيه الاستشارة لاختيار الجذع المشترك الذي رغبوا فيه. ويمثل التلاميذ والتلميذات الذين اختاروا بأنفسهم مسارهم دون أي مساعدة 47 %، يليهم الذين تلقوا مساعدة من الأب (25 %) والأم (20 %)، ومن أحد أفراد الأسرة (22 %) أو من صديق (9 %). كما لا تتجاوز نسبة التلميذات والتلاميذ الذين أبلغوا عن تلقيهم مساعدة في التوجيه من مدرسيهم ومدرساتهم 15 %.

ووفقاً لنتائج PNEA 2019، فإن «اختيار التلميذات والتلاميذ للجذوع المشتركة كان على أساس النقط التي تم الحصول عليها» يمثل «الخيار الأكثر تكراراً » بنسبة 49 %، يليه «المواضيع الرئيسية التي يتم تدريسها في الجذع المشترك المختار تتناسب مع تفضيلات التلميذات والتلاميذ» (44 %)، ثم «آفاق الجذع المشترك المختار تتناسب مع طموحات التلميذات والتلاميذ» (43 %)، وأخيرًا، «الاختيارات التي يتم اتخاذها بناءً على رغبات الأسرة»، وتمثل (13 %) أو «تحت تأثير اختيار صديق» (9 %) تسود على «الاختيارات التي يتم اتخاذها بناءً على طلب الأسرة». أما «الاختيار على أساس توجيه من مستشار في التوجيه التربوي»، فلا تمثل سوى 6 %، رغم أن نتائج PISA 2018 أظهرت أن 62 % من مديري المؤسسات التي تم استطلاع آراء تلامذتها بعمر 15سنة صرحوا بوجود مستشار في التوجيه، وبأنه يقوم بزيارة المؤسسة بانتظام.

إجمالا، كشف هذا التقييم أن شروط التوجيه العادل والعالي الجودة غير متوفرة بعد في الوضع الحالي للنظام، وأنه على الرغم من الإصلاحات المختلفة والجهود التي بُذِلت خلال العقدين الماضيين، إلا أن

هذا النظام لم يتجاوز بعد منطق نشأته الأولى، أي تصوره الأولي كأداة لخدمة الخريطة المدرسية أكثر من كونه آلية لتوجيه التلميذات والتلاميذ والطلبة والطالبات.

ويتميز هذا النظام، عموما، بكونه لا يتمحور حول التلميذ (ة)، ومن ثم، فإن الدور الذي يُفترض أن يلعبه في الحد من عدم المساواة، يبقى محدودا جدا. بل على العكس من ذلك، يولي النظام الحالي الأهمية للنقط التي يحصل عليها التلاميذ والتلميذات على حساب الأبعاد الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالنمو العاطفي والنفسي والاجتماعي للتلامذة، التي تلعب دورا أساسيا في عمليات التوجيه الفعالة والمتمحورة حول التلميذ(ة).

هذه الملاحظات تدعو إلى تعميق التفكير بشأن سبل الدمج الفعال لنظام التوجيه في النموذج البيداغوجي، والكفايات المركزية التي يجب على الأساتذة والأستاذات وغيرهم من أطر التوجيه تطويرها لدى التلميذات والتلاميذ ومعهم، على نحو يضع التوجيه الفعال في صلب المدرسة، ويجعل منه سيرورة منتظمة ومنظمة، مدمجَة في الزمني المدرسي، ومبرمجةً بصفة قبلية من قبل المؤسسة ومهنّيي التوجيه.

إن كل إصلاح جوهري لنظام التوجيه المدرسي لن يتأتى دون وضع التوجيه في قلب النموذج البيداغوجي، وبالتالي في قلب الممارسات الصفية والحياة المدرسية، بما يضمن الانتقال من نموذج يعتمد بشكل مفرط على الخريطة المدرسية والجامعية إلى نموذج جديد يضمن حق جميع التلميذات والتلاميذ والطلبة والطالبات في توجيه ذي جودة، يأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم ومهاراتهم الفعلية، ويضمن، في الوقت نفسه، الشروط اللازمة لإدماج الخريجين والخريجات في سوق الشغل.

جذير بالتذكير أن المجلس شدد، في رأيه رقم 2023/14، الصادر في يونيو 2023، حول مشروع مرسوم بشأن التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، على ضرورة اتساق مجموع مكونات الإصلاح البيداغوجي في أفق بناء المدرسة الجديدة، وأوصى بإرساء منظور مهيكل جديد للتوجيه وتحقيق الشروط اللازمة لضمان أجرأته الفعلية بكل نجاعة، داعيا إلى إطلاق دينامية جديدة للإصلاح الشامل لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، على أساس التنسيق بين جميع مكونات المنظومة والالتزام بالآجال المحددة في القانون -الإطار 51.17.

كما أكد المجلس في هذا الرأي أن المراجعة الشاملة لنظام التوجيه تقتضي إحداث تحول في هذا النظام وفق مقاربة أفقية وعمودية؛ تراعي الترابط والتكامل الداخلي بين مختلف مكونات المنظومة (التعليم الأولي، التعليم المدرسي، التكوين المهني، التعليم العتيق، التعليم العالي، محو الأمية والتربية غير النظامية)، وتستوعب أسس ومضامين النموذج البيداغوجي للمدرسة الجديدة، من حيث الهندسة العامة للمناهج والبرامج والتكوينات، والأطر والدلائل المرجعية، وإرساء الممرات بين مكونات المنظومة التربوية وأسلاكها، وبينها وبين المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمدرسة.

4. المساواة بين الجنسين: قضية مركزية في دينامية التحول

إضافة إلى البنية التحتية المدرسية، والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي، تقع قضية المساواة بين الجنسين في صلب التحول التربوي المنشود ببلادنا، كما تؤكد على ذلك الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 التي جعلت من الإنصاف وتكافؤ الفرص أحد مرتكزاتها الجوهرية، وكذا القانون-الإطار 51.17 الذي جعل من مبادئ المساواة والإنصاف أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظومة التربية والتكوين، انسجاما مع دستور المملكة الذي حظر التمييز على أساس الجنس، وضَمِن المساواة في الحقوق بين النساء والرجال.

فإلى جانب كونه حقًا أساسيًا، يُعدّ الولوج المنصف إلى التعليم لكلا الجنسين رافعةً محورية لتحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية، وأداةً أساسية لتعزيز بناء مجتمع قائم على المساواة، علما أن هذه الأخيرة لا يمكن اختزالها في مؤشر الإنصاف الكمي وحده، لأن الولوج إلى التعليم ليس سوى مقدمة لمسلسل متكامل يقوم على ثلاث ركائز متكاملة، هي: المساواة في التعليم (الحصول على مقعد في المدرسة والبقاء فيها)، والمساواة من خلال التعليم (المحتويات والممارسات المدرسية والمساواة بين التلاميذ والتلميذات في الكرامة والحقوق)، والمساواة بالتعليم (التمكين للرجال والنساء على حد سواء بعد إنهاء المشوار الدراسي).

في هذا السياق، وإسهاما من المجلس في إنتاج المعرفة حول المنظومة التربوية المغربية، من منظور المساواة بين الجنسين، أعدت الهيئة الوطنية للتقييم تقريرا موضوعاتيا يسلط الضوء على التقدم المحرز والتحديات التي تواجه المنظومة في هذا المجال، وذلك بالاعتماد على المعطيات المستقاة من التقييمات السابقة للهيئة ومن النظام المعلوماتي الخاص بكل قطاع من قطاعات التربية والتكوين. كما تم إسناد هذا التقرير الموضوعاتي بأطلس ترابي يسمح بتعميق تحليل قضايا المساواة بين النساء والرجال داخل المنظومة التربوية، عبر تقديم بيانيات وخرائط مفصَّلة تبرز الفوارق والخصوصيات المجالية التي لا تظهر بوضوح عند التحليل على المستوى الوطني.

وتناول التقرير الموضوعاتي قضية المساواة بين الجنسين في ومن خلال المنظومة التربوية عبر ستة أبعاد رئيسية، هي: تمثلات الأسر ومواقفها وتطلعاتها فيما يتعلق بتعليم أطفالها، والولوج إلى التعليم، والبيئة والمناخ المدرسيان، وجودة التعلمات، فضلا عن النتائج الخارجية للمنظومة التربوية، التي تم تناولها من زاوية الاندماج المهني لخريجي التعليم العالي.

◄ تصورات الأسر ومواقفها

وقف المجلس على الدور الحاسم الذي تلعبه تصورات الأسر ومواقفها في تشكيل المسارات التعليمية للأبناء، في تفاعل وثيق مع العوامل السوسيو-اقتصادية والمجالية. حيث تبين نتائج البحث الوطني حول الأسر والتربية، الذي أجرته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس سنة 2018، أن هذه المواقف لا تزال تتسم بتفاوتات قائمة على النوع الاجتماعي، حيث تميل بعض الأسر، خاصة في الوسط القروي،

إلى إعطاء أولوية أكبر لتعليم الذكور، لاسيما في سياقات الهشاشة الاقتصادية ومحدودية الموارد، وهو ما ينعكس بشكل أوضح داخل الأسر التي تعيلها نساء.

وكشفت المعطيات أن الفتيات، حتى في الحالات التي يلتحقن فيها بالمدرسة، يواجهن معيقات إضافية، من بينها الانخراط المكثف في الأشغال المنزلية، مما يؤثر سلبا على استمراريتهن الدراسية وجودة تعلماتهن. كما تُسجَّل تفاوتات واضحة في تطلعات الأسر بشأن المستوى التعليمي المنشود، حيث ترتفع هذه التطلعات في الوسط الحضري مقارنة بالوسط القروي، سواء بالنسبة للذكور أو للإناث، مع ميل الأسر القروية إلى تفضيل مسارات تعليمية أقصر، خاصة بالنسبة للفتيات.

وتؤكد المعطيات نتائج أن تصورات الأسر تظل عاملا بنيويا مؤثرا في ديناميات المساواة بين الجنسين داخل المنظومة التربوية، مما يستدعي إدماج هذا البعد بشكل منهجي في السياسات التربوية الهادفة إلى تعزيز الإنصاف وتكافؤ الفرص.

◄ الولوج إلى التعليم والمشاركة في المنظومة التربوية

يكشف التحليل أن النساء كن، إلى حدود فترة قريبة من الاستقلال، شبه مستبعدات من التعليم في المغرب، مع هيمنة واضحة للذكور داخل المنظومة التربوية. غير أن هذا الوضع عرف تحولا تدريجيا على مدى العقود اللاحقة، حيث تعزز حضور الفتيات والنساء داخل النظام التعليمي، خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وقد أسهمت الإصلاحات المتعاقبة في تقليص الفجوة بين الجنسين، لا سيما منذ اعتماد إصلاحات هيكلية كان لها أثر إيجابي على مؤشرات التمدرس والاستمرارية والنجاح الدراسي لدى الفتيات. وشكلت بداية الألفية الجديدة منعطفا مهما في اتجاه تعزيز إدماج الفتيات والنساء في منظومة التربية والتكوين، حيث تسارعت وتيرة التحسن بشكل ملحوظ مقارنة بالمراحل السابقة.

وتؤكد المعطيات الحديثة أن مشاركة الفتيات والنساء في النظام التعليمي شهدت توسعًا غير مسبوق، خاصة خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس دينامية إيجابية نحو تحقيق المناصفة في الولوج إلى التعليم. غير أن هذا التقدم، على أهميته، لا يُلغي حقيقة استمرار تحديات مرتبطة بضمان تعليم منصف وشامل للجميع، خصوصًا فيما يتعلق بجودة التعلمات، والاستمرارية الدراسية، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية. ويظل تعزيز الولوج العادل والجيد إلى التعليم، لا سيما لفائدة الفتيات، رهانًا أساسيًا لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المساواة الفعلية داخل المجتمع.

◄ المناصفة في التعليم العالي: تقدم ملحوظ وتحديات مستمرة

عرفت وتيرة التحاق النساء بالتعليم العالي تطورا أسرع، مقارنة بالرجال، خلال السنوات الأخيرة، مما ساهم في تقليص الفجوة بين الجنسين، رغم استمرار تفاوتات مرتبطة بأنماط الولوج وبمستويات التكوين. كما يبين التحليل التقييمي أن اختيارات النساء لمسارات الدراسة تعرف تنوعًا متزايدًا، مع توسع حضورهن في مجالات أكاديمية متعددة، بما يعكس تحولًا تدريجيًا في أنماط التوجيه والاختيار المهني.

غير أن هذا التقدم لا يخفي استمرار اختلالات قائمة في بعض التخصصات والمستويات، حيث لا تزال مجالات دراسية معينة، خصوصًا تلك المرتبطة بالعلوم الهندسية، تعرف ضعفًا نسبيًا في تمثيلية النساء، مقابل ارتفاع حضورهن في مجالات أخرى مثل التكوين التربوي والعلوم والتقنيات وبعض التخصصات الصحية. وتعكس هذه الفوارق استمرار تأثير الصور النمطية والعوائق الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية على اختيارات الدراسة.

كما تبرز المعطيات أن معدلات حضور النساء تميل إلى التراجع كلما ارتفع مستوى الدراسة، مما يشير إلى تحديات خاصة تواجه النساء في مسارات التكوين المتقدمة، سواء على مستوى الاستمرارية أو الاندماج في البحث العلمي. وتؤكد هذه النتائج أن تحقيق المناصفة الفعلية في التعليم العالي يظل رهينًا بتعزيز السياسات الداعمة للمساواة، ومحاربة الصور النمطية، وتوفير شروط ملائمة تمكن النساء من متابعة مساراتهن الأكاديمية والمهنية في مختلف التخصصات والمستويات، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وإنصافا وإدماجا.

◄ مكتسبات المتعلمين والنوع الاجتماعي

أبرز التقرير الموضوعاتي حول المساواة بين الجنسين، أن جودة التعلمات تشكل أحد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه المنظومة التربوية، إذ تكشف نتائج التقييمات الوطنية والدولية عن ضعف عام في مكتسبات المتعلمين، تتداخل فيه عدة عوامل، من بينها النوع الاجتماعي، والوضعية السوسيو-اقتصادية، ونوع الوسط والمؤسسة التعليمية. وقد بين التحليل أن الفوارق المرتبطة بالنوع الاجتماعي تتجلى بشكل أوضح في مجال اللغات، حيث تسجل الفتيات أداءً أفضل من الفتيان، في حين تظل الفوارق محدودة أو ضعيفة في الرياضيات والعلوم.

وأظهر التقييم أن هذا التفوق النسبي للفتيات في اللغات يسُجَّل في كل من الوسطين الحضري والقروي، غير أن التقاطع بين النوع الاجتماعي والعامل المجالي يبرز استمرار تفاوتات إضافية، إذ تظل نتائج الفتيات في الوسط القروي أدنى مقارنة بنتائج الفتيان في الوسط الحضري، سواء في اللغات أو في المواد العلمية. ويعكس هذا المعطى تأثير البعد الترابي في إعادة إنتاج الفوارق، بما يتجاوز البعد المرتبط بالنوع الاجتماعي وحده.

كما بين التحليل أن الفوارق في مكتسبات التعلم ترتبط بشكل وثيق بالوضعية السوسيو-اقتصادية للأسر، حيث تحافظ الفتيات على تفوقهن داخل الفئات الاجتماعية المتماثلة، سواء الميسورة أو الهشة، غير أن هذا التفوق يتراجع عند مقارنة نتائج الفتيات المنحدرات من أوساط فقيرة بنتائج الفتيان المنتمين إلى أسر ميسورة. وتبرز هذه النتائج الوزن الحاسم للعوامل الاجتماعية والاقتصادية في تحديد جودة التعلمات، وحدود تأثير النوع الاجتماعي عند عزله عن باقي المحددات البنيوية.

◄ البيئة والمناخ المدرسي: العنف في الوسط المدرسي من منظور النوع الاجتماعي

وقف التقرير على كون العنف في الوسط المدرسي يشكّل أحد العوامل المؤثرة في المناخ المدرسي وجودة التعلمات؛ حيث كشف التقييم المنجز من قبل الهيئة سنة 2023، بشراكة مع منظمة اليونيسف، حول العنف في الوسط المدرسي، عن وجود اختلافات واضحة في أشكال العنف وتجارب التعرض له حسب النوع الاجتماعي، إذ تتعرّض الفتيات بشكل أكبر للعنف اللفظي والتحرش، في حين يُعدُّ الفتيان أكثر عرضة للعنف الجسدي المتكرر.

ويُظهِر التحليل أن هذه الاختلافات تعكس تأثير التمثلات والمعايير الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والتي تسهم في إعادة إنتاج أنماط معينة من السلوك العنيف داخل الفضاء المدرسي. كما أبرز التقييم المذكور أن العنف الرقمي يشكل بدوره تحديا متناميا، تتباين تجلياته حسب الجنس، إذ إن الفتيان أكثر عرضة للإقصاء من الفضاءات الرقمية، بينما تتعرَّض الفتيات بشكل أكبر لانتهاكات مرتبطة بنشر محتويات شخصية دون رضاهن، مما يطرح إشكالية الأمن الرقمي من منظور النوع.

وكشفت نتائج التحليل أيضًا أن العنف في الوسط المدرسي لا يقتصر على فئة بعينها، حيث يمكن للفتيات والفتيان، على حد سواء، أن يكونوا ضحايا أو فاعلين في ممارسات عنيفة، وهو ما يدحض الصورة النمطية التي قد تحصر العنف في سلوكيات ذكورية فقط.

وتختلف آثار العنف على المسارات الدراسية والنفسية، إذ أدّى إلى عزوف بعض الفتيات عن ارتياد فضاءات مدرسية معينة بدافع الخوف، في حين أثّر على النمو النفسي والعاطفي للفتيان تحت وطأة معايير اجتماعية مرتبطة بمعنى الذكورة.

وقد خلص هذا التقرير إلى أن مواجهة العنف في الوسط المدرسي تقتضي اعتماد مقاربة شمولية، تدمج بعد النوع الاجتماعي في سياسات الوقاية والتدخل، وتعزز ثقافة المساواة واحترام الاختلاف، مع تطوير آليات مؤسساتية وبروتوكولات واضحة تضمن توفير بيئة مدرسية آمنة، دامجة، ومحفزة على التعلم لجميع المتعلمات والمتعلمين.

◄ المردودية الخارجية للمنظومة التربوية من منظور النوع الاجتماعي

رغم ما تحقق من توسع في الولوج إلى التعليم العالي، لازالت المردودية الخارجية للمنظومة التربوية، خاصة على مستوى الإدماج المهني، تعرف تفاوتات بين النساء والرجال. فقد عرفت معدلات المشاركة في سوق الشغل، خلال العقود الأخيرة، منحىً تنازليًا عامًا، تزامن مع استمرار فجوات نوعية واضحة، حيث ظلت النساء، بمن فيهن خريجات التعليم العالي، أقل حضورًا في النشاط الاقتصادي.

وبيّن التحليل أن الفجوة بين النساء والرجال في المشاركة في سوق العمل استمرت حتى بعد مرور سنوات على التخرج، مما يعكس محدودية أثر الشهادة الجامعية بالنسبة للنساء، مقارنة بالرجال. كما أظهر التقييم أن الزواج يشكّل عاملًا محددًا لمسارات الإدماج المهني، إذ يؤثّر بشكل أكبر على مشاركة النساء

في سوق الشغل، خاصة في حالة وجود أطفال، وهو ما يعكس استمرار اختلال توزيع الأدوار داخل الأسرة وتداخل الحياة المهنية بالحياة الأسرية بالنسبة للنساء.

وتكشف المعطيات كذلك عن استمرار التفاوتات بين الجنسين فيما يتعلق بالتعرض للبطالة، حيث تظل النساء، بما في ذلك الحاصلات على شهادات عليا، أكثر عرضة لفترات بطالة أطول مقارنة بالرجال. وهو ما يبرز أن الشهادة الجامعية، رغم أهميتها، لا تشكل ضمانة متكافئة للإدماج المهني بين الجنسين.

وعلى مستوى الأجور، بين التحليل أن التعليم العالي يساهم في تقليص الفجوة الأجرية، غير أنه لا يقضي عليها بشكل كامل، إذ تظل النساء تتقاضين أجورًا أدنى في أولى وظائفهن، كما يُعتبَرْن أكثر عرضة لظاهرة عدم الملاءمة بين الكفاءة والأجر. كما تظهر المعطيات أن مسارات التطور المهني والأجر تبدو، في الغالب، أكثر ملاءمة للرجال، في حين تواجه النساء عوائق إضافية تحد من فرص تحسين أوضاعهن المهنية.

وتشير نتائج التقييم أيضًا إلى أن استراتيجيات البحث عن العمل تختلف حسب النوع الاجتماعي، حيث تميل النساء إلى تفضيل فرص الشغل القريبة من مقر السكن، في مقابل استعداد أكبر لدى الرجال للتنقل الجغرافي، وهو ما يؤثر بدوره على فرص الإدماج والترقي المهني. وتؤكد هذه النتائج أن تحسين المردودية الخارجية للمنظومة التربوية يقتضي اعتماد سياسات مندمجة تراعي بعد النوع الاجتماعي، وتستهدف تقليص الفجوات في الولوج إلى سوق الشغل، وجودة الإدماج المهني، والمسارات المهنية للنساء والرجال على حد سواء.

◄ البعد الترابي للمساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية: فوارق واختلالات مجالية

يسمح «الأطلس الترابي للمساواة بين الجنسين في منظومة التربية والتكوين»، المرافق للتقرير الموضوعاتي حول «المساواة بين الجنسين في، ومن خلال المنظومة التربوية»، بالانتقال من قراءة المعطيات العامة ذات الطبيعة الوطنية، إلى التحليل الدقيق للفوارق المجالية على المستويات الجهوية، والإقليمية، والجماعاتية.

ويُبيّن تحليل المعطيات في هذه المستويات الترابية الثلاثة أن التقدم المحرز على المستوى الوطني في تقليص الفوارق بين الفتيات والفتيان في التعليم لم يكن متجانسًا عبر مختلف المجالات الترابية. فقد عرفت بعض المؤشرات، خاصة في التعليم الأولي والابتدائي، تقاربًا ملحوظًا في نسب تمدرس الفتيات والفتيان، بما يعكس تحسنًا تدريجيًا في الولوج إلى التعليم، لاسيما في عدد من الجهات. غير أن هذا التقارب أخفى، في أحيان كثيرة، تفاوتات حقيقية في شروط الولوج الفعلي، خاصة في المناطق القروية والجبلية، حيث ظلت إكراهات القرب الجغرافي من المؤسسات التعليمية عاملاً محددًا في استمرار الفوارق، لا سيما في السلكين الإعدادي والتأهيلي.

ويُظهر التحليل أن الفوارق الترابية تصبح أكثر وضوحًا خلال الانتقال بين الأسلاك التعليمية، حيث يُسجَّل تراجع في تمثيلية الفتيات في بعض المجالات، خاصة في السلك الإعدادي، قبل أن تعود نسب التمدرس النسوي إلى الارتفاع في السلك التأهيلي.

وتكشف القراءة الجهوية والإقليمية للمعطيات عن تباينات كبيرة بين الأقاليم داخل الجهة الواحدة، مما يؤكد أن الفوارق المجالية لا تتحدد فقط على مستوى الجهات، بل تتعمق أحيانًا داخل نفس المجال الجهوي. كما يبرز التحليل على المستوى الجماعاتي أن تغطية الجماعات بالعرض التعليمي، خصوصًا في التعليم الإعدادي والتأهيلي، ظلت غير متكافئة، وهو ما أثر على فرص ولوج الفتيات إلى هذه الأسلاك، خاصة في الجماعات ذات الكثافة السكانية الضعيفة. والحال أن غياب المؤسسات القريبة أو محدودية العرض المدرسي قد يسهمان في إعادة إنتاج الفوارق بين الجنسين، رغم التحسن النسبي في نسب التمدرس.

ومن خلال تحليل معطيات التأخر الدراسي، يَتبيَّن أن الفوارق بين الجنسين لا ترتبط فقط بالولوج، بل تشمل كذلك إيقاع المسارات الدراسية، حيث تُسجَّل نسب أعلى من التأخر الدراسي لدى الفتيان، خاصة في السلك الإعدادي، وهو ما يساهم في تفسير بعض مظاهر التفوق العددي للفتيات في التعليم التأهيلي، وإن كانت هذه المعطيات تُبرِز أيضا هشاشة بعض المسارات الدراسية للفتيات في الوسط القروي، خاصة في المراحل الأولى من التمدرس.

وتأسيسا على هذه المعطيات، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم لا يمكن فصله عن البعد المجالي، إذ تظل السياسات التربوية مطالبة بأخذ الخصوصيات الترابية بعين الاعتبار، من خلال مقاربات تفاضلية تستهدف المجالات الأكثر هشاشة، وتعزز الإنصاف الترابي كمدخل أساسي لتحقيق المساواة الفعلية بين الفتيات والفتيان داخل المنظومة التربوية.

الجزء الثاني

من أجل مواكبة التحول التربوي الشامل: قضايا استراتيجية أخرى قيد الدراسة والتقييم

1. إحالات ذاتية بشأن قضايا مهيكِلة في مسار التحول

إضافة إلى ما أصدره المجلس خلال سنة 2024، تميزت هذه السنة أيضاً بمباشرة أو مواصلة الاشتغال، في إطار إحالات ذاتية، على قضايا استراتيجية أخرى وتعميق التفكير فيها، مما أتاح تحقيق تراكم هام، سيشكّل أساساً متيناً لآراء وتقارير وتوصيات المجلس بشأن هذه القضايا.

وتندرج هذه الأعمال ضمن ستة محاور رئيسية تقع في صلب رهانات التحول التربوي الشامل، وهي: محور الولوج إلى التربية والتكوين، ومحور الحكامة، ومحور المناهج والبرامج، ومحور البحث العلمي والابتكار، ومحور مهن التعليم والتكوين والتدبير، ثم محور الخدمات الاجتماعية والثقافية في منظومة التربية والتكوين.

◄ محور التربية والتكوين للجميع

ضمن هذا المحور، انصبت أشغال المجلس، من خلال اللجنه الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية، على معالجة موضوعين أساسيين: يتعلق الأول بالتمييز الإيجابي في التعليم المدرسي، حيث أفضى الاشتغال على هذا الموضوع إلى تراكم من شأنه أن يساعد على بلورة نموذج عملي للتمييز الإيجابي في التعليم المدرسي، يسهم في توجيه السياسات العمومية لتحقيق مزيد من الإنصاف والإدماج في المنظومة التربوية.

ويتعلق الموضوع الثاني بضمان الولوج واستكمال الحق في التعليم الإلزامي، الذي يندرج الاشتغال عليه في إطار السعي لتعزيز الحق في تعليم إلزامي منصف وذي جودة، انسجاما مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ويهدف بالأساس إلى تشخيص المعيقات التي تحول دون الاستكمال الفعلي لهذا الحق لفائدة جميع المتعلمين، وبلورة توصيات عملية وفعالة لتعزيز الولوج إلى التعليم الإلزامي وضمان جودته، مع تركيز خاص على محاربة الهدر المدرسي وتحسين مكتسبات التعلم.

علاوة على ذلك، انكب المجلس، عن طريق اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار، على مقاربة إشكالية إدماج الطلبة في وضعية إعاقة داخل منظومة التعليم العالي، من خلال دراسة الأبعاد البيداغوجية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في مسارهم الجامعي، والوقوف على التحديات التي تعترض هؤلاء الطلبة، في أفق اقتراح نموذج منصف وفعال لجامعة دامجة، يرتكز على مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، ويمكن الجامعة المغربية من الاضطلاع بدورها كاملاً في مجال الإدماج الاجتماعي والتربوي، بما يرسخ مكانتها كفضاء منفتح على جميع الفئات.

◄ محور حكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين

في سياق منتصف فترة تفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، أطلق المجلس، من خلال اللجنة الدائمة لحكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين لديه، مسارا للتفكير في سيرورة إرساء المدرسة الجديدة، كما تصورتها الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 والقانون الإطار 51.17، بهدف

الوقوف على مدى تنزيل الإطار المرجعي للإصلاح، حيث يتطلب هذا التفعيل رؤية موحدة ومشتركة لمقاصد الإصلاح وغاياته، ووسائل إنجاحه، فضلا عن التدبير الناجع للتحول المرتقب.

بالموازاة مع ذلك، وفي إطار تعزيز البعد النسقي لحكامة المنظومة، وخاصة فيما يتعلق بتطوير الإطار المرجعي للجودة وتحديد إطاره المؤسساتي، وبالنظر إلى الطبيعة الاستراتيجية والأساسية لهذا الإطار، انكب المجلس، من خلال نفس اللجنة، على تعميق التفكير في هذا الموضوع، وأطلق دراسة بشأنه، في أفق استشراف الهيكلة المنطقية والوظيفية والأسس التوجيهية لهذا الإطار المرجعي، ووضع سيناريوهات للمسؤولية المؤسساتية الخاصة به، في انسجام تام مع مرجعيات الإصلاح.

◄ محور المناهج والبرامج

انطلاقا من كون المراجعة الشاملة للمناهج والبرامج التكوينية (من التعليم الأولي إلى التعليم العالي)، تقع في صلب التحول المنشود في المنظومة التربوية، وفي إطار تطوير القوة الاستباقية والاستشرافية للمجلس حول القضايا التي تمكن من إحداث التحول الفعلي نحو المدرسة الجديدة والذي يعد النموذج البيداغوجي قطب رحاه، وفي إطار مقاربة استباقية تتوخى الاستعداد للتفاعل مع طلب الرأي الذي سيُحال عليه طبقا للمادة 30 من القانون- الإطار 51.17، في شأن الإطار المرجعي والدلائل المرجعية للبرامج والمناهج، باشر المجلس، عن طريق اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية لديه، التفكير في المسارات الممكنة لبناء العدة المفاهيمية والمنهجية للتفاعل مع هذا المشروع المهيكل، في حينه، بالوتيرة والفعالية اللازمتين.

على صعيد آخر، وجراء ما عرفته المنظومة التربوية من أزمات خلال السنوات الخمس الأخيرة (جائحة كوفيد، زلزال الحوز، إضرابات هيئة التدريس)، أثرت على التعلمات بالرغم من الإجراءات المتخذة من قبل القطاعات الحكومية المعنية قصد الاستدراك، انكب المجلس، عن طريق نفس اللجنة، على دراسة موضوع الحق في التعليم والاستمرارية البيداغوجية في سياق الأزمات، انطلاقا من هدف آني، وآخر استراتيجي: يتعلق الأول بتقديم توصيات من شأنها الحد من آثار الأزمات الثلاث المذكورة، على المسار الدراسي للمتعلمين والمتعلمات، ويهم الثاني توظيف الخلاصات ذات الطابع المهيكل في الإسهام باقتراحات تتعلق بتقوية صمود المنظومة التربوية أمام الأزمات، بل واستباقها، صيانة لحقوق المتعلمين، وذلك ضمن الإطار المرجعي للنموذج البيداغوجي الجديد.

◄ محور البحث العلمي والتقني والابتكار

ضمن هذا المحور، انكب المجلس، من خلال اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار، على معالجة موضوع مأسسة البحث العلمي في منظومة التعليم العالي بالمغرب، من أجل صياغة مقترحات استشرافية تروم تطوير البحث العلمي في بلادنا، وبلورة تصور شامل حول بنيات البحث العلمي داخل منظومة التعليم العالي بالمغرب، وذلك من خلال إعداد تشخيص مفصل لبنيات البحث في الجامعات، والمعاهد العليا، والمؤسسات غير الجامعية، وإبراز التحديات التنظيمية والهيكلية التي تواجهها،

وتسليط الضوء على نماذج مقارنة من تجارب وطنية ودولية في هذا المجال، واقتراح تدابير عملية قابلة للتنفيذ من أجل الارتقاء بالبحث العلمي ببلادنا.

كما أطلق المجلس، عن طريق نفس اللجنة، دراسة تروم تشخيص نظام التمويل الحالي للبحث العلمي بالمغرب، (العام والخاص)، من أجل إبراز مواطن القوة والضعف فيه، واستكشاف آليات جديدة لتنويع مصادر التمويل وترشيد استخدامها، واقتراح توصيات عملية كفيلة بتحسين فعاليته واستدامته.

وفي سياق الاهتمام المتزايد عالمياً بالذكاء الاصطناعي. وبهدف القيام بتشخيص معمق لوضعية الذكاء الاصطناعي داخل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في المغرب، من خلال تحليل واقع إدماجه في المناهج والبرامج، ورصد المبادرات الجارية، وتحديد نقط القوة، والإكراهات التي تعوق استثماره بالشكل الأمثل، قرر المجلس الاشتغال على هذا الموضوع، وأوكل إلى اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار، مهمة تعميق التفكير بشأنه، في أفق استشراف الخطوط الرئيسية لبناء سياسة وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي في مجال التربية والتكوين، تراعي خصوصيات المغرب وتستند إلى أفضل الممارسات الدولية.

◄ محور مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث

في سياق تطوير القوة الاقتراحية والاستباقية والاستشرافية للمجلس، بخصوص القضايا التي من شأنها تحقيق الانتقال الفعلي إلى مدرسة جديدة، قائمة على الجودة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، أدرج المجلس كذلك، ضمن برنامج عمله برسم سنة 2024، إحالة ذاتية في موضوع مهن التربية والتدريس والتكوين، أنيطت باللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير لدى المجلس. وتهدف هذه الإحالة إلى تحيين التشخيص وتعميق التفكير حول هذه المهن، وتقديم توصيات عملية من شأنها ضمان التفعيل الأمثل لما ورد في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، ولما جاءت به مقتضيات القانون-الإطار 51.17 بخصوص الموارد البشرية للتربية والتكوين والبحث، وذلك في تلازم مع ما يشهده السياق الحالي لهذه المهن من مستجدات، وخاصة منها ما يرتبط بالاستراتيجيات القطاعية للتغيير والتجديد، وفي تفاعل مع الحاجة الملحة التي يعبر عنها المجتمع والهادفة إلى إصلاح المدرسة والارتقاء بأدائها ومردوديتها.

◄ محور الخدمات الاجتماعية والثقافية

في ظل انكباب المجلس على مشروع المدرسة الجديدة، ومقاربتها وفق نهج نسقي وشمولي، واستنادًا إلى أحكام الدستور، والتوجيهات الملكية السامية، ومقتضيات القانون-الإطار رقم 51.17، وتوصيات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، وكذا الإشارات ذات الصلة الواردة في تقرير النموذج التنموي، واصل المجلس، في إطار الاستمرارية وتثمين المكتسبات، ووفق مقاربة ومنهجية جديدتين، تعميق التفكير في موضوع الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية، من خلال اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها، وذلك في أفق بلورة تصور مبتكر لتعزيز الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية.

2. تتبع خارجي لدينامية التحول: تقييمات موضوعاتية في طور الإنجاز

◄ الدراسة الدولية حول التعليم والتعلم (TALIS)

تُعد الدراسة الدولية حول التعليم والتعلم (TALIS)، التي تنظمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، بشراكة مع الدول المشاركة، ونقابات المدرسين، ومراكز البحث المتخصصة، بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية، أكبر دراسة دولية تركز على الأساتذة وظروف مزاولتهم المهنية.

تهدف هذه الدراسة أساسًا إلى مقارنة أنظمة التعليم ين الدول المشاركة من خلال بحث ميداني يستهدف مشاركة المدرسين والمدرسات ومديري ومديرات المؤسسات التعليمية، وتسلط الضوء على ممارساتهم التربوية وظروف عملهم، مما يُوفر قاعدة بيانات مهمة لصانعي القرار والباحثين في مجال السياسات التربوية، يُمكن استثمارها في بلورة السياسات العمومية للإصلاح التربوي.

ويُشارك المغرب في الدراسة في ثلاثة مستويات تعليمية: التعليم الأولي، التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي الإعدادي، بالإضافة إلى دراسة تقييمية للمعارف التربوية للأساتذة بسلك التعليم الثانوي الإعدادي.

وقد شارك في الدراسة أزيد من 18000 أستاذ(ة) ومدير(ة) في 400 مؤسسة تعليمية ابتدائية، و400 مؤسسة تعليمية ثانوية إعدادية، وحوالي 430 مؤسسة للتعليم الأولي. وتم اختيار المؤسسات التعليمية المشاركة لتشمل التعليم العمومي والخصوصي، من مختلف جهات المغرب، مع مراعاة التمثيلية المجالية بين الوسطين الحضري والقروي، إضافة إلى إشراك مؤسسات التعليم الأولي غير المهيكل والمؤسسات التي تشتغل في هذا المجال في إطار الشراكة، لضمان تمثيلية دقيقة وشاملة على المستوى الوطني.

◄ البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2025

يُعد البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات من أهم الدراسات التي تضطلع بتقييم مكتسبات التلاميذ والتلميذات على المستوى الوطني. ويهدف هذا البرنامج بشكل عام إلى تقييم مكتسبات التلاميذ والتلميذات المغاربة، بشكل علمي وموضوعي، من حيث القدرات، والمعارف، والكفايات، وذلك بالاعتماد على المنهاج الوطني الرسمي.

تشمل نسخة البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات (PNEA 2025) تلاميذ وتلميذات المستويين السادس ابتدائي والثالثة إعدادي، حيث سيتم تقييم مكتسباتهم في اللغات (العربية والفرنسية) وفي الرياضيات والعلوم (النشاط العلمي بالنسبة للسلك الابتدائي وعلوم الحياة والأرض والعلوم الفيزيائية لتلامذة الإعدادي).

وستنتهي هذه النسخة من البرنامج نهاية سنة 2026، بإصدار تقرير تحليلي يضم نتائج التلاميذ والتلميذات، بالإضافة إلى تقارير موضوعاتية عند الاقتضاء.

◄ تقييم المرحلة التجريبية لمشروع « مدارس الريادة »

يهدف هذا التقييم إلى تقديم قراءة موضوعية وشاملة لمدى تحقق الأهداف المسطرة لهذه التجربة، من خلال تحليل واقع التنفيذ، وتقدير مدى اتساقه مع التوجهات المعلنة، ورصد نقاط القوة ومجالات التحسين. كما يهدف التقييم إلى قياس مدى التقيد بالأهداف الأساسية للمشروع داخل المؤسسات المشاركة، وتقديم صورة تركيبية عن خصائصها وتنظيمها، إلى جانب تقييم الفوارق الجهوية والمجالية المرتبطة بظروف التنفيذ، وتحليل الرافعات الأساسية والتحديات العملية التي برزت أثناء تطبيق مكونات المشروع خلال المرحلة التجريبية.

إضافة إلى ذلك، يروم التقييم تقدير مدى إسهام المشروع في تجويد الممارسات الصفّية وتنمية التعلمات الأساسية في اللغتين العربية والفرنسية والرياضيات، وتطوير القدرات المهنية للأساتذة، إلى جانب تقييم ظروف التعلم والحياة المدرسية داخل المؤسسات المشاركة. ويولي التحليل اهتمامًا خاصًا بدرجة الانسجام بين توجهات المشروع ومقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 والرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، من حيث التنزيل العملي لمبادئ الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص.

وتستند هذه الدراسة إلى تحليل كمي ونوعي للمعطيات الميدانية، مع اعتماد مقاربة تشاركية تشمل مختلف الفاعلين التربويين على المستويات المحلية والجهوية والمركزية، من إداريين ومفتشين وأطر تدريسية ومتعلمين ومتعلمات. وتسعى هذه المقاربة إلى بناء فهم متكامل للدينامية التي أطلقتها تجربة مدارس الريادة، واستجلاء العوامل التي أثرت في تنفيذها، سواء التنظيمية أو البيداغوجية أو المجالية. ومن المتوقع أن يُسهم هذا التقييم في توثيق الدروس المستخلصة من المرحلة التجريبية، وتوفير قاعدة معرفية دقيقة تساعد على توجيه القرارات، في تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين جودة التعليم الابتدائي، فضلا عن ترسيخ ثقافة التقييم والمساءلة في تدبير الأداء التربوي والمؤسسي.

◄ تقييم التعليم الأولي

يُعدّ تقييم التعليم الأولي خطوة أساسية لفهم واقع هذا الورش الوطني، ورصد مدى التقدم المحقق في تعميمه وتحسين جودته. وهو تقييم لا يقتصر على قياس المؤشرات الكمية المرتبطة بعدد الأطفال أو المؤسسات، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل الأبعاد النوعية التي تشكل جوهر الفعل التربوي، من بيئات التعلم والممارسات البيداغوجية، إلى كفايات الأطفال والمستوى المهني للمربين والمربيات.

ويهدف هذا التقييم إلى بناء فهم شامل لمنظومة التعليم الأولي في سياقها الوطني، من خلال تحليل السياسات العمومية المعتمدة، ورصد تفاعلها مع الديناميات الميدانية الفعلية. كما يسعى إلى تحديد مواطن القوة والعوائق البنيوية والتنظيمية، وإبراز الفوارق بين المجالات الترابية والاجتماعية التي تؤثر في فرص الولوج وجودة الخدمات المقدّمة للأطفال.

لذلك، يرتكز التقييم على مقاربة متكاملة تجمع بين تحليل الإطار المؤسساتي والقانوني، ودراسة المكونات التربوية والبيداغوجية على مستوى الممارسة اليومية داخل المؤسسات. كما يعتمد على معطيات

ميدانية تم جمعها من عينة تمثيلية من مؤسسات التعليم الأولي، إلى جانب تحليل وثائق السياسات الوطنية والبرامج العمومية ذات الصلة.

وتتمثل قيمة هذا التقييم، الذي يُنجَز بشراكة مع منظمة اليونيسف، في كونه يوفر قاعدة معرفية دقيقة تسهم في تعزيز حكامة القطاع، وتوجيه القرارات الإستراتيجية نحو تحقيق تعليم أولي منصف وذي جودة، يضمن للأطفال شروط النمو المتكامل، ويؤسس لمسار تعلم ناجح في المراحل الدراسية اللاحقة.

الجزء الثالث

حصيلة أنشطة المجلس خلال سنة 2024

شكلت سنة 2024 محطة مفصلية في تفعيل التوجهات الاستراتيجية التي حددها المجلس لولايته الثانية، من خلال تحويلها إلى مشاريع ومبادرات عملية، سواء في إطار أدائه لمهامه الاستشارية والاقتراحية والتقييمية، أو على مستوى تعزيز إشعاعه وتعاونه المؤسساتي، وطنياً ودولياً.

تميزت هذه المرحلة بدينامية مؤسساتية قوية وبوتيرة عمل مكثفة، أسهمتا في استكمال إعداد الأطلسين المجاليَّين والتقارير التقييمية والاقتراحية المعروضة في الجزء الأول من هذا التقرير، كما مكنت من تحقيق تقدم ملموس في معالجة باقي القضايا المدرجة ضمن برنامج عمل المجلس. وقد تجلت هذه الدينامية في انتظام اجتماعات هيئات المجلس، وفي تنوع وكثافة الأنشطة المنجزة خلال هذه السنة، وتوسيع دائرة التشاور مع مختلف الشركاء.

تبعا لذلك، يستعرض هذا الجزء أهم المعطيات المتعلقة بحصيلة الأنشطة التي نظمها المجلس خلال سنة 2024، ولاسيما أنشطة الهيئات التداولية، علاوة على الأنشطة العلمية والإشعاعية، والأنشطة المتعلقة بالتعاون على المستويين الوطني والدولي، وبالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا أنشطة التواصل، على أن تُعرض حصيلة أنشطة البنيات الإدارية الداعمة لهيئات المجلس في الملحق رقم 1.

1. حصيلة أنشطة الجمعية العامة والهيئات المنبثقة عنها

◄ دورات الجمعية العامة للمجلس

عقد المجلس خلال سنة 2024 ثلاث دورات عادية، وهي الدورة الرابعة والدورة الخامسة والدورة السادسة في ولايته الثانية.

انعقدت الدورة الرابعة للجمعية العامة للمجلس، بتاريخ 28 فبراير 2024، وخصصت لعرض مدى تقدم مشاريع اللجان، التي تم توجيه أعمالها نحو تحقيق هدف موحد يتمثل في إرساء المدرسة المغربية الجديدة، باعتماد مبدأ النسقية في مقارباتها وأنشطتها. كما شهدت هذه الدورة إطلاق مجموعة من المشاريع الجديدة التي تندرج ضمن المهمة الاقتراحية للمجلس، والرامية إلى دراسة عدد من القضايا ذات الأولوية في مسار إصلاح المنظومة التربوية.

أما الدورة الخامسة، التي انعقدت بتاريخ 10 يوليوز 2024، فقد تميزت بعرض ومناقشة التقرير الموضوعاتي، والأطلس المجالي الترابي، اللذان أعدتهما الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس حول المساواة بين الجنسين في ومن خلال المنظومة التربوية، إضافة مشروع التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2023، الذي استعرض حصيلة المهام الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وكذا الأنشطة المرافقة والداعمة لها، وحصيلة الشراكات الوطنية والتعاون الدولي، وآفاق عمل المجلس.

أما الدورة السادسة، فقد انعقدت يومي الثلاثاء 24 والأربعاء 25 دجنبر 2024، وتم خلالها تدارس والمصادقة على تقرير «المدرسة الجديدة: تعاقد مجتمعي جديد من أجل التربية والتكوين».

كما عرفت هذه الدورة أيضا عرض ومناقشة التقرير الموضوعاتي حول التوجيه في منظومة التربية والتكوين، والأطلس المجالي الترابي للبنية التحتية المدرسية، اللذَين أعدتهما الهيئة الوطنية للتقييم.

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة كذلك عرضاً حول تقدم المشاريع الجارية خلال سنة 2024، واستعراضا للمشاريع المبرمجة برسم سنة 2025، إلى جانب تقديم وضعية تنفيذ برنامج عمل الهيئة الوطنية للتقييم للفترة 2024-2027، حيث تم تسجيل مجموعة من الملاحظات والتدقيقات لمراعاتها في برنامج عمل المجلس برسم سنة 2025.

علاوة على ذلك، تم، خلال هذه الدورة، تدارس مشروع ميزانية المجلس برسم السنة المالية 2025، والمصادقة عليه.

◄ اجتماعات مكتب المجلس

اضطلع مكتب المجلس خلال سنة 2024 بدور محوري في ضمان التنسيق المؤسسي، والإشراف على السير المنتظم لأعمال المجلس وهيئاته. وقد تميزت اجتماعاته بالانتظام، إذ عقد، إلى غاية متم شهر دجنبر 2024، ثلاثة عشر (13) اجتماعاً، شكلت فضاءً للنقاش والتشاور بشأن القرارات والتوجهات المتعلقة بتدبير شؤون المجلس، ومتابعة تنفيذ برامجه ومشاريعه المرتبطة بمهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية.

في هذا الإطار، سهر المكتب، في نطاق الإعداد لدورات الجمعية العامة، على دراسة واعتماد جداول أعمال الدورات الرابعة والخامسة والسادسة المنعقدة خلال سنة 2024، وعلى ضمان التحضير الجيد لأشغالها على مستوى مضمون الوثائق التي تمت برمجة عرضها.

كما اضطلع المكتب، ضمن صلاحياته المتعلقة بتتبع أعمال الهيئة الوطنية للتقييم والبث في مآلها، بتدارس الأعمال التقييمية التي أنهت الهيئة العمل عليها خلال سنة 2024، وهي:

- التقرير الموضوعاتي حول التوجيه في منظومة التربية والتكوين؛
- التقرير الموضوعاتي حول المساواة بين الجنسين في ومن خلال المنظومة التربوية؛
- الأطلس الترابي حول المساواة بين الجنسين في المنظومة التربوية؛
- الأطلس المجالي الترابي للبنية التحتية المدرسية؛
- تقرير تقييم المرحلة التجريبية لمشروع «المدارس الرائدة».

وفي إطار مواكبة تنسيق عمل اللجان ومجموعات العمل الخاصة، تداول المكتب في مشروع تقرير «المدرسة الجديدة: تعاقد مجتمعي جديد من أجل التربية والتكوين»، الذي أعدته مجموعة العمل المحدثة لهذا الغرض. كما ناقش مقترحات بشأن إحالات ذاتية تهم قضايا مختلفة، كمهن التدريس، والتعليم الأولي، وانفتاح المؤسسات التعليمية على الجماعات الترابية، والتعليم الخصوصي، والتكوين المستمر، والبحث العلمي.

وفي سياق مواكبة المستجدات الوطنية المرتبطة بالمنظومة التربوية، تتبع المكتب وناقش مجموعة من العروض، همت، على الخصوص:

- مستجدات النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية؛
- وضعية البحث العلمي والابتكارفي مجال الماء، وسبل مساهمة المجلس في هذا الورش الوطني ذي الأهمية الاستراتيجية في ظل التغيرات المناخية وتحديات الأمن المائي؛
- مقترح تنظيم لقاء وطني حول التعبئة من أجل المدرسة المغربية، بغية تحديد الأهداف والتوجهات العامة للقاءات الجهوية المزمع تنظيمها حول نفس الموضوع، وضمان الانسجام في الرؤية والرسائل التواصلية الموجهة إلى مختلف الفاعلين والشركاء.

◄ أنشطة اللجان الدائمة ومجموعة العمل الخاصة

في إطار اشتغالها على المشاريع المدرجة ضمن برامج عملها، كإحالات ذاتية، اعتمدت لجان المجلس ومجموعة العمل الخاصة المكلفة بالاشتغال على موضوع المدرسة الجديدة، آليات اشتغال متنوعة، شملت عقد اجتماعات دورية، وتنظيم جلسات تشاورية، وورشات وندوات، وزيارات ميدانية لمختلف جهات المملكة، فضلا عن تعبئة الخبرات الداخلية والخارجية، والاستفادة من الدعم العلمي والتقني الذي تقدمه بنيات المجلس.

وقد عقدت هذه الهيئات، المنبثقة عن الجمعية العامة، 159 جلسة عمل داخل المجلس خلال سنة 2024، موزعة على النحو التالي:

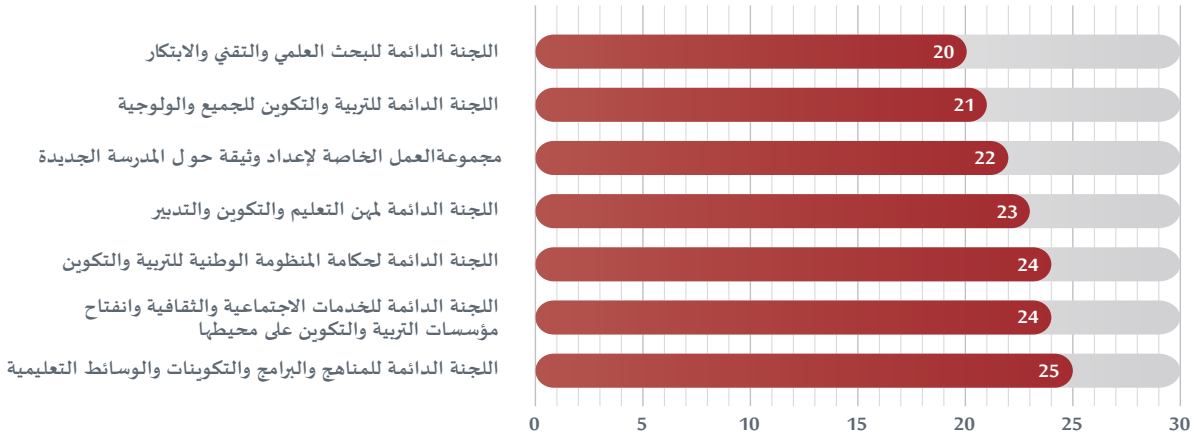

كما نظمت اللجان الدائمة 13 زيارة ميدانية إلى عدة جهات في المملكة، تخللتها أنشطة مكثفة ولقاءات مع مسؤولين وفاعلين في مستويات ترابية مختلفة، مما مكن من الاطلاع عن كثب على معطيات دقيقة بشأن واقع منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والتحديات التي تواجهها في علاقة بالقضايا التي تشتغل عليها اللجان.

ويمكن تلخيص أهم الأنشطة التحضيرية المنجزة من طرف اللجان الدائمة خلال هذه السنة، كما يلي:

◄ اللجنة الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية

في إطار معالجتها لموضوع التمييز الإيجابي في التعليم المدرسي، وضعت اللجنة تصورا متكاملا لمقاربة الموضوع، واعتمدت مجموعة من الوثائق المؤطرة لأشغالها. ولتعميق التفكير وضمان الانفتاح على مختلف الشركاء والأطراف المعنية، نظمت جلسات للتشاور والتفاعل مع عدد من الفاعلين المؤسساتيين، حيث شكلت هذه اللقاءات فضاءات لتبادل الرؤى حول آليات التمييز الإيجابي، وشروط تفعيله، والتحديات المرتبطة بترجمته على أرض الواقع.

كما أولت اللجنة أهمية خاصة للمقاربة الميدانية، من خلال القيام بزيارات ميدانية في جهات مختلفة، من أجل الاطلاع المباشر على واقع المؤسسات التعليمية وظروف التمدرس في الوسطين الحضري والقروي، وجمع المعطيات الكافية لفهم التفاوتات الترابية واقتراح تدخلات عملية تراعي خصوصيات كل مجال.

على صعيد آخر، باشرت اللجنة الاشتغال على موضوع «ضمان الولوج واستكمال الحق في التعليم الإلزامي»، بمناقشة المنهجية المقترحة لمعالجته، والقائمة أساسا على تنظيم زيارات ميدانية للاطلاع عن قرب على واقع المؤسسات التعليمية، وعقد جلسات تشاورية وتفاعلية مع مختلف الفاعلين والمعنيين، قصد جمع المعطيات وتحليلها واستشراف سبل تعزيز الحق في التعليم الإلزامي.

◄ اللجنة الدائمة لحكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين

في إطار اشتغالها على موضوع «إرساء المدرسة الجديدة في منتصف زمن الإصلاح»، عكفت اللجنة على تحديد الإطار المنهجي لمعالجة الموضوع، وعلى تحليل الإطار المرجعي للإصلاح في ضوء الأبعاد المختلفة للحكامة، من أجل نمذجة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وفقًا لمقتضيات القانون-الإطار 51.17. كما جرى تحليل مدى توافق هذه المقتضيات مع رافعات الرؤية الاستراتيجية، والوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ مختلف التدابير المتعلقة بإرساء المدرسة الجديدة.

استندت اللجنة في عملها هذا على مجموعة من الأنشطة التحضيرية، من بينها جلسات استماع لعدد من الفاعلين في المنظومة.

في إطار اشتغالها على موضوع الإطار المرجعي للجودة، حددت اللجنة الإطار العام والمنهجية المعتمدة لتناول الموضوع، وأطلقت دراسة في هذا الشأن، في أفق استشراف الهيكلة المنطقية والوظيفية، والأسس التوجيهية لهذا الإطار، ووضع سيناريوهات للمسؤولية المؤسساتية الخاصة به، بما يتماشى مع الإطار المرجعي للإصلاح. كما نظمت جلسات استماع مع ممثلي القطاعات الحكومية المعنية حول إجراءات وآليات التقييم المعتمدة في كل قطاع، وجلسات استماع أخرى مع مديري المؤسسات والهيئات المختصة في تقييم وضمان جودة منظومة التربية والتكوين، بهدف الاطلاع على الممارسات المعتمدة، ورصد التحديات المطروحة، وتعزيز سبل التنسيق بين مختلف الفاعلين لضمان تحسين جودة التعليم وتحقيق الأهداف المنشودة.

◄ اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية

في أفق بناء العُدة المفاهيمية والمنهجية للتفاعل مع مشروع الإطار المرجعي للمناهج، باشرت اللجنة التفكير لتحديد طبيعة العمل الذي يتعين إطلاق مساره بمساهمة باقي هيئات المجلس، وعكفت على الاشتغال على مجموعة من الوثائق التحضيرية، شملت، على الخصوص، أرضيات للنقاش حول المشروع، وعروض حول الموضوع، ومصفوفات تفصيلية تتعلق بتنزيل الإصلاحات التربوية الخاصة بالمناهج والبرامج والتكوينات، وفقًا لمقتضيات القانون-الإطار 51.17، إضافة إلى أوراق مفاهيمية وبطاقات منهجية لتأطير وتنظيم أنشطة اللجنة. كما خصصت هذه الأخيرة عددا من أنشطتها الداخلية والخارجية لتعميق التفكير والتشاور في الموضوع (ورشات عمل، جلسة استماع، زيارة ميدانية، لقاءات مع أطراف معنية).

في إطار معالجتها لموضوع ضمان الحق في التعليم والاستمرارية البيداغوجية في سياق الأزمات، عملت اللجنة على إعداد أوراق تقديمية وتأطيرية تحدد الإطار العام للدراسة، بما يضمن اعتماد منهجية دقيقة وشاملة في تناول هذه الإشكالية. كما تم تقديم عروض تحليلية سلطت الضوء على تداعيات الأزمات على التعلمات، وإعداد وثيقة تحليلية استعرضت التدابير التي اتخذتها الوزارة للحد من آثار الإضرابات، وذلك من خلال تحليل منطوق المذكرات الوزارية الصادرة خلال هذه الفترة، ومقارنة التوجيهات الرسمية بمستوى تنزيلها الفعلي في الميدان والممارسة الصفية. وبموازاة ذلك، جرى تنظيم ورشات عمل لتدقيق مختلف الجوانب المرتبطة بالمشروع، وتعميق النقاش حول محاوره الأساسية، على نحو يضمن مقاربة شاملة ومتكاملة تعكس تعدد الرؤى والتوجهات.

◄ اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار

في إطار اشتغالها على موضوع مأسسة البحث العلمي في منظومة التعليم العالي بالمغرب، باشرت اللجنة عملية تجميع وتصنيف النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بهياكل وبنيات البحث العلمي، بالاعتماد على قاعدة البيانات القانونية المتوفرة لدى المجلس. كما أعدت استبيانًا موجهاً إلى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي قصد تجميع المعطيات الكمية والنوعية اللازمة لإنجاز التشخيص. ولإغناء هذا العمل بالمعطيات الميدانية، قامت اللجنة بزيارات ميدانية إلى عدد من الجامعات الوطنية، وإلى مدارس للمهندسين بالقطاعين العمومي والخصوصي، للوقوف عن قرب على وضعية بنيات البحث والتحديات التي تواجهها.

عرفت سنة 2024 تحديد اللجنة للإطار العام للاشتغال على موضوع تمويل البحث العلمي. وتم إعداد واعتماد الوثائق المرجعية المؤطرة لعمل الخبرة الداخلية المكلفة بإنجاز دراسة في هذا الشأن لفائدة اللجنة.

كما باشرت اللجنة اشتغالها على موضوع الذكاء الاصطناعي في التربية والتكوين، بإعداد الورقة التأطيرية التي تحدد أهدافه ومجالاته الرئيسية وكيفية معالجته، وصياغة محددات مرجعية من أجل الاستعانة بكفاءات متخصصة في إنجاز المشروع.

إضافة إلى ذلك، أطلقت اللجنة التفكير في إشكالية التعليم العالي الدامج، وأعدت المحددات المرجعية للاستعانة بخبرة متخصصة في دراسة الموضوع.

◄ اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير

في إطار اشتغالها على موضوع مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، أعدت اللجنة واعتمدت الوثائق المؤطرة لاشتغالها على الموضوع، بما في ذلك المحددات المرجعية لخبرة خارجية متخصصة، تمت تعبئتها لمواكبة اللجنة في معالجة الموضوع. كما قامت اللجنة بتنظيم مجموعات بؤرية مع فاعلين في مجالات التربية والتدريس والتكوين، في عدة جهات من المملكة.

◄ اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها

نظّمت اللجنة، خلال سنة 2024، مجموعة من الأنشطة التحضيرية لتعميق التفكير في موضوع الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية، شملت لقاءات تشاورية وتنسيقية مع باقي لجان المجلس، ولقاءات تواصلية داخلية، وزيارات ميدانية لعدد من جهات المملكة، إلى جانب جلسات للتشاور والتفاعل مع ممثلين عن قطاعات التربية والتكوين والثقافة، وممثلين عن بعض الجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني، إضافة إلى خبراء وباحثين، وذلك بهدف تجميع المعطيات اللازمة لمقاربة الموضوع. كما عبّأت اللجنة خبرة متخصصة لإنجاز دراسةٍ تستعين بها في بلورة تصور مبتكر لتعزيز الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية.

2. أنشطة الهيئة الوطنية للتقييم

علاوة على التقييمات التي تم استكمالها وعرضها على الجمعية العامة للمجلس خلال سنة 2024، والتي سبقت الإشارة إليها في الجزء الأول من هذا التقرير، حققت الهيئة العديد من الإنجازات المرحلية ضمن الأعمال التقييمية الهامة التي تشتغل عليها، والتي وردت في الجزء الثاني من هذا التقرير. وتتلخص أهم هذه الإنجازات فيما يلي:

◄ بالنسبة للدراسة الدولية حول التعليم والتعلم (TALIS)

شهدت سنة 2024 تقدمًا ملحوظًا في إنجاز المشروع. إذ شملت أهم الأنشطة المنجزة خلال هذه السنة: ترجمة وملاءمة مناهج البحث المعتمدة في الدراسة، وإعداد العينة المستهدفة وفق معايير دقيقة لضمان تمثيلية وطنية، وإعداد وسائل التواصل بالتعاون مع قسم التواصل بالمجلس، والتي تضمنت شريط فيديو تعريفي بالدراسة ومرحلتها التجريبية لتشجيع المشاركة، إضافة إلى إنشاء الموقع الإلكتروني الوطني المخصص للدراسة: www.talis.ma، فضلا عن تمرير الدراسة وجمع المعطيات.

◄ في إطار البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2025

تم خلال سنة 2024 إنهاء إعداد العدة المنهجية (الدفاتر المتناوبة وتفعيل النسخة النهائية لبنوك البنود على منصة TAO) بعد مراجعتها، والمصادقة على الاستمارات الموجهة للأستاذ والمدير والتلامذة، وكذا المراجعة النهائية لآلية التقييم على المنصة الرقمية.

كما تم اعداد الإطار المنهجي لتقييم اللغات والرياضيات والعلوم في البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات المتعلمين والمتعلمات، والإطار المنهجي لتحديد سياق نتائج البرنامج، وكذا سيرورة تكييف المنصة الرقمية لتمرير الروائز.

◄ بخصوص تقييم المرحلة التجريبية لمشروع « مدارس الريادة »

تميزت سنة 2024 بإنجاز مراحل محورية في المشروع، همّت، على الخصوص، استكمال تطوير أدوات التقييم ومنصة جمع المعطيات، وتنظيم ورشات تكوينية لفائدة الفاعلين التربويين على المستويين الجهوي والإقليمي، حول منهجية التقييم وجمع البيانات، وورشات تكوينية لفائدة الباحثين الميدانيين، وإنجاز البحث الميداني الرئيسي في مجموع المدارس المستهدفة، وإعداد المعطيات للتحليل والشروع في تحليلها وفي إعداد بطاقات الأداء الخاصة بكل مؤسسة. كما تم إحراز تقدم كبير في إعداد التقرير التحليلي العام للتقييم.

◄ بالنسبة لتقييم التعليم الأولي

تم خلال سنة 2024 تنفيذ عدة خطوات أساسية في التقييم، أبرزها: تعبئة مكتب دراسات لجمع البيانات الميدانية، وتدريب فرق العمل حول أدوات قياس جودة تعلم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وتكييف أدوات البحث الميداني وملاءمتها مع الخصوصيات المغربية، وتطوير منصات رقمية لإدخال البيانات وضمان تتبعها بشكل فعال.

كما جرى تدريب الباحثين الميدانيين على استخدام العدة المنهجية، وتم إنجاز مرحلة تجريبية، لاختبار الأدوات وضبط بروتوكولات العمل، قبل أن تنطلق مرحلة جمع البيانات على المستوى الوطني، والتي شملت 180 وحدة تعليمية موزعة على 12 جهة من جهات المملكة. وقد تم استلام قاعدة البيانات في يوليوز 2024، وانطلقت مرحلة تصفية البيانات التي ستُستثمر، بهدف ضمان دقتها وموثوقيتها كمرحلة أساسية قبل تحليل النتائج النهائية.

3. حصيلة الأنشطة العلمية والإشعاعية

في إطار مواصلة جهوده لتعزيز الانفتاح وتكريس التعاون العلمي والمؤسساتي على المستويين الوطني والدولي، نظم المجلس خلال سنة 2024 سلسلة من الأنشطة العلمية والإشعاعية، واللقاءات التشاركية، التي شكلت فضاء لتبادل الخبرات والمعارف حول قضايا محورية تقع في قلب الرهانات والتحولات والتحديات التي تواجهها المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

وقد تنوعت هذه الأنشطة لتشمل ندوات وورشات عمل وأيام دراسية، عالجت مواضيع ذات راهنية مثل الذكاء الاصطناعي في التعليم، والتعلم مدى الحياة، والتكوين في مهن محاربة الأمية، والتحول الرقمي في التربية، إضافة إلى مشاركة المجلس في عدة تظاهرات وطنية دولية.

◄ يوم دراسي في موضوع «مقاربة النوع الاجتماعي في المنظومة التربوية: نحو تحول يعزز المساواة وتكافؤ الفرص التربوية بين الجنسين»

نظم المجلس يوم 16 أبريل 2024 بالرباط يوما دراسيا حول موضوع: «مقاربة النوع الاجتماعي في المنظومة التربوية: نحو تحول يعزز المساواة وتكافؤ الفرص التربوية بين الجنسين»، بمشاركة أعضاء المجلس، وممثلين عن قطاعات حكومية، وخبراء وباحثين وممثلي منظمات دولية ومجتمع مدني. وكان الهدف من تنظيم هذا اليوم الدراسي هو تدارس سُبل تعزيز الإدماج الفعلي لمقاربة النوع الاجتماعي داخل المنظومة التربوية، من خلال التفكير في الشروط الكفيلة بتفعيلها في الممارسات اليومية، وفي الأنظمة والبرامج والمناهج والأدوات البيداغوجية، بما يرسخ قيم المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص داخل الفضاء المدرسي.

اختتم اليوم الدراسي بمجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي داخل المنظومة التربوية. فعلى المستوى المؤسساتي، تم التأكيد على ضرورة ترسيخ قيمة المساواة ضمن الإطار القانوني والسياسات العمومية، وإحداث آليات للتتبع والتنسيق، وتحسين شروط تمدرس الفتيات، خاصة في الوسط القروي. كما شددت التوصيات على أهمية محاربة الصور النمطية عبر حملات تحسيسية وإعلامية، وإشراك مختلف الفاعلين في هذا الورش المجتمعي. وعلى مستوى البرامج والتكوين، دعت التوصيات إلى مواصلة تخليص المناهج والكتب المدرسية من تحيزات النوع، وتعزيز التوجيه التربوي وبيداغوجيا المساواة داخل الممارسات الصفية، إلى جانب تطوير البحث العلمي الميداني حول النوع الاجتماعي بما يسهم في بلورة سياسات عمومية أكثر إنصافا وفعالية.

◄ ندوة دولية حول الذكاء الاصطناعي، باعتباره أداة لتحسين التعليم والتعلم

نظم المجلس، بشراكة مع الشبكة الأوروبية لمجالس التربية EUNEC، ندوة دولية حول «الذكاء الاصطناعي كأداة لتحسين التعليم والتعلم: متى وكيف يكون استعماله مفيدًا؟»، وذلك بمقر المجلس يومي 22 و23 ماي 2024.

شارك في أشغال الندوة رؤساء هذه المجالس، بالإضافة إلى ثلة من الخبراء والممارسين والباحثين على الصعيدين الوطني والدولي، لإغناء النقاش، وتبادل الخبرات والآراء حول أثر الذكاء الاصطناعي على ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي المحتملة والتحديات المرتبطة به أخلاقياً واجتماعياً، واستشراف السبل المثلى لاستخدام الذكاء الاصطناعي في عملية التعليم والتعلم.

◄ ندوة حول التكوين في مهن محاربة الأمية

ننظم المجلس، بشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية ومنظمة اليونسكو، ندوة بعنوان: «معهد التكوين في مهن محاربة الأمية: أولوية استراتيجية لتحسين جودة التعلمات»، يوم الأربعاء 24 يوليوز 2024 بمقر المجلس بالرباط، شارك فيها أعضاء من المجلس وممثلون عن الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، ومنظمة اليونسكو، والاتحاد الأوروبي، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء على المستويين الوطني والدولي.

ركزت الندوة على سبل تحسين التكوين في مهن محاربة الأمية في المغرب، والوقوف على التحديات التي يواجهها هذا المجال، ارتباطا بمبدأ التعلم مدى الحياة، مع تبادل الخبرات والآراء حول تجربة معهد التكوين في مهن محاربة الأمية «IFMA»، الذي أُنشئ في إطار الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية 2023-2035.

علاوة على ذلك، عرف هذا اللقاء تقديم نماذج الممارسات الفضلى على المستوى الدولي في مجال التكوين في مهن محاربة الأمية، من خلال تقاسم التجارب ووجهات النظر واستخلاص أفضل الممارسات قصد استكمال تفعيل المعهد تدريجيًا في جميع ربوع المملكة، وتدارس آفاق اشتغاله وتطويره.

◄ ورشة عمل حول التحول الرقمي في التربية والتعليم بالمغرب

عقد المجلس، بشراكة مع منظمة اليونسكو، يوم الخميس 21 نونبر 2024 بمقر المجلس بالرباط، ورشة عمل حول «التحول الرقمي في التربية والتعليم بالمغرب»، شارك فيها أعضاء من المجلس، وممثلون عن منظمة اليونسكو، والوزارات الوصية على قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي، ومجموعة من الخبراء على المستويين الوطني والدولي، إلى جانب ممثلي برنامج (DTC) على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

تأتي هذه المبادرة في سياق الجهود المستمرة التي يبذلها المغرب لتطوير منظومته التربوية، من خلال توظيف الحلول الرقمية الحديثة، وتعزيز استفادة التربية والتعليم من التكنولوجيا، حيث همت هذه الورشة تحقيق هدفين رئيسيين: أولاً، دراسة ومراجعة ومناقشة النتائج الأولية لاستبيان تقييم مدى استعداد المغرب للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في مجالات التربية والتكوين والتعليم العالي؛ وثانياً، تحديد الأولويات الرئيسية لتعزيز التحول الرقمي.

وتضمنت الورشة جلستين أساسيتين: ركزت الجلسة الأولى على تحديد التحديات المتعلقة بجاهزية التحول الرقمي، في عدة أبعاد، منها: التنسيق والقيادة، التكلفة والاستدامة، القدرات والثقافة، المحتوى والحلول، الاتصال والبنية التحتية، إضافة إلى البيانات والأدلة، بينما خُصصت الجلسة الثانية للتفكير في حلول عملية وفرص رئيسية لمعالجة هذه التحديات.

◄ يوم دراسي حول التعلم مدى الحياة

نظم المجلس، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ومنظمة اليونسكو، وكلية علوم التربية بالرباط، والمؤسسة الإفريقية للتعلم مدى الحياة، ومعهد اليونيسكو للتعلم مدى الحياة، يوماً دراسياً حول موضوع التعلم مدى الحياة، وذلك يوم الثلاثاء 10 دجنبر 2024 بمقر المجلس بالرباط، شارك فيه أعضاء من المجلس وممثلون عن المؤسسة الإفريقية للتعلم مدى الحياة، ومنظمة اليونسكو، وكلية علوم التربية، ومعهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة التربية الوطنية، ومكتب التكوين المهني، ووزارة التعليم العالي، إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني ومجموعة من الخبراء على المستويين الوطني والدولي.

سعى هذا اللقاء العلمي إلى التوعية برهانات التعلم مدى الحياة في تكوين الرأسمال البشري بالمغرب وتطويره، وذلك في ضوء التحديات والفرص القائمة والمستقبلية، بالإضافة إلى تقاسم ممارسات مبتكرة ومقاربات متنوعة من شأنها تعزيز التعاون المستدام بين المشاركين في اليوم الدراسي. كما سعى إلى توفير مساحة للنقاش والتفاعل بين مختلف الفاعلين حول الممارسات المبتكرة والطرق التي تسهم في تعزيز التعاون المستدام بين المشاركين، من أجل الوصول إلى استدامة نشر المعرفة والمعلومات وتعميم التربية والتعليم للجميع، وذلك تنزيلاً لمقتضيات دستور المملكة، وتفعيلًا للرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون الإطار رقم 51.17.

انكبت أشغال هذا اليوم الدراسي، على محورين رئيسيين: هَمَّ الأول تسليط الضوء على واقع التعلم مدى الحياة وآفاقه في المغرب. وتناول الثاني، رصد المبادرات وبرامج التعلم مدى الحياة التي نفذتها مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين، بالإضافة إلى استعراض التجارب الرائدة في هذا المجال. واختتمت أشغاله بدعوة للتفكير والعمل الجماعي من أجل بناء نظام متكامل للتعلم مدى الحياة.

◄ مشاركة المجلس في المعرض الدولي للنشر والكتاب

إيمانا منه بأهمية التعبئة المجتمعية في دعم المدرسة المغربية كرافعة أساسية لبناء مدرسة مغربية جديدة تُحقق الإنصاف والجودة، وتسهم في الارتقاء بالفرد والمجتمع، وسعيا إلى تعزيز التواصل مع مختلف الفاعلين في مجال الإصلاح التربوي، بما في ذلك الإعلاميين، والمعلمين، والمتعلمين، والباحثين، وأولياء الأمور، والانفتاح على قطاعات أخرى ذات صلة بالتربية والتكوين، مثل التواصل، والثقافة، والشباب، وحقوق المرأة، والبيئة، والمجتمع المدني، شارك المجلس في الدورة 29 للمعرض الدولي للنشر والكتاب.

تميز برنامج مشاركة المجلس بتنوعه، حيث جمع بين الأنشطة العلمية والثقافية التي ركزت على استكشاف سبل تحويل منظومة التربية والتكوين نحو تحقيق المدرسة المغربية المنشودة. وشملت الفعاليات محاضرات وموائد مستديرة ناقشت رافعات التحول في المنظومات التربوية، والتعثرات التي تعيق تحقيقها، مع استعراض تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، وتسليط الضوء على الاختلالات الرئيسية التي تواجه المنظومة التربوية، في مجالات الحكامة، والتعليم الأولي، والتكوين المهني، ومَهنَنة المدرسين.

إلى جانب ذلك، قدم الرواق الخاص بالمجلس أنشطة متنوعة تناسب مختلف فئات الزوار، بما في ذلك ورشات عمل موجهة للأطفال. وقد تميزت هذه الدورة بتنظيم محاضرتين وثلاث موائد مستديرة، شارك فيها 24 محاضراً ومتدخلاً، واستقبلت أكثر من 7500 زائر، مسجلة زيادة بنسبة 50 % مقارنة بدورة 2023. كما تم توزيع أكثر من 3000 نسخة من إصدارات المجلس، وتسجيل نحو 2300 عملية تحميل للوثائق عبر اللوحة التفاعلية التي أُعدت خصيصاً للمعرض.

على صعيد آخر، استضاف المجلس مجموعة من أطفال القدس الشريف بالتعاون مع بيت مال القدس، ونظَّم يوماً خاصاً لأطفال بعض الأكاديميات الجهوية، تضمن زيارة المعرض ومجموعة من الأنشطة التفاعلية والترفيهية. كما تم تنشيط جناح المجلس عبر ورشات فنية وتعليمية موجهة للأطفال، مما أضفى بُعداً تفاعلياً وتثقيفياً على هذه الفعاليات.

◄ مشاركة المجلس في لقاءات وندوات دولية

بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، شارك المجلس، إلى جانب اثنتان وعشرون (22) دولة عربية، في أول لقاء رفيع المستوى لرؤساء المجالس التربوية، يومي 18 و19 يناير 2024، في تونس، حيث شكل هذا اللقاء مناسبة إقليمية لاستحضار التجارب الناجحة، والممارسات الفضلى، والخطط المستقبلية بشأن قضايا التربية والتعليم، وتعزيز التعاون بين رؤساء المجالس التربوية العربية، وتشجيع التبادل المعرفي والخبرة في مجال التخطيط التربوي وتطوير السياسات التعليمية في الدول العربية.

مثل هذا الاجتماع الأول، لقاءً تأسيسياً للاجتماعات الدورية لرؤساء المجالس التربوية العربية، ليكون فضاءً لتبادل التجارب والأفكاروالرؤى، بما يمكن من تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التربية والتعليم وبناء شبكات قوية لتبادل التجارب والممارسات الناجحة، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتحسين النظم التعليمية في الدول العربية.

كما شارك المجلس سنة 2024، من خلال الهيئة الوطنية للتقييم، في:

- ورشةٍ عمل نظمتها شبكة التقييم الرقمي (FLIP+ e-assessment community) في باريس يوم 15 مارس 2024، بهدف تبادل الأفكارحول المواضيع ذات الاهتمام المشترك، المتعلقة بالتقييم الرقمي بشكل عام، وبوجه خاص حول المكتبة الدولية للعناصر (International Item Library)، التي تعتبر موضوعًا ذا أهمية كبيرة بالنسبة للبرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة، الذي تنجزه الهيئة؛

- الاجتماع السنوي لشبكة المعهد التقييم التربية بلشبونة (يونيو 2024)، في موضوع التقييم الرقمي في مجال التربية والتكوين. وتجدر الإشارة أن البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات الذي تعده الهيئة في نسخة 2025 سيكون في صيغة رقمية لأول مرة منذ إطلاق هذا البرنامج عام 2008؛

- الاجتماع 13 للجنة الإدارية للدراسة الدولية حول التعليم والتعلم TALIS-2024 بمدينة شانغهاي (يوليوز 2024 - عن بعد)، التي تجتمع سنويا قصد تبادل المعلومات والإكراهات بين جميع الدول المعنية بالدراسة؛

- الندوة الدولية في مجال تقييم المؤسسات المدرسية، التي نظمت بمعهد الدراسات العليا في التربية والتكوين (IH2EF)، بمدينة بواتي بفرنسا يومي17 و18 دجنبر 2024، حول موضوع «استقلالية المؤسسات التعليمية والقيادة»، والتي هدفت إلى تعميق الفهم حول النماذج الأوروبية للاستقلالية والقيادة وتأثيرها على تحول المؤسسات المدرسية والجامعية. كما سعت إلى استكشاف الممارسات المبتكرة التي تعزز الالتزام والتجريب داخل المنظمات التعليمية، علاوة على تحديث معارف الأطر التربوية والإدارية حول الأدوات والمقاربات الحديثة المتعلقة بمراقبة الجودة، بما يسهم في تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية.

4. حصيلة الشراكات الوطنية والتعاون الدولي

عملا بالتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى «مواكبة المجلس، باعتباره مؤسسة استشارية، لإصلاح منظومة التربية والتكوين، بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، من أجل تحقيق أهدافه الرئيسية»؛ وانسجاما مع التوجهات التي حددها المجلس في مجال الشراكة والتعاون لولايته الثانية، عمل المجلس، خلال سنة 2024، على مواصلة تعزيز الانفتاح وتوسيع علاقات الشراكة والتعاون مع مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية بمجالات اختصاصه، على الصعيدين الوطني والدولي.

في هذا السياق، عمل المجلس على تعزيز آليات التنسيق والتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي. كما وقع معها ومع عدة مؤسسات أخرى، وطنية وأجنبية، اتفاقيات للشراكة والتعاون.

◄ اتفاقيات للشراكة والتعاون، على المستويين الوطني والدولي

إضافة إلى اتفاقيات الشراكة والتعاون التي جرى توقيعها خلال سنة 2023، تم خلال هذه السنة توقيع الاتفاقيات التالية:

- ثلاث اتفاقيات ملحقة لتبادل المعطيات والمعلومات والدراسات والتقييمات بين المجلس ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات؛

- اتفاقية إطار للشراكة والتعاون بين المجلس وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، تهدف، على الخصوص، إلى تسهيل وصول التلاميذ والمتدربين والطلبة والأطر التربوية إلى العلوم والتكنولوجيا، وإلى تشجيع البحث العلمي والتقني من خلال إجراء دراسات مشتركة، وتبادل الموارد والخبرات، وتنظيم أنشطة علمية مشتركة، وتعزيز التعاون بين الباحثين والخبراء من الجانبين؛

- اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، تتعلق بتسهيل تبادل المعطيات والمعلومات والوثائق والخبرات والتجارب في مجال التكوين المهني، وتعبئة الموارد البشرية والمادية واللوجستيكية لدعم المشاريع ذات الاهتمام المشترك، واعتماد برامج مشتركة للتكوين المستمر للأطر وتأهيلها، والتنظيم المشترك للأيام الدراسية والندوات والأنشطة العلمية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الطرفين؛

- اتفاقية شراكة بين المجلس والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، تتعلق بتصميم ونشر المجلة العلمية «تحولات تربوية» على البوابة الإلكترونية للمجلات التابعة للمركز، وذلك بهدف تعزيز النشر العلمي وتبادل المعرفة في المجالات التربوية؛

- اتفاقية إطار مع نفس المركز، تتعلق بتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتبادل المعطيات وإنجاز الدراسات حول الإنتاج العلمي والتقني، إضافة إلى التنظيم المشترك لأنشطة علمية ذات صلة بالبحث العلمي والتقني، وتبادل الإصدارات والخبرات والتجارب؛

- اتفاقية شراكة وتعاون مع جامعة محمد الخامس بالرباط، تهدف إلى تعزيز البحث العلمي حول مختلف القضايا ذات الطابع التربوي والعلمي في بلادنا؛

- اتفاقية إطار للشراكة والتعاون مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تهدف إلى تعزيز التعاون والشراكة بين المجلس والوزارة، من خلال تنظيم اجتماعات وأوراش عمل وبرامج مشتركة، والتنظيم المشترك للأيام الدراسية والملتقيات والندوات العلمية، بالإضافة إلى اعتماد برامج مشتركة للتكوين المستمر للأطر، وتبادل المعلومات والدراسات والتقييمات والأبحاث وغيرها من الوثائق ذات الاهتمام المشترك؛

- اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس ونظيره الموريتاني (المجلس الأعلى للتهذيب)، بهدف تبادل الخبرات والمعرفة، وتشجيع التبادل الثقافي والتقني بين المؤسستين، وتعزيز التعاون بينهما في مجال البحث العلمي، وتنظيم أنشطة مشتركة في إطار مهامهما التقييمية؛

- اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس ومجلس تقييم المدرسة بفرنسا، بهدف تطوير ومأسسة التعاون بين المجلسين، ولاسيما في مجال التقييم، بما يشمل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وتنظيم أنشطة تدريبية لتعزيز القدرات في هذا المجال.

◄ تعزيز التنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي والثقافة

في إطار تعزيز التعاون بين المجلس والقطاعات الوزارية المعنية بمجالات التربية والتكوين والبحث العلمي والثقافة، عقدت لجنة التتبع المحدثة بموجب الاتفاقية الإطار اجتماعها الثاني يوم 11 يوليوز 2024، بمشاركة الأمين العام للمجلس والكتاب العامين للقطاعات المعنية. وخصص الاجتماع لتتبع سير التعاون، ومواصلة تعبئة مصفوفة تنزيل القانون-الإطار 51.17، والوقوف على وضعية توقيع البروتوكولات والاتفاقيات التطبيقية للاتفاقية الإطار، ومتابعة تفعيلها.

في نفس السياق، انعقد يوم 26 نونبر 2024 بمقر المجلس، الاجتماع الثاني للجنة القيادة، المحدثة طبقًا لمقتضيات نفس الاتفاقية، والتي تضم رئيس المجلس ووزراء القطاعات المعنية، لتتبع تنزيل القانون-الإطار 51.17 بناءً على مخرجات لجنة التتبع. وبهذه المناسبة كذلك، تم تثمين العمل بالاتفاقيات التطبيقية لتبادل المعطيات والمعلومات والدراسات والتقييمات، ما مكن المجلس من التوصل بشكل مستمر وسلس بالمعطيات والمعلومات من طرف القطاعات الوزارية لاستثمارها في مشاريع الآراء والتقارير التي تنكب عليها هيئاته.

كما تم خلال هذا الاجتماع، اعتماد برنامج عمل «لجنة القيادة» لسنة 2025، الذي سيركز على تتبع مآل الآراء الصادرة عن المجلس، من خلال توفير الوسائل وتحديد مؤشرات الأداء الكفيلة بقياس مآلها، وعلى التنظيم المشترك للأيام الدراسية والملتقيات والندوات العلمية، من أجل رصد مختلف مقترحات الفاعلين والخبراء، على المستويين الجهوي والوطني حول المنظومة التربوية.

◄ لقاءات عمل على مستوى رئاسة المجلس

عرفت سنة 2024 عدة أنشطة على مستوى رئاسة المجلس، في إطار السعي نحو مزيد من الانفتاح، وتوسيع العلاقات، وتعزيز التعاون، وبناء جسور التواصل مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية والمجالس المماثلة، بما يسهم في تمكين المجلس من أداء مهامه الاستشارية والاقتراحية والتقييمية.

في هذا الصدد، عقد رئيس المجلس لقاءات ثنائية مع كل من:

- سفير جمهورية هنغاريا بالمغرب، وعميد جامعة كارولي كاسبار في بودابست؛
- رئيسة الشبكة الأوربية لمجالس التربية (EUNEC)، ورؤساء المجالس الأعضاء في الشبكة (على هامش استضافة المجلس للاجتماع السنوي لهذه الشبكة)؛
- رئيس المجلس الأعلى للتهذيب بالجمهورية الإسلامية الموريتانية والوفد المرافق له؛
- رئيسة المجلس الأعلى للتربية بكيبيك -كندا؛
- رئيس مجلس تقييم المدرسة بفرنسا (عن بعد)؛
- المديرة التنفيذية للمجلس الأعلى للتعليم بإيرلندا؛
- مديرة معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة.

كما استقبل وعقد لقاءات عمل مع الوفود التالية:

- وفد من مجموعة العمل الموضوعاتية الخاصة بـ«السياسة اللغوية في المغرب» في مجلس المستشارين؛
- وفد عن لجنة قيادة البرنامج الوطني الموريتاني لتنمية قطاع التربية وممثلين عن منظمة اليونسكو؛
- وفد عن مدرسة الفيزياء الإفريقية الأساسية والتطبيقية؛
- أعضاء من اتحاد المعلمين العرب (على خلفية انعقاد مؤتمر الاتحاد في المغرب)؛
- وفد من تلاميذ القدس الشريف، بحضور كل من معالي سفير دولة فلسطين في المغرب، والمدير المكلف بتسيير وكالة بيت مال القدس الشريف؛
- وفد عن مؤسسة بيت الشعر في المغرب، وصالون الشعر الألماني العربي؛
- وفد عن جائزة خليفة التربوية من دولة الإمارات العربية المتحدة.

علاوة على ذلك، قام رئيس المجلس يومي 4 و5 مارس 2024، بزيارة عمل إلى المجلس الأعلى للتهذيب بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، بدعوة من رئيس هذه المؤسسة. وقد شكلت الزيارة، مناسبة لتعزيز الحوار الثنائي، وتقوية التبادل والتنسيق بين المجلسين، في نطاق اختصاصاتهما.

5. حصيلة الأنشطة التواصلية

يعد التواصل بالنسبة للمجلس:

- آلية أساسية لتحقيق الانسجام والتناغم في عمل هيئاته وبيناته، وتعزيز الانخراط في مشاريعها، وضمان اندماج أعضائه في سيرورات الإنتاج والتفكير الجماعي؛
- أداة حاسمة في إبراز هوية المجلس، وضمان إشعاعه، وتعزيز مكانته المؤسساتية، والتعريف بإنتاجاته، وتيسير فهمها واستيعابها من قبل الفاعلين في المنظومة والرأي العام، مما يجعل التواصل الخارجي للمجلس وسيلة حقيقية للتعبئة حول إصلاح المدرسة المغربية.

وتعكس حصيلة الأنشطة التواصلية برسم سنة 2024 وآفاقها، كما هي مبينة بالتفصيل في الملحق رقم 2، دينامية ملحوظة في أداء المجلس وتطورا كميا ونوعيا في مختلف مجالات التواصل، سواء الداخلي أو الخارجي. إذ واصل المجلس تعزيز حضوره العمومي من خلال تنويع أنشطته ورفع وتيرتها، وتكثيف تفاعله مع وسائل الإعلام، مما أسهم في ضمان تدفق المعلومة وتعزيز الانفتاح على الرأي العام والفاعلين المعنيين.

الجزء الرابع

آفاق عمل المجلس برسم سنة 2025

انطلاقًا من حصيلة المنجزات التي تم عرضها في الأجزاء الأول والثاني والثالث من هذا التقرير، واستنادًا إلى توجهاته الاستراتيجية برسم الفترة 2023-2027، يعتزم المجلس تعزيز الدينامية التي تم إطلاقها سنة 2024، عبر مواصلة الاشتغال على الإحالات الذاتية والتقييمات الموضوعاتية المشار إليها في الجزء الثاني، وإطلاق أوراش جديدة تندرج ضمن أولوياته الاستراتيجية، والاستجابة لطلبات الرأي التي يمكن أن ترد عليه من إحدى الجهات المخول لها ذلك.

يعكس هذا التوجه حرص المجلس على ضمان استمرارية المشاريع المفتوحة، وتعزيز العمل بمنطق التراكم والتدرج في معالجة القضايا البنيوية في المنظومة، بما يتيح الانتقال من مراحل الإعداد والتشخيص والتشاور، إلى مراحل أعمق من البناء، وبلورة التوصيات والمقترحات الكفيلة بالإسهام في الارتقاء بجودة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

تنتظم آفاق عمل المجلس، كما يعرضها هذا الجزء، حول محورين أساسيين يندرجان في إطار مهامه الدستورية، ويتعلق الأمر بآفاق المهام الاقتراحية والاستشارية، وآفاق المهمة التقييمية. أما آفاق الاشتغال الخاصة بالبنيات الإدارية الداعمة لعمل هيئات المجلس، فسيتم عرضها ضمن الملحق رقم 3.

1. آفاق عمل المجلس المتعلق بالمهمة الاستشارية و المهمة الاقتراحية

علاوة على الاستجابة لطلبات الرأي، التي يمكن أن تحال عليه من قبل إحدى الجهات المخول لها ذلك، سيواصل المجلس خلال سنة 2025، في إطار أدائه لمهامه الاقتراحية، معالجة القضايا التي انطلق الاشتغال عليها خلال أو قبل سنة 2024 في إطار إحالات ذاتية.

كما سيباشر الاشتغال على موضوعين جديدين، ذوي أهمية قصوى في تحسين أداء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، يتعلق الأول بانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها، ويهُمُّ الثاني تعزيز جاذبية المدرسة المغربية.

بناء عليه، ستتمحور برامج عمل اللجان الدائمة للمجلس، بالنسبة لسنة 2025، حول المشاريع التالية:

◄ المشاريع المتعلقة بالتربية والتكوين للجميع

في إطار استكمال الاشتغال على المشاريع التي تنصب على مجال التربية والتكوين للجميع والولوجية، ستواصل اللجنة الدائمة المختصة، خلال سنة 2025، تعميق التحليل، وتوسيع دائرة التشاور بشأن موضوعي «التمييز الإيجابي في التعليم المدرسي»، والانتقال نحو بلورة المخرجات النهائية لهذا المشروع.

في هذا السياق، تعتزم اللجنة تنظيم جلسات للتشاور والتفاعل مع عدد من القطاعات والمؤسسات المعنية، وبرمجة زيارات ميدانية تروم تعزيز المقاربة الميدانية واستثمار المعطيات الواقعية. كما يشمل برنامج عمل اللجنة تنظيم مائدة مستديرة بمشاركة أكاديميين وباحثين وخبراء، فضلاً عن يوم دراسي يُخصص لتعميق النقاش العلمي والمنهجي حول الإشكاليات المطروحة، وتقاسم التجارب الوطنية والدولية ذات الصلة.

في السياق نفسه، وفي علاقة بمبدأ ضمان الحق في التعليم والتكوين، سيواصل المجلس، من خلال اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار، الاشتغال على موضوع التعليم العالي الدامج، من أجل تشخيص واقع إدماج الطلبة في مختلف وضعياتهم الاجتماعية والصحية والبدنية، وتحليل الإكراهات التي تواجههم داخل المنظومة الجامعية، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية متعددة الأدوات، تشمل دراسات ميدانية، وجلسات استماع مع الفاعلين المعنيين، واستلهام التجارب والممارسات الدولية الفضلى، لصياغة توصيات عملية كفيلة بالإسهام في تطوير السياسات والبرامج العمومية، وتعزيز تكافؤ الفرص، ودعم إرساء نموذج جامعي أكثر إنصافًا وشمولية.

بالتوازي مع ذلك، سيشرع المجلس في الاشتغال على مشروع جديد يتعلق «بضمان الولوج واستكمال الحق في التعليم الإلزامي»، يهدف إلى تعزيز الحق في تعليم إلزامي منصف وذي جودة للجميع، في انسجام مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية ومع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. يروم هذا المشروع اقتراح توصيات عملية لتعزيز الولوج إلى التعليم الإلزامي وتحسين جودته، مع التركيز على الحد من الهدر المدرسي والارتقاء بنتائج التعلم، إلى جانب صياغة استراتيجيات تضمن التكامل الفعال بين السياسات التعليمية الوطنية ومتطلبات تحقيق الهدف الرابع، بما يشمل ترسيخ المساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص، ودعم التعلم مدى الحياة. ومن المنتظر أن يفضي هذا المشروع إلى تحديد مستلزمات تعميم تعليم إلزامي منصف وذي جودة للجميع في أفق 2030، من خلال استشراف السيناريوهات المحتملة، وتحديد المحاور الأساسية الكفيلة بتوجيه وتنسيق جهود مختلف المتدخلين.

◄ المشاريع المتعلقة بحكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين

في إطار تعزيز حكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وبهدف ترسيخ حكامة فعالة قادرة على مواكبة التحول التربوي، يعتزم المجلس خلال سنة 2025 مواصلة الاشتغال على المشاريع المهيكلة التي تم الشروع فيها خلال سنة 2024، والتي تروم دعم القيادة الاستراتيجية للتغيير وتحسين نجاعة السياسات العمومية التربوية وجودة مخرجاتها.

في هذا السياق، ستواصل اللجنة الدائمة لحكامة منظومة التربية والتكوين الاشتغال على مشروع إرساء المدرسة الجديدة في منتصف زمن الإصلاح؛ حيث ستنكب على استثمار حصيلة الإنجازات المحققة خلال المراحل السابقة، قصد اقتراح ما من شأنه تعزيز فعالية القيادة الاستراتيجية، وضمان التقائية التدخلات، وتحسين آليات التتبع والتقويم.

بالتوازي مع ذلك، ستواصل اللجنة الدائمة استكمال مشروع الإطار المرجعي للجودة الخاص بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والذي سيتوج بإصدار تقرير نهائي شامل يضم خلاصات الأشغال التحضيرية المنجزة، إلى جانب توصيات عملية تروم، على الخصوص، دعم إرساء ثقافة الجودة، وتعزيز نجاعة السياسات العمومية.

◄ المشاريع المتعلقة بالنموذج البيداغوجي للمدرسة المغربية

سيواصل المجلس سنة 2025، من خلال اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية، الاشتغال على عدد من المشاريع الاستراتيجية، التي تروم تطوير جودة التعلمات وضمان ملاءمتها مع التحولات المجتمعية والعلمية والتكنولوجية الراهنة، وذلك في إطار تعزيز دور المناهج والبرامج، باعتبارها رافعة أساسية للتحول البيداغوجي، ودعم إرساء نموذج قادر على الاستجابة لرهانات المدرسة المغربية الجديدة.

في هذا السياق، ستواصل اللجنة العمل على بناء العدة المفاهيمية والمنهجية للتفاعل مع مشروع الإطار المرجعي للمناهج، حيث ستقوم بتنظيم ورشات عمل داخلية بمشاركة خبراء المجلس، تليها ورشات عمل مع خبراء خارجيين، بهدف تعميق النقاش المفاهيمي والمنهجي حول قضايا المناهج. وستُتوَّج هذه المرحلة بإعداد تقرير مرحلي يحدد الأولويات الكبرى، ويضبط محاور الاشتغال للمراحل اللاحقة من المشروع.

سيركز هذا الورش على دراسة القضايا والإشكاليات المركزية، التي ينبغي أن تكون في صلب التحول المنهاجي المنشود، وذلك من خلال مقاربة متعددة المكونات تشمل، على الخصوص، الأسس المرجعية والمبادئ المؤطرة لبناء المناهج، وكذا الكفايات المستهدفة وتنظيم التعلمات النظرية والعملية.

بالتوازي مع ذلك، ستواصل اللجنة الاشتغال على موضوع «الحق في التعليم مع الحفاظ على الاستمرارية البيداغوجية وجودة التعلمات في سياق الأزمات»، الذي يروم تقديم توصيات عملية للحد من تأثير الأزمات على المسارات الدراسية للمتعلمين، وفي الآن ذاته استثمار الخلاصات المستخلصة لإغناء المقترحات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز صمود المنظومة التربوية واستباق الأزمات المستقبلية.

◄ المشاريع المتعلقة بمهن التربية والتكوين والتدبير

في إطار استكمال الاشتغال على الأوراش المرتبطة بتثمين الموارد البشرية وتعزيز جاذبية مهن التربية والتكوين، سيواصل المجلس خلال سنة 2025، من خلال اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير، الاشتغال على موضوع مهن التربية والتدريس والتكوين والبحث، انسجاما مع القناعة الراسخة بأن إصلاح المنظومة التربوية لا يمكن أن يتحقق دون معالجة شمولية ومندمجة لإشكالات المهن التربوية، من حيث التأهيل، والمسارات المهنية، والتحفيز، والحكامة.

وفي هذا السياق، ستعمل اللجنة على استكمال تنظيم المجموعات البؤرية التي تمت برمجتها في نهاية شهر دجنبر 2024 وبداية يناير 2025، والتي تروم استثمار آراء ومقترحات الفاعلين الميدانيين وممثلي مختلف فئات هيئات التربية والتدريس والتكوين. كما ستعقد جلسات استماع مع مسؤولين قطاعيين، ومتخصصين، وخبراء، بهدف تعميق التحليل وجمع معطيات نوعية تتيح الإحاطة بمختلف أبعاد الموضوع.

بالتوازي مع ذلك، سيتم تجميع وتحليل المعطيات الكمية المتعلقة بهيئات التربية والتدريس والتكوين والتدبير، بما يسمح بتكوين صورة شاملة حول واقع هذه المهن، وتطورها، والإكراهات التي تواجهها، في ارتباط مع التحولات التي تعرفها المنظومة التربوية. وفي الوقت نفسه، ستقوم خبرة متخصصة مكلفة

بمواكبة أشغال اللجنة بإعداد تقرير تشخيصي، سيشكل قاعدة تحليلية لإبراز الإشكاليات البنيوية والاختيارات الممكنة.

ستتوج هذه الأشغال التحضيرية بإعداد مشروع رأي حول مهن التربية والتكوين والبحث، يستند إلى خلاصات التشخيص، ومخرجات التشاور، والمعطيات الكمية والنوعية المحصلة، ويقترح توجهات وتوصيات عملية تروم تثمين هذه المهن، وتعزيز جاذبيتها، وتحسين شروط ممارستها، بما يدعم إرساء مدرسة مغربية جديدة قوامها الجودة، والإنصاف، والاعتراف بدور الموارد البشرية في قيادة التغيير التربوي.

◄ المشاريع المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار

في مجال البحث العلمي والتقني والابتكار، سيواصل المجلس، من خلال اللجنة الدائمة المختصة لديه، الاشتغال على عدد من المشاريع التي تم الشروع فيها سنة 2024، والتي تروم الإسهام في تطوير منظومة التعليم العالي وتعزيز مكانة البحث العلمي والابتكار داخل منظومة التربية والتكوين، وذلك في إطار مقاربة تراكمية تهدف إلى تعميق التحليل، واستثمار المعطيات المتوفرة، والانتقال نحو بلورة مخرجات مرجعية داعمة لتوجيه السياسات العمومية في هذا المجال.

في هذا السياق، ستنكب اللجنة على استكمال مشروع مأسسة البحث العلمي في منظومة التعليم العالي بالمغرب، من خلال تجميع وتحليل المعطيات الكمية والنوعية المتأتية من الزيارات الميدانية المنجزة، واستثمار نتائجها في إعداد تقرير شامل يرصد تطور مأسسة البحث العلمي، ويحلل رهاناتها، ويبرز الإكراهات التي تواجهها، مع استشراف آفاق تعزيز حكامتها ونجاعتها.

كما ستواصل اللجنة الاشتغال على موضوع تمويل البحث العلمي، من خلال استثمار الخبرة الداخلية للمجلس، وإجراء مقابلات مع مسؤولي المؤسسات والهيئات المعنية بتمويل البحث العلمي، قصد تحليل نماذج التمويل المعتمدة، ورصد اختلالاتها، واستشراف آليات بديلة أو مكملة من شأنها تعزيز استدامة التمويل وتحسين مردوديته.

إضافة إلى ذلك، سيواصل المجلس، من خلال اللجنة نفسها، تعميق التفكير في موضوع الذكاء الاصطناعي في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

◄ المشاريع المتعلقة بالخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها

في إطار السعي إلى تعزيز الأدوار الاجتماعية والثقافية لمؤسسات التربية والتكوين، ودعم جاذبيتها، ومواكبة تحولها إلى فضاءات منفتحة على محيطها المجتمعي، سيواصل المجلس، من خلال اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها، استكمال الاشتغال على موضوع الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية، الذي يندرج ضمن تصور شمولي يعتبر المدرسة فاعلا أساسيا في التنشئة الثقافية، وبناء القيم، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتقوية العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومحيطها المحلي.

في هذا الإطار، ستستمر اللجنة في تنظيم الأنشطة التحضيرية المبرمجة لتوسيع التشاور والتفاعل مع فاعلين تربويين، ومفكرين، وباحثين وأكاديميين، بهدف تعميق النقاش حول الأدوار الثقافية والاجتماعية للمدرسة، واستثمار المقاربات النظرية والتجارب الميدانية ذات الصلة في مقاربة الموضوع.

بالموازاة مع ذلك، سيُطلق المجلس، عبر نفس اللجنة الدائمة، ورشا للتفكير الاستراتيجي في موضوع انفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها، باعتباره مجالاً ذا أولوية في مسار بناء المدرسة المغربية المنشودة. وسيتم الاشتغال على هذا الموضوع من خلال مجموعة من التوجهات المبدئية، أبرزها: استثمار الخلاصات التي سيسفر عنها المشروع الأول، المتعلق بتعزيز الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية، والعمل على تحديد طبيعة المتدخلين والفاعلين في تعزيز الانفتاح، واستشراف طرق تفعيل القنوات المؤسساتية الكفيلة بدعمه، والأدوات والآليات المؤطرة لعمل الفاعلين والشركاء، مع إعداد دليل مرجعي لتعزيز انفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها.

بالإضافة إلى هذين المشروعين، سيباشر المجلس أيضا، ضمن هذا المحور، ودائما من خلال اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها، تعميق التفكير في سبل تعزيز جاذبية المدرسة المغربية، بهدف تحديد العناصر والمفاتيح الأساسية التي من شأنها الإسهام في تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية التي توفرها المدرسة والجامعة لفائدة التلاميذ والطلبة والأطر التربوية، بالنظر إلى أهميتها في تقوية جاذبية المؤسسة التعليمية.

2. آفاق عمل المجلس المتعلقة بالمهمة التقييمية

في إطار اضطلاعه بمهمته التقييمية، يعتزم المجلس، من خلال الهيئة الوطنية للتقييم لديه، استكمال المشاريع قيد الإنجاز، التي تم استعراضها في الجزء الثاني من هذا التقرير، إلى جانب برمجة تقييمات جديدة ذات أولوية في الفترة الحالية.

وبناء عليه، سيشمل برنامج عمل الهيئة برسم سنة 2025، علاوة على استكمال كل من البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة (PNEA 2025)، والتقييم الخارجي للمرحلة التجريبية لمشروع «المدارس الرائدة»، والدراسة الدولية للتعليم والتعلم (TALIS 2024)، وتقييم التعليم الأولي، المشاريع الستة التالية:

◄ تقييم إصلاحات التعليم العالي والبحث العلمي

يهدف هذا المشروع إلى تقييم شامل لأداء منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب، بالتركيز على سلك الإجازة، في إطار حصيلة عشر سنوات من تنفيذ الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

سيرتكز التقييم على تحليل أثر الإصلاحات التي عرفها النظام الجامعي منذ سنة 2015، من حيث مدى تحقيق أهداف الإنصاف وتكافؤ الفرص وجودة التكوين وفعالية الحكامة والتدبير. كما سيتناول الجوانب العرضانية الداعمة للإصلاح، مثل التحول الرقمي، والتوجيه الجامعي، والخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة.

وسيعتمد التقييم على مقاربة منهجية تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، وتستند إلى معطيات رسمية وإلى نتائج بحث الميداني يشمل الطلبة ومختلف الفاعلين في المنظومة، بهدف تقديم تشخيص موضوعي واستقراء التحديات المرتبطة بتحسين أداء منظومة التعليم العالي وتعزيز نجاعة الإصلاحات الجارية.

◄ تقييم السياسة العمومية في مجال محو الأمية

من أجل تقييم السياسات العمومية في مجال محو الأمية وما بعد محو الأمية، ستعمل الهيئة على قياس مدى التقدم المُحرَز مقارنة بالأهداف المحددة في هذا المجال. وسيرتكز هذا المشروع، بالأساس، على بحث ميداني حول نظام محو الأمية وما بعد محو الأمية والمهن المرتبطة به، من أجل تقدير حصيلة برامج محو الأمية وما بعد محو الأمية، وتوجيه الجهود نحو مقاربة أكثر شمولية وتكاملاً واستدامة.

◄ تقييم النجاعة المالية لمنظومة التربية والتعليم العالي

يهدف هذا المشروع إلى تحليل نجاعة منظومتي التعليم المدرسي والتعليم العالي، من خلال دراسة العلاقة بين حجم الإنفاق والنتائج المحققة، وعلى رأسها تكاليف التخرج ومردودية الاستثمار في التعليم.

يسعى هذا التقييم إلى تحديد مواطن ضعف النجاعة، وإبراز مجالات التحسين الممكنة في تدبير التمويل العمومي، بما يتيح تعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيه الموارد نحو تحقيق أثر تربوي وتعليمي أكبر.

◄ تطوير الإطار الوطني لقياس أداء تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

ستعمل الهيئة على إعداد النسخة الثانية للإطار الوطني لتتبع تطور منظومة التربية والتكوين، الذي يستند إلى الركائز الثلاث للرؤية الاستراتيجية: الإنصاف وتكافؤ الفرص، جودة التعليم، والارتقاء بالفرد والمجتمع. ويهدف هذا الإطار إلى قياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الكبرى، من خلال مؤشرات كمية دقيقة ترصد التحولات التي تعرفها المنظومة التربوية، بالإضافة إلى مؤشر وطني مركب لتنمية التعليم، يوفر رؤية شمولية لمسار الإصلاح ويسمح بتقييم مخرجاته.

◄ الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية

سيواصل الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية، في نسخته الثانية، التي تستند إلى المعطيات المحيّنة للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، إبراز التفاوتات واللامساواة في الولوج إلى التربية، من خلال الاعتماد على مؤشر متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتربية.

يتيح هذا الأطلس فهما أعمق لدينامية هذه الفوارق التعليمية خلال العشرية الأخيرة، مما يسهم في تسليط الضوء على التفاوتات عبر مختلف المستويات المجالية والترابية. ويغطي الأطلس أربعة مستويات ترابية تمتد من المستوى الوطني إلى مستوى الجماعات الترابية، مرورا بالمستويين الجهوي والإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن النسخة الأولى من الأطلس كانت قد أُنجزت سنة 2017، استنادًا إلى معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

◄ تقييم حصيلة عشر سنوات من الإصلاح على ضوء الرؤية الاستراتيجية 2015-2030

يمثل هذا المشروع محطة بارزة في عمل المجلس خلال ولايته الثانية، إذ سيعتمد على جميع الدراسات والتقارير المنجزة بين 2015 و2025، لتقديم حصيلة دقيقة لعشر سنوات من تنفيذ الرؤية الاستراتيجية. ويهدف إلى تزويد المجلس والأطراف المعنية برؤية شاملة عن التقدم المحرز، كما يشكل خطوة تمهيدية أساسية نحو التقييم النهائي المرتقب في أفق 2030؛ إذ سيقدم التقييم قراءة شبه نهائية لمسار تنفيذ الإصلاح، مما يوفر معطيات دقيقة لصناع القرار لتوجيه الإصلاحات المقبلة.

خاتمة

ختامًا، تُبرز حصيلة عمل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي برسم سنة 2024، كما يعرضها هذا التقرير، انخراطه المتواصل والفاعل في الاضطلاع بمهامه الدستورية، والذي يعكس إسهامه في مواكبة وتتبع وتقييم المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، سواء عبر إنجاز التقييمات القطاعية والموضوعاتية، أو من خلال تفعيل دوره الاقتراحي في استشراف السبل الكفيلة بإحداث التغييرات المنشودة.

تجسد هذه الحصيلة ثمرة عمل جماعي مؤسساتي، قائم على التراكم والتبادل الديمقراطي للرأي، ومستند إلى المقاربة التشاركية والدراسات العلمية والمقارنة، مع الاستعانة بالخبرات المتخصصة، وتعزيز التعاون مع مختلف الفاعلين والشركاء، ولاسيما القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، بما يتيح تقديم توصيات وتقييمات تستجيب لمتطلبات الإصلاح وتواكب التحولات الراهنة.

وقد كان من أهم خلاصات هذه الحصيلة، أنها أبرزت الحاجة الماسة إلى إرساء منظومة ناجعة للتوجيه المدرسي والمهني، قادرة على مواكبة مسارات المتعلمات والمتعلمين وتيسير اختياراتهم التعليمية والتكوينية، في انسجام مع مؤهلاتهم وحاجيات المجتمع. كما أكدت على الأهمية الاستراتيجية لتطوير وتأهيل البنية التحتية التربوية، بما يضمن شروط التعلم اللائق ويحد من الفوارق المجالية، وعلى ضرورة تعزيز تكافؤ الفرص بين الفتيات والفتيان، سواء في الولوج إلى التعليم أو في الاستمرار فيه والاستفادة المتكافئة من نتائجه. وتندرج هذه الاستنتاجات كلها ضمن رهانات أوسع تروم الإسهام في بناء مدرسة مغربية جديدة، قائمة على الإنصاف والجودة والنجاعة، وقادرة على الاستجابة للتحولات المجتمعية ومتطلبات تثمين الرأسمال البشري لبلادنا.

ومهما كانت أهمية هذه الحصيلة، فإن سنة 2025 وما يليها، ستشكل مرحلة جديدة لترسيخ هذا المسار، وتعزيز التعبئة الجماعية للنهوض بالمنظومة التربوية. وفي هذا السياق، يجدد المجلس التزامه بمواصلة الاضطلاع بأدواره الدستورية، وفق نفس المقاربة المنهجية، ويؤكد عزمه على المضي قدمًا في تنفيذ استراتيجيته للفترة 2023-2027، انسجامًا مع التوجيهات الملكية السامية، وروح الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والقانون-الإطار رقم 51.17، مسترشدًا بهدف أسمى، هو: إرساء مدرسة مغربية منصفة، دامجة، مبتكرة، وذات جودة.

كما يؤكد المجلس أن القيمة المضافة لأعماله التقييمية ولتوصياته ومقترحاته تظل رهينة بمدى التفاعل المؤسسي مع مضامينها، وبقدرة مختلف المتدخلين على استثمار خلاصاتها في بلورة السياسات العمومية وتنفيذ برامج الإصلاح. وفي هذا الإطار، يظل المجلس منفتحًا على تعزيز آليات التقاسم والحوار، بما يسهم في ترسيخ منطق الالتقائية والتكامل بين مختلف الفاعلين، خدمة لأهداف الإصلاح الشامل والمستدام للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

ملاحق

ملحق 1: حصيلة عمل البنيات الإدارية للمجلس

1. قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس

يعهد لقطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس، على الخصوص، بمساعدة مختلف هيئات المجلس على حسن سير اجتماعاتها وأعمالها. كما يتولى، علاوة على ذلك، إنجاز الدراسات والأبحاث والرصد والاستشراف التي يستلزمها الاضطلاع بمهام المجلس وهيئاته.

(المادة 60 من النظام الداخلي للمجلس)

يعتبر قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس إحدى الركائز الأساسية في التنظيم الإداري للمجلس، بالنظر إلى الدور المحوري الذي يضطلع به في مواكبة عمل مختلف هيئات المجلس وضمان حسن سير اجتماعاتها وأشغالها. وتتمثل مهمته الأساسية في تقديم الدعم العلمي والمنهجي اللازم للجان الدائمة، ومجموعات العمل الخاصة، بما يتيح لها إنجاز المهام الموكولة إليها في أفضل الشروط، وضمان جودة الإنتاجات الصادرة عنها.

وعلاوة على وظيفة الدعم، يتولى القطب إنجاز الدراسات والأبحاث، وأعمال الرصد والاستشراف، والأبحاث المقارنة التي يستلزمها اضطلاع المجلس وهيئاته بمهامها. ويهدف هذا الدور إلى توفير قاعدة معرفية وتحليلية متينة تسند توصيات المجلس واقتراحاته، وتعزز قدرته على الإسهام الفعال في مواكبة وتقييم السياسات العمومية في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي.

وقد تمحورت أنشطة هذا القطب خلال سنة 2024 حول مواكبة اللجان الدائمة للمجلس ومجموعة العمل الخاصة المحدثة لديه، من خلال توفير الدعم العلمي، والوثائقي، وتحليل المعطيات، بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع الذاتية المبرمجة ضمن برنامج عمله السنوي.

◄ مواكبة اللجان الدائمة للمجلس ومجموعة العمل الخاصة

تجلت مواكبة القطب للجان ومجموعة العمل في الاشتغال المكثف مع كل لجنة، وفق مجالات اختصاصها وطبيعة القضايا المعروضة عليها. وقد ارتكز العمل بالأساس على توفير الدعم التحليلي والمنهجي للجان ومجموعة العمل، عبر إعداد وثائق مرجعية وتحليلية مكنت من تعميق النقاش، وضبط الإشكالات المطروحة، وتغذية النقاشات الداخلية بمعطيات دقيقة ومؤطرة.

في هذا الإطار، واكب القطب أعمال المجلس المعنية بقضايا الإنصاف والولوج إلى التربية والتكوين من خلال إعداد وثائق تحليلية تؤطر المفاهيم والمداخل المعتمدة، ودعم تنظيم جلسات التشاور والاستماع والزيارات الميدانية، إلى جانب التتبع المنتظم لاجتماعات اللجان والمساهمة في إعداد مخرجاتها.

كما قدم القطب مواكبة علمية وتنظيمية من أجل معالجة المشاريع المتعلقة بحكامة المنظومة التربوية، من خلال إعداد وثائق تحليلية مرجعية تهم تتبع مسار الإصلاح، ورصد الإكراهات البنيوية، ودعم تنظيم ورشات العمل وجلسات الاستماع، بما أتاح تعميق النقاش حول آليات القيادة والتنسيق وجودة التدبير، وضمان انسجام الإنتاجات النهائية من الناحية المنهجية.

وفيما يخص المناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية، انصبت مواكبة القطب على إعداد دراسات تحليلية داخلية، وصياغة أوراق عمل تأطيرية، ودعم تنظيم لقاءات تشاورية على المستويين المركزي والجهوي، بما مكن من معالجة القضايا المطروحة في ارتباطها برهانات الجودة وملاءمة التعلمات.

أما بالنسبة لقضايا مهن التربية والتكوين والتدبير، فقد تمحورت مواكبة القطب حول إعداد وثائق تحليلية تشخيصية، وتنظيم مجموعات بؤرية وجلسات استماع، وتتبع أعمال الخبرة، بما أتاح تجميع معطيات كمية ونوعية أسهمت في تعميق فهم الإشكالات المرتبطة بهذه المهن ودعم بلورة تصورات متكاملة بشأنها.

كما واكب القطب أشغال إعداد الأعمال المتعلقة بالبحث العلمي والتقني والابتكار من خلال إعداد وثائق تحليلية وتأطيرية، وتتبع إنجاز الخبرات، وتنظيم الزيارات الميدانية.

وفي السياق نفسه، قدم القطب مواكبة للأعمال ذات الصلة بالخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها، عبر إعداد وثائق تحليلية تسلط الضوء على الأدوار الاجتماعية والثقافية للمؤسسة التعليمية، ودعم تنظيم جلسات للتشاور وزيارات ميدانية، والمساهمة في ترصيد وتثمين الإنتاجات المصاحبة لأشغال اللجنة المختصة.

وإلى جانب مواكبته لأشغال اللجان الدائمة، اضطلع قطب الدراسات والبحث بدور مماثل في مواكبة مجموعة العمل المكلفة بإعداد تقرير المدرسة الجديدة، وكذا اللجنة الخاصة بإعداد التقرير السنوي لأنشطة المجلس برسم سنة 2023. وتمثلت هذه المواكبة في توفير دعم منهجي وتحليلي متواصل، شمل تجميع المعطيات المرجعية ذات الصلة، وإعداد وثائق تأطيرية وتركيبية، والمساهمة في صياغة المسودات الأولية والوثائق النهائية وترجمتها، بما ضمن انسجام هذه الإنتاجات مع التوجهات الاستراتيجية للمجلس، ومع مقتضيات الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر لعمله.

◄ الدعم المنهجي والتنظيمي لأشغال اللجان

اضطلع قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس بدور أساسي في توفير الدعم المنهجي والتنظيمي لأشغال اللجان الدائمة، بما مكنها من حسن سير اجتماعاتها وضمان انتظام أشغالها ومخرجاتها. وقد شمل هذا الدعم مختلف الجوانب التنظيمية المرتبطة بتدبير الاجتماعات، ولاسيما إعداد وإرسال الدعوات، وضبط جداول الأعمال، وتنسيق مشاركة الأعضاء والمتدخلين، طبقا للمساطر التنظيمية المعتمدة.

كما تولى القطب التحضير اللوجستي للاجتماعات، وتتبع مجريات الأشغال، وتوفير الدعم اللازم لرؤساء اللجان ومقرريها، بما ييسر سير النقاشات ويساهم في تحقيق الأهداف المسطرة لكل اجتماع. وبالتوازي مع ذلك، اضطلع القطب بمهمة المساعدة في إعداد محاضر الاجتماعات وصياغتها وضبطها، مع الحرص على توثيق المداولات والخلاصات المتوافق بشأنها، وتتبع مآلها.

◄ المشاريع الذاتية للقطب

إلى جانب مواكبة أشغال اللجان الدائمة وهيئات المجلس، اشتغل قطب الدراسات والبحث خلال سنة 2024 على عدد من المشاريع الذاتية التي تندرج ضمن اختصاصاته الأساسية في مجالات الدراسة، والبحث، والرصد، والاستشراف. وقد هدفت هذه المشاريع إلى تعزيز القاعدة المعرفية للمجلس، ودعم قدرته على تحليل القضايا التربوية ذات الطابع الاستراتيجي، وتوفير معطيات مرجعية تُسهم في توجيه مواقفه وتوصياته.

وتشمل هذه المشاريع الذاتية للقطب، على الخصوص:

- تطوير آليتين مؤسساتيتين لتتبع ومواكبة تنفيذ الإصلاح التربوي، وذلك بهدف تعزيز فعالية التتبع المؤسساتي للإصلاح، وتحسين التواصل بين الأطراف المعنية، وتوفير معطيات دقيقة ومحدثة حول مستويات التنفيذ:

  - الآلية الأولى: لوحة قيادة لتتبع الإصلاح، تروم تحديد مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية لقياس التقدم المحرز في تنزيل الإصلاحات، وتمكين المجلس من أدوات داعمة لاتخاذ القرار المبني على المعطيات الدقيقة،

  - الآلية الثانية: تتعلق بتتبع المشاريع المشتركة بين المجلس والقطاعات الحكومية المعنية، بما يتيح تحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين وضمان انسجام المبادرات الإصلاحية؛

- رصد مدى تنفيذ رافعات الإصلاح وتحليل مستوى التقدم نحو تحقيق الأهداف المسطرة في الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، بهدف تحديد مجالات النقص ومكامن القوة في تنزيل الرؤية، بما يساعد على اقتراح التدابير الكفيلة بتعزيز وتيرة الإصلاح وضمان استدامته؛

- إرساء أداة لتتبع التوصيات الصادرة عن المجلس، للمساعدة على رصد مدى استثمار القطاعات الحكومية المعنية للتوصيات الصادرة عنه، وتتبع مراحل تنفيذها ومستوى التقدم المحرز بشأنها، وتقييم أثرها على المنظومة التربوية؛

- إرساء آلية دائمة لتعبئة الخبرات في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي، من خلال إنشاء شبكتين متكاملتين:

  - شبكة الخبراء: تهدف إلى تمكين المجلس من الاستفادة من خبرات وطنية عالية الكفاءة في المجالات ذات الأولوية، قصد تسريع وتيرة إنجاز الدراسات والتقارير وضمان جودة مضامينها،

  - شبكة الباحثين: تروم إرساء فضاء للتبادل العلمي والفكري بين المجلس ومؤسسات البحث الوطنية والدولية في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي، بهدف تثمين الإنتاجات البحثية الوطنية، وتعزيز التفاعل مع المستجدات العلمية، والمساهمة في بلورة تصورات مبتكرة واستشرافية حول قضايا المدرسة المغربية الجديدة.

2. قطب النظم المعلوماتية

يضطلع مركز المنظومة المندمجة للإعلام، [...] بتجميع وتحيين وحفظ وتداول المعلومات والمعطيات مع مختلف قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي.

ويتولى، علاوة على ذلك، توفير قاعدة المعطيات الإحصائية لمختلف هيئات المجلس، ولاسيما الهيئة الوطنية للتقييم.

(المادة 61 من النظام الداخلي للمجلس)

يعتبر قطب النظم المعلوماتية بنية أفقية في خدمة جميع هيئات المجلس وبنياته الإدارية. ويضطلع، على الخصوص، بتصميم، وتطوير وصيانة مكونات النظام المعلوماتي للمجلس، استجابة لاحتياجات مشاريع هيئات المجلس وبنياته الإدارية.

انخرط قطب النظم المعلوماتية خلال سنة 2024 في دينامية شاملة تروم تعزيز التحول الرقمي للمجلس، من خلال تطوير النظام المعلوماتي، ومواكبة أنشطة هيئات المجلس وبنياته الإدارية، وتقوية البنيات التحتية المعلوماتية والسمعية البصرية، إلى جانب تحديث منظومات الأمن المعلوماتي وتدبير المعطيات. وقد استندت هذه الدينامية إلى مقاربة متكاملة تجمع بين الاستجابة للحاجيات العملية المرتبطة بسير أشغال المجلس، واستشراف متطلبات المرحلة المقبلة.

في هذا الإطار، توزعت تدخلات القطب على محاور مترابطة شملت تطوير التطبيقات والمنصات الرقمية الموجهة لأعضاء المجلس وأطره، وتعزيز أدوات تتبع المشاريع وتدبير الأرشيف السمعي البصري، وتحديث البنيات التحتية التقنية، وتقوية منظومة أمن المعلومات، فضلا عن الشروع في إعادة تصميم مركز معطيات المجلس. وتعكس هذه الأشغال مجتمعة حرص المجلس على جعل النظام المعلوماتي رافعة عرضانية داعمة لأشغاله، ومكونا أساسيا في تحسين شروط اشتغاله وتعزيز حكامته الداخلية.

◄ تطوير النظام المعلوماتي للمجلس

تميّزت سنة 2024 بتطوير وملاءمة مكونات النظام المعلوماتي للمجلس لمواكبة احتياجات هيئاته وبنياته الإدارية خلال هذه الولاية. حيث تم إنجاز ما يلي:

- تطوير تطبيق Majlis'Com، الذي يهدف إلى تسهيل الوصول إلى خدمات المجلس عبر الهواتف الذكية من خلال واجهة سريعة وسلسة، حيث تم تطوير التطبيق الجوال بنفس ميزات نسخة الويب، مع إضافة ميزة البحث والإشعارات وتجريبه مع المستعملين.
- تطوير وتحديث التطبيق الجوال E-Majlis Mobile الذي يهدف إلى تعزيز الكفاءة التنظيمية وتسهيل التواصل والمشاركة الرقمية للأعضاء. حيث تم خلال سنة 2024 إطلاق النسخة الجديدة من التطبيق،

المتجاوبة مع مختلف الأجهزة، وتطوير فضاءات العمل والموارد الرقمية، وإضافة وظائف جديدة كالبوابة الإحصائية ولوحات القيادة، إضافة إلى دمج وكيل المحادثة الذكي MajlisBot؛

- استثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمل هيئات المجلس، عبر تطوير وكيل محادثة ثنائي اللغة للمجلس MajlisBot. وقد تم خلال سنة 2024، تحديد الاحتياجات ذات الأولوية في هذا الشأن، وإعداد المتن الوثائقي، وتطوير النسخة النموذجية من الوكيل الذكي، وصياغة مسودة دفتر التحملات الخاصة بالمشروع.

◄ مواكبة أنشطة وأشغال هيئات المجلس وبنياته الإدارية

اشتغل القطب خلال سنة 2024 على مجموعة من المشاريع استجابة لاحتياجات هيئات المجلس وبنياته الإدارية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- تطوير لوحات القيادة لتتبع مشاريع المجلس من أجل ضمان تتبع فعال للمشاريع وتحقيق الأهداف المبرمجة في آجالها. حيث تم خلال سنة 2024 تصميم قاعدة معطيات خاصة بالمشاريع، وتطوير لوحات القيادة، وتكوين المستعملين على استخدامها؛

- تطوير منصة مركزية لتنظيم وتدبير الأرشيف السمعي البصري وإتاحة إمكانية البحث المتقدم فيه، حيث عرفت سنة 2024 إنجاز دراسة مقارنة للحلول المتاحة، وتطوير وتجريب المنصة، مع إدماج المحتويات وفهرستها، وتوحيد المعطيات الوصفية للتسجيلات الخاصة بولايتي المجلس السابقة والحالية.

◄ تطوير البنيات التحتية المعلوماتية والسمعية البصرية للمجلس

في إطار الدعم المعلوماتي لبنيات المجلس وهيئاته، تم القيام بما يلي:

- تحديث وتطوير البنية التحتية المعلوماتية لضمان أداء عالٍ واستمرارية الخدمات عن طريق تحديث الخوادم باستخدام منصة فائقة التقارب، وإنشاء مركز معطيات يضمن استضافة محلية وآمنة، ونقل التطبيقات الحيوية إلى بيئة عالية التوفر، وتكوين الأطر التقنية، وتجديد وصيانة الحضيرة المعلوماتية؛

- تحديث وتطوير البنية التحتية السمعية البصرية لتحسين الأداء وضمان جودة واستمرارية الخدمات السمعية البصرية، حيث تم تجهيز قاعات الاجتماعات بمعدات حديثة وأدوات تعاون مدمجة، وتركيب شاشات عرض بتقنيات متطورة، ووضع لوحات تفاعلية ذكية؛

- تحديث دليل الإجراءات الخاصة بنظام المعلومات، بهدف توحيد وتوثيق الممارسات العملياتية المرتبطة بمكونات نظام المعلومات، حيث تم خلال سنة 2024 جمع وتصنيف العمليات والممارسات حسب المجالات، كما تم إعداد واعتماد الإجراءات المتعلقة بها؛

- تطوير وتحسين أمن وحماية نظام المعلومات، مع التركيز على تعزيز أمن المعطيات وحماية البنية المعلوماتية وفق المعايير الوطنية. وقد شهدت سنة 2024 صيانة منصة الأمن المحيطي والدفاع

السيبراني، وتحديث منظومة الحماية من الفيروسات، وتطوير منصة للتوعية بالأمن السيبراني، بالإضافة إلى إحداث شبكات معزولة خاصة وعامة (DMZ).

◄ مركز معطيات المجلس

قام القطب بإعادة تصميم مركز معطيات المجلس بهدف تطوير مكونات المركز نحو منصة حديثة مزودة بأحدث التقنيات المبتكرة، بما يعزز القدرات التحليلية للمجلس. وقد تم خلال سنة 2024، إعداد مذكرة تأطيرية لتقييم الاحتياجات، وجرد مصادر المعطيات المتوفرة، وتصميم بنية نموذجية قابلة للاستغلال، إضافة إلى دمج المعطيات واستكشاف إمكانيات المعالجة الذكية باستخدام الذكاء الاصطناعي.

3. قطب الموارد

يتولى قطب الموارد:

- المساعدة على تدبير الشؤون الإدارية والمالية للمجلس؛
- تأمين الموارد البشرية والمالية والتقنية واللوجستيكية اللازمة لحسن سير المجلس؛
- السهر على الاستغلال الفعال لهذه الموارد؛
- حفظ ممتلكات المجلس.

أولى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي خلال سنة 2024 اهتماما خاصا بتعزيز حكامته الإدارية والمالية، سعيا منه لضمان أداء مهامه بكفاءة عالية والالتزام بمبادئ الاستقلالية والشفافية والفعالية والتدبير المسؤول. كما عمل على تعزيز موارده البشرية من خلال إتمام 21 عملية توظيف، ضمنها خمسة (5) أعوان تمكن، وأربعة (4) أطر، وعشرة (10) أطر عليا، ورئيسي (2) شعبة.

ويعكس تنظيم المجلس لعمليات التوظيف هاته حرصه على تطوير كفاءاته في مختلف المستويات، حيث يظهر توزيع التوظيفات تركيزا واضحا على تعزيز فئة الأطر العليا (10 أطر عالية)، مما يدل على سعي المجلس لتوطيد الخبرات المتخصصة في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي. كما أن توظيف 4 أطر و5 أعوان تمكن يعكس الاهتمام بتعزيز الكفاءات في المستويات الإدارية، بينما يشير توظيف رئيسي شعبة إلى تعزيز الهيكل القيادي للمجلس.

ومن المتوقع أن تسهم هذه الخطوة في تحسين الأداء العام للمجلس وتمكينه من تحقيق أهدافه الاستراتيجية بكفاءة أكبر، مع ضمان توازن في توزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف الفئات الوظيفية.

وقد بلغ العدد الإجمالي لموظفي المجلس، نهاية سنة 2024، ما مجموعه 121 موظفا، موزعين على النحو التالي:

- فئة الأطر الشابة التي تتراوح أعمارها بين 25 و45 سنة، والتي تمثل 70 % من العدد الإجمالي للموظفين، مقابل 30 % ممن تزيد أعمارهم عن 45 سنة؛
- تبلغ نسبة الذكور 57 % من مجموع الموظفين، فيما تصل نسبة النساء إلى 43 %؛
- تتجاوز نسبة الموظفين الحاصلين شهادة الماستر أو ما يعادلها 73 %، مقابل 10 % من الحاصلين على شهادة الإجازة أو ما يعادلها، و17 % من الحاصلين على دبلوم التقني المتخصص أو التقني أو ما يعادله.

ويشير الجدول التالي إلى معدل الزيادة بين بداية سنة 2024 ونهايتها من حيث بعض المؤشرات المتعلقة بالموظفين:

المؤشرات	بداية سنة 2024	نهاية سنة 2024	معدل الزيادة
عدد الموظفين	100	121	% 21
نسبة التأطير	% 84	% 83	% -1
نسبة النساء من العدد الإجمالي	% 43	% 43	% 0
نسبة النساء من مجموع مناصب المسؤولية المشغولة	% 33	35%	% 2

واعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه التكوين المستمر كرافعة لتثمين الموارد البشرية، استفاد 24 إطارا من دورتين تدريبيتين في خطة Visio 2 Microsoft Office 365 وتحليل البيانات من دفاتر الملاحظات الدورية لفريق برنامج PNEA.

وقد عرفت سنة 2024 اتخاذ قرارات مهمة من أجل تجويد ممارسات تدبير الموارد البشرية للمجلس، تتمثل في:

- تحديث دليل المساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية واللوجستيكية، لتبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية، مما يعزز كفاءة وفعالية التدبير اليومي للموارد البشرية. كما يضمن هذا التحديث توافق ممارسات المجلس مع أفضل الممارسات في مجال الإدارة والتدبير؛
- إعداد نظام لتدبير المردودية عن طريق عقود بالأهداف: من خلال ربط الأداء بالأهداف المحددة مسبقا، حيث يتم تحفيز الموظفين على تحقيق نتائج ملموسة وقياسية. هذا النهج يساعد على تحسين جودة العمل وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وفي سياق تعزيز الحكامة المالية وترسيخ مبادئ الاستقلالية في التدبير، واصل المجلس اعتماد استراتيجية شاملة لتدبير وتسيير موارده المالية، حيث تم تخصيص ميزانية مستقلة لهذا الغرض، بلغت نفقاتها الإجمالية برسم السنة المالية 2024 حوالي 100,8 مليون درهم.

وقد مكنت هذه النفقات، من إنجاز مختلف الأعمال التي تقتضيها مواصلة المجلس اضطلاعه باختصاصاته الدستورية ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية وذلك من خلال:

- دعم أعمال هيئات المجلس وإنتاجاته العلمية والتواصلية والتوثيقية وتسهيل المهام المنوطة بها عن طريق توفير الوسائل اللوجستيكية وأدوات العمل؛
- تنظيم اللقاءات والتظاهرات العلمية والتفافية؛
- المشاركة في الدورة 29 للمعرض الدولي للنشر والكتاب؛
- تقوية وتطوير القدرات الداخلية للبنيات الإدارية للمجلس من خلال تتبع صيانة المباني والمعدات التقنية للمجلس؛
- الدراسات المتعلقة بعمليات المراقبة ومراقبة جودة المراحل التجريبية الخاصة بالدراسة الاستقصائية الدولية للتدريس والتعلم «طاليس»؛
- الدراسات المتعلقة بالبرنامج الوطني لتقييم المكتسبات؛
- تعزيز المجلس بالعتاد المكتبي والمعلوماتي والسمعي البصري؛
- الشروع في الدراسة الخاصة بتقييم مؤسسات الريادة.

4. مركز التوثيق والنشر والترجمة

يضطلع مركز التوثيق، على الخصوص، بتوفير المراجع والدراسات والوثائق الكفيلة بمساعدة المجلس بمختلف هيئاته وبنياته التقنية على القيام بمهامه. كما يتولى حفظ إنتاجات المجلس وإصداراته.

(المادة 62 من النظام الداخلي للمجلس)

يضطلع مركز التوثيق والنشر والترجمة بدور عرضاني محوري في توفير الدعم الوثائقي لأعمال المجلس وهيئاته، حيث يتولى الاستجابة للحاجيات الوثائقية لمختلف بنياته، ويعمل على تكوين وتدبير رصيد وثائقي متخصص في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي، يجمع بين الموارد الورقية والرقمية.

كما يسهر المركز على إتاحة الولوج إلى هذا الرصيد بمختلف الوسائل المتاحة، مع الانفتاح على مجتمع الباحثين والمهتمين بالقضايا التربوية، والمساهمة في صيانة وتثمين الذاكرة الوثائقية للمدرسة المغربية. ويضطلع، علاوة على ذلك، بمهام نشر إنتاجات المجلس ووضعها رهن إشارة الشركاء والعموم عبر مختلف الحوامل، إلى جانب ترجمة أعمال المجلس وفق الحاجيات، بما يعزز إشعاعه وتداول مضامينه على المستويين الوطني والدولي.

وتنتظم أنشطة مركز التوثيق والنشر والترجمة في ثلاثة محاور، تهم تثمين منشورات المجلس، من خلال الترجمة والنشر، ووضعها رهن إشارة الباحثين في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي.

◄ فيما يخص التوثيق:

في إطار تطوير المجموعات والخدمات الوثائقية للمجلس، بلغ العدد الإجمالي للوثائق مع نهاية سنة 2024 ما يناهز 6133 مجلدا، تتوزع بين الكتب (3335) والدراسات والتقارير (731) والأطروحات ورسائل التخرج (366) والكتب المدرسية (1701)، و176 كتابا في طور عملية الاقتناء. كما تم تجديد الاشتراك في مجموعة من القواعد الوثائقية الرقمية التي تتيح الولوج إلى الجرائد الرسمية المغربية وإلى مجموعة من الإصدارات الجامعية والعلمية الدولية المتخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وفي إطار دعمه لهيئات المجلس وبنياته، قدّم مركز التوثيق مجموعة من الخدمات من أهمها:

- استقبال زوار المركز ومستعملي خدماته الوثائقية، والمساعدة على البحث الوثائقي، حيث عالج مركز التوثيق 113 طلب معلومات، و40 طلب منشورات. وفضلا عن تقديم الدعم الوثائقي لهيئات المجلس وبنياته الإدارية، يفتح مركز التوثيق أبوابه أيضا في وجه الباحثين المتخصّصين في التربية والتكوين والمجتمع التربوي، حيث استقبل ما يناهز 144 زائرا، من ضيوف المجلس وشركائه، و46 طالبا حجزوا موعدا للاستفادة من خدمات المركز؛
- توفير خدمتي الولوج للفهرس الوثائقي (الذي يضمّ ما يفوق 5120 بطاقة بيبليوغرافية) وللموارد الرقمية؛
- إعداد منتجات وثائقية، من ملفات وثائقية، ولوائح بيبليوغرافية، ونشرات دورية تهمّ الموارد الوثائقية المختصة في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي؛ حيث تم خلال هذه السنة إعداد 22 منتجا وثائقيا؛
- توفير خدمة استعارة الوثائق، حيث بلغ عدد عمليات استعارة الوثائق 40 استعارة.

◄ فيما يخص النشر:

يسهر مركز التوثيق على عملية نشر التقارير والآراء والدراسات الصادرة عن المجلس، ووضعها رهن إشارة الشركاء باستعمال مختلف الوسائل والحوامل المتوفرة، وضمان حماية حقوق المؤلف الخاصة بالمجلس، من خلال الحصول على رقم الإيداع القانوني والرقم الدولي المعياري للكتب. وتميزت سنة 2024 بأهم الإصدارات التالية:

- التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس 2023: يعد الأول من نوعه خلال الولاية الثانية للمجلس 2022-2027. ورافقه تقرير تقييمي عن المساواة بين الجنسين في ومن خلال المنظومة التربوية؛ وأطلس مجالي حول المساواة بين الجنسين في ومن خلال المنظومة التربوية؛

- العدد الأول من مجلة المجلس «تحولات تربوية»، التي أحدثها المجلس، كمجلة علمية متخصصة ومحكمة، سعيا منه إلى حفز البحث، من منظورات تخصصية مختلفة، حول التحولات الجارية في المنظومات الدولية للتربية والتكوين والبحث العلمي، بصفة عامة، والمنظومة التربوية الوطنية على وجه الخصوص. وقد تناول العدد الأول موضوع «التربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب في سياق التحولات الرقمية». كما تم الشروع في التحضير لإصدار العدد الثاني، المخصص لموضوع «المدرسة والثقافة»؛

- مؤلف حول ذاكرة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، يروم تسليط الضوء على ذاكرة المجلس، باعتباره مؤسسة مرجعية لعبت أدوارا مركزية في الشأن التربوي ببلادنا، عبر مراحل ومحطات مختلفة.

◄ فيما يخص الترجمة:

يقوم مركز التوثيق والنشر والترجمة، حسب الحاجة، بترجمة أعمال المجلس إلى اللغات الوطنية أو الأجنبية، حيث يتعاون بشكل وثيق مع هيئات المجلس، من أجل إنجاز مهام الترجمة داخليا أو باللجوء إلى خبراء خارجيين. وعلى سبيل الاستئناس لا الحصر، فقد تم خلال سنة 2024، ترجمة وثائق التواصل التي استخدمت خلال المعرض الدولي للنشر والكتاب، نحو الأمازيغية، والعربية، والإنجليزية، والفرنسية، وكذا الأرضيات المؤطرة للندوات المنعقدة سنة 2024.

من جهة أخرى، يسهر المركز على التحيين المستمر لقاعدة المصطلحات والمعطيات المفاهيمية المنبثقة عن مختلف أعمال المجلس ومجالات اشتغاله.

ملحق 2: حصيلة وآفاق الأنشطة التواصلية

◄ محور العلاقات مع الصحافة والإعلام

شهد حجم المواد الإعلامية، المتعلقة بالمجلس، تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفع عددها من 14332 مادة إعلامية خلال سنة 2023 إلى 23543 مادة خلال سنة 2024، مما يعكس اهتماما متزايدا بأنشطة المجلس وإصداراته. وفي سياق التغطية الإعلامية للفعاليات، حافظ معدل حضور الصحفيين والصحفيات على استقراره، حيث بلغ 22 مشاركا ومشاركة في كل نشاط نظمه المجلس خلال سنتي 2023 و2024.

وفيما يخص توزيع حضور المجلس حسب نوع المؤسسات الصحفية خلال سنة 2024، استحوذت الصحافة الإلكترونية على النصيب الأكبر بنسبة 82 %، تلتها الصحافة الورقية بنسبة 15 %، ثم الإعلام السمعي البصري بنسبة 3 %.

كما تم خلال هذه الفترة، إنشاء قاعدة بيانات تضم 1966 بريدًا إلكترونيًا ورقم هاتف خاص بالعاملين في مجال الصحافة والإعلام.

وعلى صعيد توفير المعلومة وتعزيز التواصل مع نساء ورجال الإعلام، تم تحرير وإعداد أكثر من 65 بلاغًا صحفيًا، بالإضافة إلى أكثر من 20 مادة إعلامية تم نشرها في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة، سواء الورقية أو الإلكترونية. كما بلغت نسبة الحضور اليومي للمجلس في الصحافة والإعلام 98.1 %، سواء من خلال الإشارة إلى أنشطته، أعضائه، أو إصداراته.

◄ محور الرصد وتتبع صورة المجلس

في إطار تعزيز الرصد الإعلامي وتتبع صورة المجلس، داخل وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، تمت معالجة أكثر من 47 ألف مادة صحفية، بالإضافة إلى أكثر من 95 ألف تدوينة على الشبكات الاجتماعية.

كما تم إعداد 204 نشرة صحفية موجهة لتوفير تحليل دقيق للأداء الإعلامي، علاوة على ذلك، تم إنجاز أكثر من 21 تقريرًا تحليليًا للرصد الإعلامي، تناولت محتويات وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي المتعلقة بصورة المجلس وأنشطته، مع تسليط الضوء على المستجدات والتطورات الحاصلة في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

ويعتبر هذا الرصد جزءًا أساسيًا من استراتيجية المجلس التواصلية لتعزيز صورته الإعلامية والتواصل الفعّال مع مختلف الفاعلين في المجال الإعلامي، مما يعكس التزامه المستمر بالشفافية والانفتاح على الرأي العام.

◄ محور التواصل الرقمي

في سياق حضور المجلس على الصعيد الرقمي، سجل أداء البوابة المؤسساتية للمجلس تطورًا ملحوظًا. حيث تم تسجيل 123 ألف زيارة، مما يمثل زيادة بنسبة 5.2 % مقارنة بالفترة السابقة، أما عدد الزيارات الكلي، فقد بلغ 295,900 زيارة، بزيادة تقدر بـ 11.6 %، في حين بلغ عدد المشاهدات 878 ألفًا، مسجلًا زيادة بنسبة 9.4 %.

كما حققت البوابة زيادة ملحوظة في مدة التفاعل، حيث بلغ متوسط مدة الزيارة حوالي 5 دقائق، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بمحتويات البوابة والإقبال على المعلومات التي تقدمها، مما يعزز دور المجلس في توفير المعلومة الدقيقة والمحدثة للمواطنين والمهتمين.

وتم تصفح إصدارات المجلس عبر البوابة المؤسساتية للمجلس حوالي 509,352 مرة، مما يعكس الاهتمام الكبير بالمحتويات المنشورة والمعلومات المتوفرة على البوابة. وقد تصدرت بعض الإصدارات معدلات المشاهدة، حيث جاءت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح في المرتبة الأولى، بتسجيل 16,738 معاينة. تلتها، في المرتبة الثانية، «تقرير العنف في الوسط المدرسي» بـ 9,738 معاينة، فيما جاءت مجلة «دفاتر التربية والتكوين» في المرتبة الثالثة بـ 5,007 معاينة. أما في المرتبة الرابعة، فقد حل «تقرير الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث العلمي» بـ 4,903 معاينة، فيما احتل «تقرير البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات تلامذة السنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي إعدادي (PNEA 2019) المرتبة الخامسة بمعدل 4,610 معاينة.

من جهة أخرى، تعتبر قناة المجلس على يوتيوب أحد الأدوات الرئيسية في التواصل الرقمي، حيث تضم القناة حوالي 11,339 مشتركًا. وتم خلال سنة 2024 بث حوالي 47 بثًا حيًا مباشرًا، إلى جانب نشر حوالي 46 فيديو متنوع على القناة، مما يعكس التفاعل المستمر مع الجمهور في مختلف المواضيع التي تهم المجلس.

وفيما يتعلق بإنشاء القنوات التواصلية الرقمية، تم إنجاز الموقع الرسمي للدارسة الدولية للتعليم والتعليم بالمغرب، كما تم تطوير اللوحة التفاعلية لإصدارات المجلس، والتي تم تخصيصها للمعرض الدولي للنشر والكتاب. إضافة إلى ذلك، تمت إعادة صياغة الموقع الخاص بمستخدمي وأطر المجلس (Majlis'com).

كل هذه القنوات الرقمية تم إنشاؤها بهدف تحسين تجربة المستخدم وتيسير الوصول إلى المعلومات والموارد الرقمية المتعلقة بأنشطة المجلس وإصداراته، بما يضمن سهولة التفاعل مع المحتوى المتاح وتعزيز فاعلية التواصل مع مختلف الفئات المستهدفة.

على صعيد آخر، تم خلال هذه السنة إنتاج مجموعة من المحتويات الرقمية المتنوعة بهدف تعزيز التواصل مع الجمهور وتوسيع دائرة الفهم حول أنشطة المجلس وإصداراته. ومن بين هذه الإنتاجات، تم إنتاج فيلم حول الدراسة الدولية حول التعليم والتعليم - المغرب 2024، بالإضافة إلى فيديو تعريفي بتقنية التحريك (Motion Design) يعرض تفاصيل نفس الدراسة. كما تم إنتاج فيلم يسلط الضوء على مقاربة النوع

الاجتماعي في المنظومة التربوية، وفيديو توضيحي يشرح طرق اشتغال المجلس وكيفية إنتاج إصداراته، كما تم أيضًا إنتاج فيديو يوضح دور الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس.

علاوة على ذلك، تم إعداد مجموعة من الربورتاجات المصورة التي توثق الفعاليات والتظاهرات التي ينظمها المجلس، مثل الأيام الدراسية ، المشاركة في المعرض الدولي للنشروالكتاب، الندوات، والزيارات الميدانية.

وفي إطار الدعم التواصلي لهيئات وبنيات المجلس في مجال التواصل الرقمي، تم تنظيم حملة علاقات عامة رقمية للترويج للعدد الأول من مجلة «تحولات تربوية» والدعوة للمساهمة في إعداد العدد الثاني، إلى جانب دعم مركز التوثيق في نشر كتاب «ذاكرة المجلس»، بما في ذلك التصميم الجرافيكي للغلاف. وفي نفس الإطار، تم مساعدة قطب الموارد في نشر 13 طلب عروض و29 عرض عمل عبر الإنترنت، تعزيزًا للشفافية وتسهيلًا للوصول إلى الفرص المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، تم التعاون مع قطب نظم المعلومات في تصميم الشاشات التفاعلية، بهدف تحسين تجربة المستخدِمين وتقديم المحتوى الرقمي بأسلوب مبتكر وفعّال.

◄ مشروع إعادة صياغة البوابة المؤسساتية للمجلس وإطلاق الشبكات الاجتماعية

في إطار تعزيز الحضور الرقمي للمجلس وتحسين قنوات التواصل مع مختلف الفئات المستهدفة، تم العمل على مشروعين أساسيين: إعادة صياغة البوابة المؤسساتية والشبكات الاجتماعية.

في سياق تطوير البوابة المؤسساتية للمجلس، تم إعداد دفتر التحملات والمواصفات الإدارية (نظام الاستشارة) لتوظيف شركة تقنية متخصصة قادرة على إعادة صياغة البوابة بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية. وبعد نشر طلب العروض على البوابة المغربية لطلبات العروض، تم اختيار الشركة التي قدمت أفضل عرض من حيث الجودة والكفاءة. ومن المرتقب أن تنطلق الأشغال الفعلية لإعادة صياغة البوابة بداية سنة 2025، بما يضمن تحسين الأداء الوظيفي والتصميمي للبوابة.

وضمن المشروع المتعلق بإطلاق الشبكات الاجتماعية، الذي يرتقب إطلاقه خلال سنة 2025، تم تحقيق مجموعة من الخطوات المهمة، أبرزها إعداد استراتيجية شاملة للتواصل على الشبكات الاجتماعية، تهدف إلى تعزيز تواجد المجلس وتفاعله مع الجمهور. كما تم إعداد دليل استخدام الشبكات الاجتماعية موجّه لأطر وأعضاء المجلس.

في السياق ذاته، تم وضع ميثاق خاص باستخدام الشبكات الاجتماعية، يتضمن المبادئ والقيم التي يجب مراعاتها عند التفاعل عبر هذه المنصات، إضافة إلى ذلك، جرى تجميع الأسئلة الشائعة التي يتوقع أن يطرحها مستعملو الشبكات الاجتماعية، مع اقتراح إجابات دقيقة ومهنية لهذه الأسئلة، لضمان تفاعل سريع وفعّال، كما تم إعداد برنامج تحريري للشبكات الاجتماعية.

◄ محور التواصل الداخلي

خلال سنة 2024، واصل الموقع الخاص بمستخدمي وأطر المجلس Majlis'com أداءه كأداة محورية لتعزيز التواصل الداخلي، من خلال إعداد ونشر محتويات متنوعة تهدف إلى تحسين تدفق المعلومات.

هكذا، تم، على مستوى إنتاج المحتويات الخاصة بالموقع، نشر 240 نشرة صحفيّة، تتناول مختلف المستجدات المتعلقة بالمنظومة التربوية والأنشطة الخاصة بالمجلس. كما تم إعداد وإرسال 25 نشرة بريدية لتوفير معلومات دقيقة ومباشرة، فضلا عن صياغة وإعداد 260 نصًا ومقالًا مرافقًا دعمًا للعمليات التواصلية.

وفيما يتعلق باستخدام الموقع خلال سنة 2024، أظهرت الإحصائيات نموًا ملحوظًا مقارنة بسنة 2023، حيث بلغ عدد الزيارات 23,905 زيارة، مسجلًا زيادة بنسبة 2.5 %، بينما تجاوز عدد المشاهدات 87 ألف مشاهدة، بمعدل نمو قدره 3.2 %، كما بلغت مدة الزيارة المتوسطة 15 دقيقة و43 ثانية، مما يعكس اهتمام أطروموظفي المجلس بالمحتويات التي يوفرها الموقع، ويؤكد دور المنصة المحوري في تعزيز التواصل الداخلي.

ملحق 3: آفاق عمل البنيات الإدارية للمجلس

تندرج آفاق عمل البنيات الإدارية للمجلس، كما يعرضها هذا الجزء، في صلب التصور العام لآفاق عمل المجلس برسم المرحلة المقبلة، باعتبارها دعامة أساسية لضمان نجاعة اضطلاعه بمهامه الدستورية في مجالات الاستشارة والتقييم والاقتراح. فإلى جانب آفاق العمل المرتبطة بالمشاريع الموضوعاتية والمهام الجوهرية للمجلس، يشكل تعزيز أداء البنيات الإدارية شرطًا بنيويًا لتكريس الاستمرارية، وتحسين شروط الاشتغال، ومواكبة المشاريع المبرمجة.

في هذا الإطار، تروم آفاق عمل البنيات الإدارية دعم التوجهات الاستراتيجية للمجلس، كما حددها الجزء الرابع من التقرير، من خلال تعزيز القدرات التحليلية والتنظيمية والتقنية، وتطوير آليات الدعم الداخلي، وتثمين الموارد البشرية والمعرفية، بما يضمن اتساق الأداء المؤسسي مع رهانات الإصلاح التربوي وآفاقه.

◄ قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس

في انسجام تام مع آفاق عمل المجلس، سيواصل قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس تعزيز دوره في مواكبة أشغال اللجان الدائمة ومجموعات العمل وأجهزة المجلس، من خلال توفير دعم علمي ومنهجي وتنظيمي يواكب الاشتغال على القضايا المعروضة، ويضمن جودة الإنتاجات المنتظرة. كما سيعمل القطب على تجويد أدوات التأطير المنهجي، وتعزيز الإنتاج التحليلي والتركيبي.

◄ قطب النظم المعلوماتية

يشكل تطوير النظام المعلوماتي أحد المرتكزات العرضانية الداعمة لآفاق عمل المجلس، حيث سيواصل قطب النظم المعلوماتية دعم التحول الرقمي، بما يعزز نجاعة أشغال هيئات المؤسسة، ويحسن شروط التنسيق الداخلي، وييسر الولوج إلى المعطيات والموارد. كما سيعمل القطب على تعزيز إدماج الحلول الرقمية المتقدمة، بما في ذلك أدوات الذكاء الاصطناعي، لدعم القدرات التحليلية والاستشرافية للمجلس.

وفي هذا الإطار، ستتواصل جهود تحديث البنيات التحتية المعلوماتية والسمعية البصرية، وتعزيز منظومة أمن المعلومات وحماية المعطيات، وتطوير مركز معطيات المجلس، بما يجعل النظام المعلوماتي رافعة أساسية لتحقيق الأهداف المحددة من قبل المجلس.

◄ قطب الموارد

في ارتباط مباشر بآفاق عمل المجلس، سيواصل قطب الموارد تعزيز حكامة التدبير الإداري والمالي واللوجستيكي، بما يضمن توجيه الموارد البشرية والمالية نحو دعم الأولويات الاستراتيجية للمجلس. كما سيعمل القطب على تحديث المساطر الداخلية، وتطوير آليات التدبير المبني على الأهداف، وتعزيز ثقافة الأداء بما ينسجم مع متطلبات النجاعة وحسن التدبير.

◄ مركز التوثيق والنشر والترجمة

سيواصل مركز التوثيق والنشر والترجمة، باعتباره رافعة أساسية لدعم آفاق عمل المجلس، تعزيز الرصيد الوثائقي، وتحديث خدمات التوثيق، وتيسير الولوج إلى الموارد الورقية والرقمية، بما يخدم أشغال الهيئات والباحثين والمهتمين. كما سيعمل المركز على تثمين الذاكرة الوثائقية للمدرسة المغربية، وضمان حفظ وإتاحة إنتاجات المجلس في إطار مقاربة مندمجة للأرشفة والتوثيق.

وعلى مستوى الإشعاع، ستتواصل جهود النشر والترجمة لتوسيع تداول أعمال المجلس وطنيا ودوليا، ودعم انفتاحه على التجارب المقارنة، بما يعزز حضور المجلس في النقاش العمومي، ويخدم آفاقه الاستراتيجية.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع عبد الكريم الخطيب (الميليا سابقا)، الرباط، ص.ب : 6535

الهاتف : 0537.77.44.25 | contact@csefrs.ma

الفاكس : 0537.68.08.86 | www.csefrs.ma